

بحوث في

نهج البلاغة

(٣)

الطبقات الأجنهائكة

علي الشيخ سليمان يحفوفي

المحتويات

تمهيد ٥

الفصل الأول: الطبقة والمجتمع ٨

أولاً: نشوء الطبقات ٩

ثانياً: معايير التمييز الطبقي ١٢

ثالثاً: الموقف الإسلامي ١٥

الفصل الثاني: الصراع الطبقي ١٧

النظرية الماركسية ١٧

مناقشة النظرية ٢٣

الصراع في النظام الرأسمالي ٢٨

موقف الإسلام من الصراع الطبقي ٣٠

الفصل الثالث: التقسيم الرئيسي لطبقات المجتمع الإسلامي ٤٤

إنسجام الطبقتين ٤٧

الفصل الرَّابِع: التَّقْسِيم الثَّانَوِي لِلطَّبَّاقَات ٥٥

طَبَّاقَات الرِّعِيَّة ٦١

ضُرُورَةُ الطَّبَّاقَات ٦٣

الطَّبَّاقَةُ الْأُولَى: الْجَنْد ٦٨

الطَّبَّاقَةُ الثَّانِيَّة: الْقُضَاة ٧٩

الطَّبَّاقَةُ الثَّلَاثَةُ: الْعَمَّال ٨٦

الطَّبَّاقَةُ الرَّابِعَةُ: الْوَزَرَاء ٩٢

الطَّبَّاقَةُ الْخَامِسَةُ: الزَّرَّاع ١٠٠

الطَّبَّاقَةُ السَّادِسَةُ: التَّجَّار وَالصَّنَاع ١٠٦

الطَّبَّاقَةُ السَّابِعَةُ: الطَّبَّاقَةُ السِّفْلَى ١١١

الفهرس الموضوعي ١١٩

بحوث في نهج البلاغة

(٣)

الطبقات الإجتماعية

علي الشَّيخ سليمان يحفوفي

النَّاشِر

جمعية العلامة الشَّيخ سليمان يحفوفي

(قَدَّس سرّه)

تمهيد

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

الأديان السماوية كلها متشابهة في النهاية من حيث اعترافها
بالله واحد له أوامر وزواجر قد فرض على الناس التقيد
بها. والإسلام، واحد من تلك الأديان لا يفترق عنها في
هذه الحقيقة، ولكنه يتميز عنها بفارق هام ورئيسي، وهو
انه خالٍ من التشويه والتّحريف بخلافها، وانه حافظ على
حقيقته وطبيعته التي نزل عليها طيلة اربعة عشر قرناً،
مع ضمان قابليته للإستمرار والبقاء على ما هو عليه،
بالرغم من تغيّر وانحراف الكثير من معتقيه والمؤمنين
به، وهذا بخلاف بقية الأديان التي ما إن غاب المبشرون
بها حتى أخذت في الإنحراف عمّا رسموه لها.

هذا الفارق الذي يمتاز به الإسلام عن بقية الأديان يرجع
الفضل فيه الى القرآن، إذ لولاه لما حصل على هذه
الميزة، ولنستمع إلى عليّ عليه السّلام حيث يحدث عن
القرآن وأهميته، فمن جملة ما قاله:

فَالْقُرْآنُ أَمْرٌ زَاجِرٌ، وَصَامِتٌ نَاطِقٌ، حُجَّةُ اللّٰهِ عَلٰى
خَلْقِهِ، أَخَذَ عَلَيْهِمْ مِيثَاقَهُ، وَارْتَهَنَ عَلَيْهِ أَنْفُسَهُمْ، أَتَمَّ نُورَهُ،
وَأَكْرَمَ بِهِ دِينَهُ (خطبة ١٨٣)

وفي نهج البلاغة كلام كثير للإمام يدور حول أهمية القرآن وفضله و منزلته، ولن نطيل هنا باستعراضه، ولكن نقول: إن هذا القرآن قد عايشه أناس وعاشوا معه، وواكبوا نزوله آية فآية، وعليّ عليه السّلام من هؤلاء، بل هو أوّلهم، ولا مبالغة في ذلك فإنه تربّي في مهد النبوة وعاش في كنف الرّسالة، فكان من الطبيعي أن يعيش القرآن بكل كيانه وجوارحه.

ومن هنا فإنّ علياً عليه السّلام عندما يتكلّم فإنما يتكلّم بلسان القرآن، وعندما ينطق فإنه ينطق بوحى من القرآن، وهو القائل:

ذَلِكَ الْقُرْآنُ فَاسْتَنْطِقُوهُ، وَلَنْ يَنْطِقَ، وَلَكِنْ أُخْبِرْكُمْ عَنْهُ
(خطبة ١٥٨)

وليس المقصود من كل ما تقدم مدح الإمام عليه السّلام وإبراز فضائله، فليس هذا موضوع بحثنا في هذا الكتاب، ولكن نريد أن نتوصّل الى أمر هام هو من صميم بحثنا، وهو أن رأي الإمام عليه السّلام فيما يتعلق بموضوعنا الذي نطرحه في هذا الكتاب لا يختلف إطلاقاً عما جاء به القرآن وقد قلنا أنه عليه السّلام ينطق عن القرآن، القرآن الجامع لما جاء به الإسلام والمحافظة عليه.

ومن هنا، فعندما نتحدث عن الطبقات الاجتماعية من

خلال كلمات الإمام عليه السّلام في نهج البلاغة، نكون في الواقع نتحدّث عن وجهة نظر الإسلام، فليس في نهج البلاغة كلمة واحدة خارج النّطاق الذي جاء به الإسلام، وما دور نهج البلاغة إلا دور الناطق عما جاء به الإسلام. وسوف نستعرض خلال البّحث بشكلٍ مقتضب أهمّ المذاهب والنظريات التي تتناول موضوع الطبقات الاجتماعية، وبالطبع ليست هي الهدف الأساسي من الكتاب، بل هدفنا هو توضيح نظرية الإسلام حول موضوع الطبقات، وذلك من خلال نهج البلاغة.

علي الشيخ سليمان يحفوفي

بيروت، ١٩٨١

الفصل الأول:

الطبقة والمجتمع

الطبقات الإجتماعية تشكّل زمراً ذات منزلة متفاوتة، ويعتبر أعضاء كل طبقة أنفسهم كما يُعتبرون من قبل الزمر الأخرى، وكأنهم يتمتعون بقيمة متساوية نسبياً، وبدونية مشتركة، أو بتفوق مشترك في علاقاتهم مع الزمر الأخرى

(١)

فعلى هذا التعريف يقوم الإنقسام الطبقي على أساس التفاوت في المنزلة، ثم إن كل طبقة من الطبقات تشكّل زمرة تكاد تكون مغلقة، بحيث يكون إنتقال الفرد الى طبقة أخرى غير طبقته متعذراً جداً، سواء كانت هذه الطبقة الأخرى ذات مستوى أعلى من طبقته او أدنى منها. وعليه تبرز عدة اسئلة مهمة تتطلب الإجابة، فيقال:

أولاً: متى ظهر الانقسام الطبقي لأول مرة؟ ثانياً: ما هي معايير التمييز بين طبقة وأخرى؟ وثالثاً: ما هو موقف الإسلام من كل ذلك؟ هذه الأسئلة نجيب عنها ضمن الفقرات التالية.

(١) الطبقات الاجتماعية. بيار لاروك. ص ٥

أولاً: نشوء الطبقات

لا يستطيع الباحث الإجتماعي أن يحدّد الفترة التي نشأت فيها فكرة المجتمع في التاريخ الإنساني، ولعلّ هذه الفكرة غريزية في الإنسان، فيكون الإنسان منذ أن وُجد وهو يحمل في ذهنه فكرة المجتمع، لا أنه اهتدى إليها فيما بعد نتيجة التجربة أو إعمال الفكر مثلاً. نقول ذلك لأننا لا نستطيع أن نتصوّر الإنسان وهو يعيش منفرداً، بل لا بد من وجوده ضمن جماعة تضمن له إستمرار وجوده.

فالتطبيقية دخلت في تركيب المجتمع الإنساني منذ أن وُجد، فالمجتمعات السابقة بأكملها كانت تعرف التطبيقية وتعترف بها، حتى أنّنا لا نستطيع أن نتصور مجتمعا من المجتمعات وُجد ثم باد، ولم يكن يعرف التطبيقية.

وتعارض الماركسية في ذلك، حيث تدّعي أن المجتمع البدائي القديم كان مجتمعا شيوعياً لا يعترف بالتطبيقية، ولنستمع فيما يلي للرواية التي تسردها الماركسية عن المجتمع الشيوعي اللاتبقي القديم، تقول:

« كانت قوى الإنتاج في ذلك العصر ضعيفة في نموها، ولم تكن الآلات الحجرية والوتر والقوس، التي ظهرت فيما بعد وأصبحت السلاح القاطع، قوية بالقدر الذي يسمح للإنسان بالنضال لوحده ضد قوى الطبيعة والحيوانات

المفترسة، فحاول الناس إذن مجابهة هذا الوضع بتوحيد قواهم. كان على الناس كي يجنوا الثمار في الغابات، ويصطادوا السمك ويبنوا المسكن، أن يعملوا سوية إذا لم يريدوا الموت جوعاً، أو أن يصبحوا فريسة للحيوانات المفترسة أو القبائل المجاورة» (١)

ويمكن الإعتراض هنا بأن إنخراط الإنسان البدائي ضمن جماعة تؤمن له تحصيل قوته وتضمن استمرار وجوده، لا يعني بحال من الأحوال عدم اعترافه بالطبقية.

وثُجيب الماركسية على هذا الاعتراض إستناداً الى طريقته الخاصة في تفسير حقيقة التمايز الطبقي، فهي تدّعي أن ملكية وسائل الإنتاج وعدم ملكيتها هي التي تستدعي الإنقسام الطبقي، وفي ذلك المجتمع البدائي كانت وسائل الإنتاج غير متقدمة إطلافاً، فما تُنتجه هذه الوسائل كان بالكاد يكفي الأفراد المُنتجين، فلم يكن هناك فائض في النّاتج حتى يُحتكر من قبل البعض، بل كان الإحتكار يعني الموت جوعاً لبعض الأفراد، وذلك لم يكن في مصلحة احد.

فإنعدام الطبقة في المجتمع البدائي يتوقف على عدم زيادة النّاتج عن حاجات المُنتجين، ونحن نريد أن نناقش في

(١) اصول الفلسفة الماركسية. ج ٢ - ص ٥٧

هذه النقطة بالذات، فهل كان النتاج بالفعل لا يزيد عن حاجة الأفراد المنتجين، أم كان هناك فائض يمكن إحتكاره؟ الجواب نأخذه من الماركسية نفسها. فهي تناقض نفسها في هذه النقطة - دون أن تدرك - وذلك عندما تتحدّث عن المجتمع الهندي الأميركي، إذ من جملة ما تسرده عن هذا المجتمع:

«إنّ كل فرد من القرية الهنديّة، رجلاً كان أو امرأة، أو طفلاً، كان له الحق في أن يدخل إلى أي مسكن من المساكن ويأكل إن كان جائعاً» (١)

وهذا يعني أنه كان يوجد دائماً فائض في الإنتاج، بحيث كان الجائع يستطيع أن يجد قوته في كثير من البيوت التي يطرّقها، وهذا يعني أن أدوات الإنتاج كانت متقدّمة بعض الشيء بحيث تتيح فائضاً عن حاجة الأفراد المنتجين، وهذا الفائض يمكن استغلاله من قبل بعض الأفراد، وهو أمر كافٍ في سبيل وجود الطبقات في المجتمع، بإعتراف الماركسية نفسها.

وبهذا نخلص الى القول أن المجتمعات بأسرها قد عرفت الإنقسام الطبقي، حتى المجتمع البدائي، الذي هو أقدم المجتمعات التي عرفها الإنسان.

(١) تطور الملكية الفردية ص ١٨

ثانياً: معايير التمييز الطبقي

يمكن إرجاع المبادئ التي يقوم على أساسها الإنقسام الطبقي إلى العناصر التالية - وذلك باختلاف المذاهب وتعددها - فالبعض يرى أن المهنة، أو الدور الذي يؤديه الفرد في المجتمع هو الذي يحدّد إنتماءه الطبقي، وآخر يرى أنه أسلوب المعيشة الذي يتوقف على مقدار دخل الفرد، وثالث يذهب الى أن العامل الإقتصادي هو الذي يحدّد الإنتماء الطبقي. وفيما يلي نتحدث عن كل واحد من هذه العناصر.

١- الدور في العمليات الاجتماعية:

بالرغم من أن الدور الذي يؤديه الفرد في المجتمع هو من عناصر التمييز بين الطبقات، فإن هذا لا يعني أن المهنة المعيّنة الواحدة تستلزم مركزاً اجتماعياً واحداً في المجتمعات المختلفة. فقد تستلزم المهنة الواحدة أو الدور الواحد الذي يلعبه الفرد في المجتمع مراكز اجتماعية مختلفة باختلاف المجتمعات. وذلك مرجعه الى إختلاف نظرتها إلى هذه المهنة أو تلك، فبينما تضع بعضها المهن الحربية مثلاً في المقدمة، وتعطيها مركزاً خاصاً، فإن مجتمعات أخرى لا تعير هذه المهن كل هذه الأهمية، بل تعطي الأولوية للوظائف السياسية مثلاً وتقدمها عليها.

ففي المجتمع الأوروبي مثلاً، كان التمييز الطبقي تابعا لإمتيازات عسكرية وسياسية لصالح الجرمان الفاتحين، وبذلك نشأت الطبقة الإقطاعية في أوروبا. بينما في المجتمع الهندي كانت طبقة «الراهمة» تحتكر أعلى المراكز بفضل المهام الدينية التي تؤديها. ونجد في المجتمع الياباني أن طبقة «الساموراي» تعتمد في مركزها الإجتماعي على مهارتها وبراعتها في الفروسية وإستخدام السيف. وأما في المجتمعات الحديثة فإن ممارسة بعض المهن تمنح أيضا مركزا إجتماعيا مميزا، وذلك كمهنة الطبابة والهندسة وما شاكل ذلك، فإن من يمارس هذه المهن يحظى بنفوذ يقصر عنه من يمتهن بعض الأعمال اليدوية كالنجارة والحدادة مثلا.

٢ - أسلوب المعيشة:

إن أسلوب معيشة الفرد يرتبط بشكل واضح بالدخل الذي يحصله من وظيفته التي يشغلها في المجتمع. إذ أن كل وظيفة لها دخل معين يختلف عن مداخيل الوظائف الأخرى، وبالتالي فإن الفرد يتقرر أسلوب معيشته وفقا للدخل الذي يحصل عليه.

ولعل أهم ما يميز أسلوب معيشة فرد عن آخر، هو طراز التغذية والملبس والمسكن، ووسائل اللّهو والرياضة. فإن

طراز التغذية يختلف من طبقة الى اخرى، وهذا الاختلاف يظهر في إنتقاء الأطعمة، وتوقيت مواعيد تناول الطعام، والإلتزام بآداب معينة على المائدة، وهكذا..

ونفس الشيء يقال بالنسبة الى اللباس، صحيح أنه في بعض المجتمعات الحديثة لم يعد لطرز اللباس كل هذا الإعتبار، ولكنه مع ذلك فقد اسهم ولمدة طويلة في تحديد إنتماء الشخص الى طبقة دون اخرى، هذا على أن بعض المجتمعات الحديثة ما تزال تتقيّد بذلك.

وفي الوقت الحاضر، يأخذ طراز السكن أهمية كبيرة في تحديد المرتبة الإجتماعية، إن من حيث الشارع الذي يقع فيه المسكن، او من حيث طراز البناء، او اي من المواصفات الاخرى.

كما أن بعض أدوات اللّهو والترفيه والرياضة كانت ولا تزال تأخذ دورها في تمييز طبقة إجتماعية عن طبقة أخرى، فبعض الرياضات مثل كرة القدم تعتبر شعبية تمارسها العامة، بينما هناك رياضات أخرى كالغولف هي حكر على طبقة معينة من الناس.

٣- المركز الاقتصادي:

تري الماركسية أن التمييز بين الطبقات مرجعه الى ملكية وسائل الإنتاج وعدم ملكيتها. كتب لينين:

«الطبقات جماعة كبيرة من الناس تختلف إحداها عن الأخرى من حيث المكان الذي تشغله في النظام المحدد تاريخياً للانتاج الاجتماعي، ومن حيث علاقتها بوسائل الإنتاج، ومن حيث دورها في التنظيم الاجتماعي للعمل»
(١)

ولكن طريقة التمييز بين الطبقات هذه، إذا كانت صحيحة في منتصف القرن التاسع عشر، وفي المجتمع الصناعي بالذات، فإنها لا تنطبق بحال على المجتمعات الحديثة، هذا على أنها غير صحيحة على الاطلاق، وذلك أنها تفترض أن تحديد الكيان الاجتماعي مرجعه الى ملكية وسائل الإنتاج أو عدم ملكيتها، بينما الواقع أن ملكية وسائل الإنتاج وعدمها ترجع الى الكيان الاجتماعي المميز لطبقة دون أخرى.

ثالثاً: الموقف الإسلامي

لقد أقرّ الاسلام وجود الطبقات في المجتمع الإسلامي، واعتبر أن تصنيف المجتمع وتقسيمه الى طبقات تؤدي كل طبقة منها عملاً مغايراً للطبقات الأخرى أمرٌ لا بد منه، وذلك من أجل بقاء المجتمع واستمرار وجوده. وكما يقر الإسلام الطبقيّة على أساس المهنة فإنه كذلك يقرّها على

أساس طراز المعيشة الذي يقرّره دَخل الفرد، إذ ليس من المنطقي أن يقرّ الطبّية على أساس المهنة دون أن يقرّها على اساس إختلاف المداخل وبالتالي الى الاختلاف في طراز المعيشة. يقول الامام:

وَاعْلَمُ أَنَّ الرَّعِيَّةَ طَبَقَاتٌ لَا يَصْلُحُ بَعْضُهَا إِلَّا بِبَعْضٍ،
وَلَا غِنَى بِبَعْضِهَا عَنِ بَعْضٍ (كتاب ٥٣)

فهو عليه السّلام يقرر انّ الطبقات أمر ضروري في المجتمع، وكل طبقة تحتاج في وجودها الى الطبقات الأخرى، فلا بدّ من وجود طبقة تملك رؤوس الأموال، وأخرى تحترف العمل اليّدي، وثالثة تمتهن الطبابة، وهكذا... وبذلك يتكامل المجتمع ويستمر وجوده.

الفصل الثاني:

الصراع الطبقي

قلنا بأن التّقسيم الطبقي كان معاصراً لأقدم المجتمعات التي عرفتها البشريّة. ولكن الحديث عن الطبقات يستدعي الحديث عن الصّراع بينها، إذ غالباً ما تعاني المجتمعات الطبقيّة من هذا الصّراع. وقد قلنا بأن الإسلام قد أقرّ وجود الطبقات، فهل هذا يعني أنه يعاني من الصراعات الطبقيّة؟ هذا ما سوف نُجيب عنه بعد أن نستعرض الصّراعات الطبقيّة بين الماركسية والرأسمالية، ونستوضح الحلول التي وضعتها لحلّ الصّراعات وإيقافها، لنرى مدى توفّقها في هذا السبيل.

النظرية الماركسية

إن مشكلة الطبقات والصراع فيما بينها، كانت موضع اهتمام الباحثين قبل الماركسية بزمنٍ طويل، وهذا ما يعترف به ماركس نفسه، حيث كتب: «ليس لي فضل في اكتشاف وجود الطبقات في المجتمع الحديث، أو الصراع بينها، فقبلي بزمنٍ طويل ووصف البرجوازيون تشريحاً اقتصادياً للطبقات» (١)

(١) مراسلات مختارة. ص ٦٤

الجديد الذي جاءت به الماركسية هو تفسيرها لنشوء الطبقات، فهي تدّعي انّ منشأ الطبقات هو تطوّر قوى الإنتاج وبالتالي تفسّر الصّراع الطبّقي على أساس ملكية هذه القوى من قبل طبقة وعدم ملكيتها من طبقة أخرى. وفيما يلي نستعرض تفصيلات هذه النظرية. تقول الماركسية:

إن أولى المجتمعات التي عرفها تاريخ الإنسان هو المجتمع البدائي، أو الشيوعي، وفي هذا المجتمع لم يكن هناك صراع طبّقي، إذ كانت الطبقات معدومة فيه لأن قوى الإنتاج لم تكن متطوّرة بحيث تتيح ملكيتها إستغلال طبقة لطبقة أخرى، ولكن أتى وقت تطورت فيه قوى الانتاج، وكانت المراحل الاساسية هي:

« تأليف الحيوانات بفضل القوس والسّم، وتقسيم العمل بين الرّعاة والصيّادين البدائيين، ثم الانتقال الى الزراعة بفضل الآلات المعدنية كفأس الحديد وسكّة المحراث، ثم التفريق بين المهن والزراعة، يضاف الى ذلك ان صناعة الخزف كانت تساعد على الاحتفاظ بالمؤن» (١)

وهذا كلّه جعل تبادل المنتوجات بين الجماعات أمراً إعتيادياً، مما أتاح لفئة قليلة من الناس إمكانية تجميع

(١) اصول الفلسفة الماركسية. ج ٢ - ص ٦٠

الثروات. فالعمل الذي يؤديه الأفراد أصبح فائضاً عن مقدار حاجتهم، كما زاد مقدار العمل الذي يؤديه كل فرد من أفراد الجماعة، وكان لا بدّ من البحث عن مزيد من قوة العمل، وبذلك نشأت فكرة استعباد أسرى الحرب، وكانت بداية المجتمع العبودي.

وبتحوّل المجتمع من مجتمع شيوعي الى مجتمع عبودي، ظهرت الطبقيّة، ووُجدت طبقتان رئيستان: طبقة السادة المالكة لوسائل الإنتاج، وطبقة العبيد التي لا تملك من هذه الوسائل شيئاً. ومع ظهور الطبقات بدأ الصّراع الطبقي إذ لا نستطيع أن نتصور مجتمعاً طبقيّاً خالٍ من الصّراع، إذ تعتقد الماركسية « انّ تاريخ المجتمعات القائمة حتى اليوم هو تاريخ الصّراع الطبقي » (١). وهذا يعني أنه لولا الصّراع الطبقي لما كان هناك مجتمعات متعددة.

ولكن المجتمع العبودي لم يُكتب له الإستمرار، لأن قوى الإنتاج في نموّ مستمر، وعلاقات النظام العبودي تقف حائلاً دون نموّها، فبدأ الصّراع بينهما، مثال ذلك: «أن هيرون الاسكندري اكتشف في القرن الثاني بعد المسيح مبدأ الآلة البخارية، ولكن لم يكن لهذا الاكتشاف نتائج عملية، لانه كان من الأفضل الحصول على أرقّاء جدد بدلاً من إدخال التقنيات الجديدة التي يجعلها عمل السّخرة

لا فائدة منها، وأخيراً حلّ محلّ الأفضلية التقنية جمود
التقنيات وتقهقرها» (١)

وكان نتيجة هذا الصراع أن انهار النظام العبودي ليخلفه
النظام الإقطاعي. ولكن هذا النظام الجديد لا يختلف كثيراً
عن سابقه من حيث استغلال طبقة تملك وسائل الإنتاج
لطبقة أخرى تفتقد هذه الملكية، فالتبقتان الرئيستان في
المجتمع العبودي قد انتقلتا بحالهما إلى المجتمع الإقطاعي
ولكن مع تغيير العناوين والأسماء فقط، فالإقطاعي حلّ
محلّ السيّد، والقين حلّ محلّ العبد.

وهنا أيضاً تأخذ قوى الإنتاج في النمو، بينما تقف
علاقات الإنتاج الإقطاعية في طريق نموّها، فيبدأ الصراع
ويظهر التناقض، ولا ينتهي الأمر إلا بسقوط النظام
الإقطاعي وظهور النظام الرأسمالي مكانه. «لقد خرج
النظام الإقتصادي الرأسمالي من أحشاء النظام الإقتصادي
الإقطاعي» (٢)

ومن هنا تعاد الأسطوانة من جديد، فقوى الإنتاج تتابع
نموها دون توقّف، بينما تقف علاقات الإنتاج الرأسمالي
حائلاً وسداً في طريق نموها، فيبدأ بذلك الصراع بينهما

(١) اصول الفلسفة الماركسية. ج ٢ - ص ٧١

(٢) راس المال. كارل ماركس. ج ٣ - ص ١٠٥٣

ولا ينتهي إلا بانتهيار النظام الرأسمالي وقيام النظام الاشتراكي الماركسي مكانه.

والذي تلاحظه الماركسية بالنسبة الى هذا الصراع الدائم بين نمو قوى الانتاج وبين علاقات الإنتاج القائمة، هو أن قوى الإنتاج الجديدة تظهر دائماً داخل النظام القديم وليس خارجه وبعد زواله، والجيل الذي يقوم بتنمية قوى الإنتاج لا يعي في البداية النتائج الإجتماعية الهامة التي سوف تترتب على عمله، بل إن تفكيره ينحصر في مصالحه اليومية. وحتى الطبقة الحاكمة قد تساعد على نمو قوى الإنتاج طمعاً في الربح الزائد دون أن تدرك أنها بذلك تعجل في أسباب إنهارها. مثال ذلك:

«حينما أخذت البورجوازية الفتية في أوروبا في النظام الإقطاعي ببناء المصانع الكبيرة الى جانب مصانع العمال اليدويين الصغيرة، فساعدت بذلك على تقدّم قوى الانتاج في المجتمع، كانت تجهل حقا النتائج الإجتماعية التي يؤدي اليها هذا التجديد، ولم تكن تفكر بهذه النتائج، كما أنها لم تكن تعي ولم تكن تفهم أن هذا التجديد الصغير سيؤدي الى تجمّع جديد للقوى الإجتماعية، وسوف ينتهي بثورة ضد السلطة» (١)

(١) اصول الفلسفة الماركسية. ج ٢ - ص ٨٠

«وعلى سبيل المثال: فإن نضال العمال من أجل ساعات عمل أقل، أرغم الرأسماليين على استخدام تكنولوجيا أكثر تطوراً كي يحصلوا على فائز قيمة أكبر» (١)

ومن هذا العرض الذي أوجزناه تستنتج الماركسية أن الصراع بين الطبقات يشكّل قوة دافعة لتطوير المجتمع.

أما بالنسبة لكيفية إنهاء الصّراع، فقد خلصت الماركسية الى أن الصراع بين الطبقات مُلزم للمجتمع الطبقي بشتى أشكاله، وحيث أنه لا يمكن ان نتصور إطلاقاً مجتمعا خال من الصراع، فان الطريقة الوحيدة - بنظر الماركسية طبعاً- لإيقاف هذا الصراع هي بإلغاء الطبقات وإنشاء مجتمع لا طبقي، أي مجتمع يتكون من طبقة واحدة، وهو ما يسمى بالمجتمع الشيوعي.

ولكن كيف تتصور الماركسية طريقة إنشاء هذا المجتمع؟

من خلال عرضنا للتفسير الماركسي عن كيفية نشوء الطبقات، يمكن إستفادة جواب هذا التساؤل. فقد سبق وقلنا أن الماركسية ترى أن أساس الإنقسام الطبقي هو ملكية وسائل الإنتاج لدى فئة من الناس وعدم ملكيتها لدى فئة أخرى، وبذلك يحدث الانقسام الطبقي الى فئة مالكة مستغلة، وفئة معدومة مستغلة. والقضاء على هذا

(١) النظرية العلمية: في الطبيعة والمجتمع والمعرفة ص ١٩٨

الإنقسام يكون بتجريد الفئة المالكة من ملكيتها ووضع جميع القوى والوسائل في خدمة المجتمع ككل، بأن تعطى الفرص المتكافئة لأفراد المجتمع كله للإستفادة من هذه القوى والوسائل.

كتب لينين: «إن إلغاء الطبقات يعني وضع كل المواطنين على قدم المساواة بالنسبة لوسائل الانتاج التي يملكها المجتمع ككل. ويعني إعطاء كل المواطنين فرصاً متكافئة في العمل على وسائل الإنتاج المملوكة ملكية عامة» (١) ولكن تأميم وسائل الانتاج وحده لا يكفي في بناء المجتمع الشيوعي، بل لا بدّ من انضمام شرط آخر اليه، وهو محو السلطة السياسية من المجتمع، وتحريره من أي شكل من اشكال الحكومة، فإذا ما تم هذان الامران فقد تم بناء المجتمع الشيوعي المنشود.

مناقشة النظرية

حديثنا مع الماركسية ينحصر في نقاط ثلاث قد مرّت معنا خلال عرضنا لنظريتها عن أصل الطبقات والصراع فيما بينها وهي:

(١) الاعمال الكاملة. مجلد ٢٠ - ص ١٤٦

النقطة الأولى: في تحليل الماركسية لأصل الطبقات بملكية وسائل الإنتاج.

النقطة الثانية: في إرجاع الصراع الطبقي الى التعارض بين نمو قوى الإنتاج وبين العلاقات القائمة.

النقطة الثالثة: في حلّ التناقض الطبقي عن طريق إقامة المجتمع الشيوعي. وفيما يلي نتناول كلاً من هذه النقاط على حدة لنرى مدى توفّق الماركسية في تصوّر ها لأصل الطبقات، وفي طريقة حلّها للصراع الطبقي وإقامة المجتمع الشيوعي الخالي من الطبقات.

بالنسبة للنقطة الأولى تفترض الماركسية أن انقسام المجتمع الى طبقة حاكمة مستغلة، وطبقة محكومة مستغلة، مرجعه الى ملكية وسائل الإنتاج من قبل الطبقة الاولى، وإنعدام هذه الملكية من الطبقة الثانية. ولكن الواقع التاريخي ومنطق الاحداث يدلّ في كثير من الأحيان على عكس ذلك، أي أنّ وجود الطبقات هو السبب في اوضاعها الإقتصادية التي تتميز بها فالوضع الإقتصادي لطبقة ما يتحدّد تبعاً لكيانها الطبقي، وليس العكس

نعم، يمكن أن يصح ما تذهب اليه الماركسية من أن المركز الطبقي يتحدّد وفقاً للوضع الإقتصادي، بالنسبة للمجتمع الرأسمالي في اوائل تكوينه، وإما بالنسبة لبقية المجتمعات

فالمُلاحظ خلافه.

أما بالنسبة للنقطة الثانية في إرجاع الصراع الطبقي الى التعارض بين نمو قوى الانتاج وبين العلاقات الاجتماعية القائمة، فإننا نجد أن منطق التاريخ يكذب ذلك. فالمجتمع البدائي مثلاً، قد عرف عدة تطورات مهمة في وسائل الإنتاج، ولكنه مع ذلك قد حافظ على تركيبته. « فقد كانت هذه الوسائل في أول الأمر عبارة عن حجارة ضخمة بداية، ثم أصبحت سِهاماً مما ساعد على الانتقال الى تطوّر الزراعة، وبعد ذلك حدثت اختراعات جديدة ساعدت على صنع المواد، كصناعة الخزف» (١)

فكل هذا التطور قد حصل في المجتمع البدائي ولكنه مع ذلك إستمر في الحفاظ على كيانه وتركيبته. بينما نجد في المقابل أن مجتمعا آخر، كالمجتمع العبودي، قد انهار وظهر على أنقاضه مجتمع غيره، وهو المجتمع الإقطاعي، وبالرغم من هذا فإن وسائل الإنتاج في كلا المُجتمعين كانت واحدة، وكانت تنحصر في الزراعة وبعض المهام اليدوية. وبهذا يظهر عدم صحة تفسير الصراع الطبقي بالتناقض بين تطور قوى الانتاج، وبين العلاقات الاجتماعية القائمة.

وننتقل الى النقطة الثالثة، حيث تعتقد الماركسية أن حلّ

(١) اصول الفلسفة الماركسية ج ٢ - ص ١٥

التناقض الإجتماعي يكون بإقامة المجتمع الشيوعي. ولكن يحق لنا أن نتساءل: هل إن نظرية المجتمع الشيوعي أمر يمكن تحقيقه؟.

قدّمنا أن إقامة المجتمع الشيوعي تعتمد على ركنين: أحدهما: تأمين وسائل الإنتاج. والآخر: إلغاء السلطة السياسية. وفيما يلي نناقش كلاً من هذين الركنين لنرى مدى صحتها، وصمودهما أمام النّقض.

بالنسبة للركن الأول: فقد حاولت الماركسية أيام لينين أن يكون كل شيء شائعاً بين المجموع، فانتزعت الأرض من أصحابها، وجرّدت الفلاحين من وسائل الإنتاج الفردية. مما دفع الفلاحون الى الإضراب عن العمل والإنتاج، فنشأت المجاعة الهائلة التي زعزعت كيان البلاد، وأرغمت السلطة على العدول عن تصميمها فردّت للفلاح حقّ التملك، واستعادت البلاد حالتها الطبيعية

وبعد سنوات عديدة حاولت السلطة من جديد تأمين وسائل الانتاج وإلغاء الملكية الخاصة، ولكن عاد الفلاحون الى إضرابهم وتحركهم الثوري، وحدثت مجابهة دموية ذهب ضحيتها جموع كثيرة، فاضطرت السلطة في النهاية الى تسوية الأمر مع الفلاحين بمنحهم شيئاً من الأرض للإستفادة منها، مع منزل متواضع وبعض الحيوانات للتربية.

وبذلك يظهر أن نظرية محو الملكية الخاصة لا تصمد عند التطبيق، وهذا يعني انهيار الركن الأول الذي تعتمد عليه الماركسية من أجل إقامة المجتمع الشيوعي.

وأما الركن الثاني، أي إلغاء السلطة السياسية، فإن فكرته تقوم على أساس أن الحكومة السياسيّة هي هيئة ذات سلطة تخلقها طبقة معينة في المجتمع من أجل تدعيم موقفها وإخضاع الطبقات الأخرى. هكذا تفسّر الماركسية فكرة الحكومة، فإذا ما زالت الطبقة من المجتمع فإنه لا تبقى هناك ضرورة لها، إذ لا يبقى وجود أصلاً لطبقات متناحرة، بل طبقة واحدة تجد جميع متطلباتها دون مزاحمة أحد، فيكفي أن يمدّ الشخص يده ويتناول حاجته.

ولعل هذا هو أغرب جزء من النظرية، إذ أقل ما يمكن أن يقال فيه أنه كيف يمكن تحديد هذه الاحتياجات لكل فرد؟ ثم في حال وقوع التناقض بين هذه الاحتياجات، كيف يمكن حلّ هذا التناقض وتسوية الأمر؟ أفلا يحتاج تحديد الاحتياجات وحلّ التناقضات إلى سلطة تتولى ذلك؟

وبهذا ينهار الركن الثاني الذي تقوم عليه فكرة المجتمع الشيوعي. وإلى هنا نكون قد انتهينا من عرض النظرية الماركسية ومناقشتها حول أساس الطبقات في المجتمع والصراع بينها وكيفية حلّه. وقد ظهر أنها لم تنجح في

إعطاء التبرير الصحيح للصراع وبالتالي لم تتمكن من وصف الدواء الملائم.

الصّراع في النظام الرأسمالي

عند الحديث عن الصراع الطبقي في ظل النظام الرأسمالي، فإن أول ما يحضر الى الذّهن المجتمع الرأسمالي الاميركي، والمجتمع الراسمالي الاوروبي، حيث أن هذين المجتمعين هما قمة الانظمة الرأسمالية في العالم. فما هي أحوال الطبقات في هذين المجمعين، وما هي حقيقة الصراع فيهما؟

يبدو - للوهلة الاولى - أن هذين المجتمعين قد تخلصا تماماً من الصّراعات الطبقيه فيهما، فبالنسبة للمجتمع الامريكي فلا تشغل العداوات الطبقيه مكاناً هاماً بل أصبحنا نرى العامل العادي يعيش حياة إسترخاء ورفاه تام، وأصبحت فكرة الثورة على النظام القائم أمراً لا يخطر على بال العامل الاميركي، بل صار همّه الحفاظ على الوضع القائم لأنه يرى فيه مصلحته. كما يظهر أنّ المنظمات العالمية لا تنوي مطلقاً تغيير النظام الاقتصادي والاجتماعي، بل تحسين وضع أعضائها في إطار هذا النظام فقط.

ولماذا يريد العامل الامريكي قلب النظام طالما أنه يحصل على جميع حاجاته الضرورية وكثير من الأشياء الكمالية

التي تجعل عيشه رغيداً ؟

وفي المجتمع الأوروبي فلا يختلف الوضع كثيراً عن مثيله الأمريكي. ففي بريطانيا مثلاً، كتب « بيار لاروك » - بعد الحديث عن الهيئات الممثلة للطبقات الإجتماعية - قال: « وينتج هذا الوضع عن غياب الصراع العميق بين الطبقات الإجتماعية، فقد تكون الطبقة العاملة، التي اكتسبت وضعاً مادياً ومعنوياً مرتفعاً نسبياً في المجتمع، ممتنة من الأوضاع القائمة، كما قد تخشى التغيير أكثر مما تتمناه » (١).

فيظهر من ذلك وكأن هذه المجتمعات الرأسمالية قد تخلّصت تماماً من الصراعات بين الطبقات. وهنا تُطرح عدة أسئلة مهمة، فيقال: كيف تمكّنت هذه المجتمعات من التوفيق بين ربّ العمل الرأسمالي وبين مستخدميه؟ وكيف تمّت المصالحة بين الطبقة المستغلة والطبقة المستغلة؟ هل توقّف المُستغل عن استغلاله؟ أم أن المُستغل قد رضي بما هو فيه؟ إن العامل لا يرضى بحال أن يكون مُستغلاً، وما سكوته إلا لأنه يحيا من عمله حياة مرهفة مقنعة نتيجة الأجور العالية التي يتقاضاها، وهنا يقال: ما الذي جعل رب العمل المُستغل يتنازل عن جزء من أرباحه في سبيل عمّاله؟

لقد نجح المجتمع الأوروبي والأمريكي في حل الصراع بين الطبقات وإيقاف التناقض بين الرأسمالي والأجير، ولكن هذا الحل كان على حساب صراع آخر وتناقض أكبر. في المجتمع الأوروبي والأمريكي إتحد الرأسمالي والأجير ليشكلا قطباً موحداً في تناقض أكبر، أمّا القطب الآخر في هذا التناقض فهم الشعوب الفقيرة في العالم، أي ما يسمى بالعالم الثالث، من آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية. فشعوب هذه الدول تمثل القطب الثاني في هذا التناقض، والإنسان الأوروبي بطبقته تحالف من أجل استغلال هذه الشعوب الفقيرة.

إذن فالحل الذي وضعت الرأسمالية لصراع الطبقات وإيقاف التناقض بينها، كان على حساب صراع آخر وتناقض أكبر، وبالطبع فإن حلّ التناقض بتناقض أكبر ليس حلاً مقبولاً، بل أنّه أخطر من سابقه لأنه أوسع وأكبر.

موقف الإسلام من الصّراع الطبقي

بعد أن رأينا أشكال الصراع الطبقي في المجتمع الاشتراكي والمجتمع الرأسمالي، يأتي دور الحديث عن موقف الإسلام من كلّ ذلك، وذلك ضمن المسائل التالية:

الأولى: في إيضاح رأي الإسلام حول أساس الطبقات.

الثانية: في كيفية نشوء الصراع بين الطبقات، برأي الإسلام.

الثالثة: في الطريقة التي يضعها الإسلام لإيقاف الصراع.

أولاً: أساس الطبقات

قلنا بأن الإسلام يعترف بالطبقات في المجتمع ويقرّ بوجودها، ولكن كيف يفسّر الإسلام نشوء الطبقات؟ لقد سئل الإمام عليّ عليه السّلام عن ذلك حيث ذكر عنده إختلاف الناس فقال:

إِنَّمَا فَرَّقَ بَيْنَهُمْ مَبَادِيُ طِينِهِمْ (خطبة ٢٣٣)

أي أصل خلقتهم، فالتركيب الفيزيولوجي للإنسان يختلف من شخص لآخر، فلا يولد الناس جميعهم متساوين من هذه الجهة، وبالطبع فإن العامل الفيزيولوجي له أثره الهام في تقرير وتخطيط المركز الإجتماعي، ويشير الإمام عليه السّلام الى تأثير هذا العامل بقوله:

قَدْرُ الرَّجُلِ عَلَى قَدْرِ هِمَّتِهِ (حكمة ٤٢)

آلَةُ الرِّيَاسَةِ سَعَةُ الصَّدْرِ (حكمة ١٦٦)

فهمة الإنسان تساعد على كسب تقدير المجتمع له وعلى الإرتقاء الى أعلى المراكز الإجتماعية، وسعة الصدر تؤهّله للوصول الى سدة الرئاسة. فهذان العاملان - علو

الهمة وسعة الصدر - وغيرهما من العوامل السيكولوجية والفيزيولوجية، تشترك كلها في تحديد المركز الاجتماعي للفرد، لأن هذه العوامل تحدّد الكفاءات الشخصية للفرد، وتوجّه مسيرته في المجال العملي.

وإذ قلنا أن هذين العاملين يساهمان في تحديد المركز الاجتماعي للفرد، فهذا لا يعني أنهما ينفردان في ذلك، وإلا لأصبح مصير الإنسان مُقرّراً منذ اللحظة التي يولد فيها، فلا يملك بعد ذلك من أمر تخطيط مستقبله شيئاً. ولهذا قلنا بأن دورهما ينحصر في المساهمة لا الإنفراد. وهناك عوامل أخرى تشارك أيضاً في تحديد المركز الاجتماعي للفرد، يتمكن الإنسان من تحصيله بنفسه، ويذكر الإمام عليه السّلام بعضها بقوله:

الْعِلْمُ دِينٌ يُدَانُ بِهِ، بِهِ يَكْسِبُ الْإِنْسَانُ الطَّاعَةَ فِي حَيَاتِهِ
(حكمة ١٣٩)

قِيمَةُ كُلِّ امْرِئٍ مَا يُحْسِنُهُ (حكمة ٧٦)

فالعلم يكسب صاحبه مركزاً يكون فيه مطاعاً من قبل بقية الناس، وهذا يعني مركز القيادة الفكرية للمجتمع، وبمقدار ما يُحسن الفرد من أعماله فان ذلك يرفع من قيمته الاجتماعية.

إذن، فاكتساب العلم والإبداع في العمل، هما من العوامل

التي تساهم ايضاً في تحديد المراكز الإجتماعية. وهذان العاملان يتمكّن الفرد من إكتسابهما في كثير من الأحيان وليس دائماً، لأن هناك بعض الحالات التي لا يملك الإنسان أن يفعل حيالهما أي شيء، فحينئذ يكون التأثير الوحيد للعوامل السيكولوجية والفيزيولوجية. فمثلاً: قد يولد الإنسان فاقد العقل وحينئذ لا يتمكّن من التعلم، وقد يُولد معاقاً جسدياً فلا يتمكن من إمتهان عمل يفيد، وهكذا..

ومن هنا يتبين خطأ الماركسية في تفسيرها لأساس الطبقات بملكية وسائل الإنتاج وإهمالها للعوامل الأخرى، إذ أول ما تُسال عنه هو: كيف تمت ملكية هذه الوسائل لطبقة من الناس ولم تتمكّن طبقة أخرى من إمتلاكها؟ إذا غضضنا النظر عن العوامل التي ذكرناها، فإننا لا نجد جواباً عن هذا التساؤل.

ثانياً: كيفية نشوء الصّراع

لا يقرّ الإسلام القول بأن المجتمع الطبقي يستحيل أن يخلو من الصّراع، كما انه لا يعترف بأن تاريخ المجتمعات المختلفة هو تاريخ الصّراع بين الطبقات، بل يرى إمكانية تعايش طبقات المجتمع وتعاونها معاً دون حدوث أي شكلٍ من أشكال الصّراع.

ومن هنا فإن الإسلام يعترف بالطبقات ولكنه لا يرى

أي ملازمة بين اعترافه هذا وبين إقرار الصّراع بينها،
وما ذلك الا للنظرة الواعية التي ادرك بها الإسلام حقيقة
ومنشأ الصراع في المجتمع يقول الامام:

وَإِنَّمَا أَنْتُمْ إِخْوَانٌ عَلَى دِينِ اللَّهِ، مَا فَرَّقَ بَيْنَكُمْ إِلَّا خُبْتُ
السَّرَائِرَ، وَسُوءُ الضَّمَائِرِ (خطبة ١١٢)

من هذه الفقرة من كلام الإمام عليه السّلام نعرف منشأ
الصراع وأساسه. السّبب الرئيسي والمنشأ للصراع هو:
الأنانية وحب الذات. فُخبت السرائر وسوء الضمائر
مرجعها الى عدم حبّ الخير للاخرين، وعدم بذل المساندة
والنّصح وعدم المبادلة والموادّة، كل ذلك مرجعه الى عدم
الاستعداد لبذل أي جهد من أجل الاخرين. وهذا هو معنى
الانانية وحب الذات.

وإذا ما دققنا النظر في العبارة الاخيرة من كلام الإمام
عليه السّلام فماذا نجد؟ نجد أنه عليه السّلام يقف بالإنسان
موقف الموازنة بين الرّبح والخسارة، الرّبح في الدنيا
يقابله الخسارة في الآخرة، وبالطبع فإن المقصود بهذا
الرّبح هو ربح الحرام الذي لا يكون من طرقه المشروعة،
وإبراز تلك الطرق غير المشروعة هي الإستيلاء على
أموال الاخرين و ممتلكاتهم بالقوة والإكراه، وبذلك ينشأ
صراع بين القويّ والضعيف، القويّ الذي يريد الاستيلاء

على ما في يد الضعيف، والضعيف الذي يستमित من أجل الاحتفاظ بما يملكه.

وهذا الصراع بين القوي والضعيف، مردّه أيضاً الى الأنانية وحبّ الذات، وذلك ان القوي إنما يطمع بما تحت يد الفقير من أجل مصلحته الذاتية، وتحقيق مآربه الانانية. والضعيف يستमित في الدفاع عن ممتلكاته لانه أيضاً يحب ذاته ويجاهد من أجلها، وحينئذ ينشأ الصراع. ومن هنا يظهر أن الصراع بين القوي والضعيف مردّه الى الأنانية وحب الذات، والا فلماذا يتصارع القوي والضعيف، وما هو المبرر لذلك؟ هل هي مجرد غريزة لدى الطرفين بان يتصارعا؟ هل أن هذا الصراع بلا معنى؟ التفسير الوحيد الذي نجده، هو أن الصراع من أجل إرضاء الذات.

كما أن الصّراع بين الغنيّ والفقير مردّه ايضاً الى الأنانية وحبّ الذات، لان الغني يريد استغلال الفقير الذي يعمل تحت امرته ليحني المزيد من الأرباح باقصر مدّة، وهو يقصد من وراء ذلك تحقيق السعادة لنفسه وإرضاء أنانيته. والفقير يرفض إستمرار استغلال الغني له، لانه يتطلع الى البحبوحة من أجل إسعاد نفسه وعائلته. اذن، فالغني والفقير يبحث كل منهما عن مصالحه الشخصية ليرضي حبه لذاته.

وبهذا نكون قد وضعنا ايدينا على المنشأ الحقيقي للصراع كما يراه الإسلام، يبقى أن نبحث عن طريقة العلاج التي يتبعها، وذلك في الفقرة التالية.

ثالثاً: حلّ الصراع الطبقي

ينطلق الإسلام من تصوّره عن منشأ الصّراع الطبقي ليضع الحلّ الملائم له ويخلّص المجتمع من ويلاته، فكيف يتصوّر الإسلام طريقة الحلّ؟

إن منشأ الصراع - كما تقدم - هو حب الذات الذي هو غريزة متأصلة في الإنسان ، بمعنى أنه يولد عليها. وهذه الغريزة هي التي قادت منذ أقدم العصور الى التحضّر والتطور، وذلك إرضاءً لذاته واشباعاً لرغباته، فهي التي قادت الإنسان الى تطوير أسلحة صيده من الحجارة الى الهراوة الى الآلة الحادة، فالقوس و السهم وهكذا.. وما ذلك الا لتسهيل أمر الصّيد عليه والحصول على الوفير منه بأقل مجهود ارضاءً لذاته. وهكذا الحال بالنسبة لسائر الإختراعات في العصر القديم أو الحديث، ولم يكن الإنسان ليتوصّل اليها لولا غريزة حبّ الذات.

إذن فهذه الغريزة المتأصلة هي عامل تطوّر هام في حياة الإنسان، ومن هنا فإن محاولة القضاء عليها للتخلّص من الصراع هي أمرٌ غير منطقي ولا مقبول. أما أوّلاً فلأن

الأمر الغريزي لا يمكن القضاء عليه، ومن جهة ثانية فإن الإسلام دين التطور والحضارة فيستحيل أن يقف في وجه التطور بمحاولته التخلص من هذه الغريزة، فكيف يحلّ الصراع إذن؟

الحلّ الذي يضعه الإسلام يتمثل في تهذيب هذه النزعة الذاتية لدى الإنسان، بحيث تبقى عامل دفع وتطوير في المجتمع ولكن دون أن تؤدي إلى النزاع والصراع. فلنتحدّث كيف يتم ذلك؟

أعطى الإسلام أهمية كبرى في تهذيب النزعة الذاتية لدى الإنسان إلى العوامل التالية: الزهد والقناعة والتقوى. ولا يعجل علينا البعض بالقول: إنّ الدعوة إلى الزهد والقناعة معناها القضاء على غريزة حبّ الذات التي نتكلم عنها، وقد سبق واتفقنا على استحالة ذلك. فالجواب: إنّ الزهد والقناعة ليس معناهما ذلك، لأن الإسلام عندما يدعو اليهما فهو لا يطلب من الفرد أن يعمل بهما من أجل الآخرين، كما لا يطلب إليه فعلهما كمجرد تنازل عن بعض طموحاته وآماله. كلا، فإن الإسلام يدعو إلى الزهد والقناعة واعداء الفرد بأنه سيؤمن له مقابل زهده وقناعاته عوضاً أكبر مما تركه. وبهذا يقنع الفرد ويزهد إرضاءً لذاته وانسجاماً مع مقتضى غريزته، فهو يريد الخير لنفسه، والإسلام يوضح له أنّ مطلبه لن يتحقّق إلا عن طريق الزهد والقناعة.

وفيما يلي نستعرض بعض كلمات الإمام عليه السّلام التي يدعو فيها الى الزهد والقناعة ليتّضح ما ذكرناه بصورة جلية. يقول عليه السّلام داعياً الى الزّهد:

وَاعْلَمُوا أَنَّ مَا نَقَصَ مِنَ الدُّنْيَا وَزَادَ فِي الْآخِرَةِ خَيْرٌ
مِمَّا نَقَصَ مِنَ الْآخِرَةِ وَزَادَ فِي الدُّنْيَا: فَكَمْ مِنْ مَنْقُوصٍ
رَاحَ وَمَزِيدٍ خَاسِرٌ (خطبة ١١٣)

مَنْ عَظُمَتِ الدُّنْيَا فِي عَيْنِهِ، وَكَبُرَ مَوْقِعُهَا مِنْ قَلْبِهِ،
آثَرَهَا عَلَى اللَّهِ، فَانْقَطَعَ إِلَيْهَا، وَصَارَ عَبْدًا لَهَا (خطبة
١٦٠)

أَنَّ الدُّنْيَا دَارٌ بَلِيَّةٌ لَمْ يَفْرُغْ صَاحِبُهَا قَطُّ فِيهَا سَاعَةً إِلَّا
كَانَتْ فَرُغَتْهُ عَلَيْهِ حَسْرَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ (كتاب ٥٩)

طُوبَى لِلزَّاهِدِينَ فِي الدُّنْيَا، الرَّاغِبِينَ فِي الْآخِرَةِ (كتاب
٩٩)

وإلى غير ذلك من النصوص الكثيرة التي توضح حقيقة هامة مفادها وجود تلازم أكيد بين الدنيا والآخرة، بين زهد قليل في الدنيا يقابله ربح عظيم في الآخرة، وبين ربح زائد في الدنيا - عن غير طريق الحلال - يقابله الخسارة الفادحة في الآخرة. فالدنيا ليست بشيء قياساً الى الآخرة، والإسلام يعطي الإنسان الحرّية التامة ليختار لنفسه ما

يشاء. ولكن بعد أن يُوضح له أيّ الخيارين فيه مصلحته وأيهما فيه خسارته، ثم بعد ذلك يحمّله مسؤولية اختياره. وإذا ما أدرك الإنسان مصلحته أين تقع فإنه يختار بلا شك طريق الآخرة، إرضاءاً لنزعتة الذاتية، فهو يقبل التضحية بهذا القليل العاجل طمعاً في ذلك الكثير الأجل الموعود به. وبهذا يتّضح أن الإسلام لا يأمر بالزهد من أجل الآخرين بل إن كل إنسان يجني نتيجة زهده.

وهذا أشبه ما يكون بصاحب رأس المال الذي يوظّف جميع أمواله في مصلحة ما، ويعيش حياة بالكاد تبلغ حدّ الكفاف، وما ذلك إلا طمعاً في أن يحقق الربح الكثير بعد مدة من الزمن. وبالإضافة إلى العوض في الآخرة الذي يناله الزاهد نتيجة زهده، فإن هناك منفعة عاجلة ينالها في الدنيا، يشير إليها الإمام عليه السلام بقوله:

مَنْ زَهَدَ فِي الدُّنْيَا اسْتَهَانَ بِالمُصِيبَاتِ (حكمة ٢٧)

فما أكثر المصيبات التي تنزل بالإنسان خلال حياته الدنيويّة، ولولا النسيان لعاش حياته في حزن دائم، والزهد يهون عليه مصيبته، وهو أمر مطلوب من أجل سعادته. وأما القناعة، فلقد أكثر الإمام عليه السلام في الدعوة إليها، ومن جملة ما نجده في نهج البلاغة:

القنَاعَةُ مَالٌ لَا يَنْفَدُ (حكمة ٥٢)

كَفَى بِالْقَنَاعَةِ مُلْكاً (حكمة ٢١٩)

لَا كَنْزَ أَغْنَى مِنَ الْقَنَاعَةِ، وَلَا مَالٌ أَذْهَبُ لِلْفَاقَةِ مَنْ
الرِّضَى بِالْقُوتِ (حكمة ٣٦٠)

وسئل عليه السلام عن قوله تعالى: فَأَنْحِيبُنَّهٗ حَيَاةً طَيِّبَةً
فَقَالَ: هِيَ الْقَنَاعَةُ (حكمة ٢٢٠)

النزعة الذاتية للإنسان تقوده الى البحث عن سعادته أينما
كانت. ولكن ما أدراه أنها سعادته الحقيقية، إذ نجد كل
فرد يبحث عنها في جهة مختلفة، كما نجد كل فرد يعيش
إسلوباً مختلفاً، وإذا ما سأله لماذا بهذه الطريقة؟ لأجاب:
لأنني أشعر بأن سعادتي لا تكون إلا عن هذا الطريق.
والسؤال هنا: أي الأفراد أصاب الحق؟ والجواب: انهم
جميعاً مصيبون وعلى حق، فالسعادة من الأمور النسبية
التي تختلف من فرد لآخر، ولكن الحقيقة التي يشترك
فيها الجميع - الحقيقة المرة - هي أن أحداً منهم لم يصل
الى سعادته المطلوبة وما ذلك إلا لإنعدام القناعة، إذ كلما
وصل الإنسان الى المرحلة التي كان يظن فيها سعادته،
إنفتحت له ابواباً جديدة يبدأ على الفور بطرقها، بعنوان
البحث عن السعادة النهائية والتي يستحيل أن ينالها أو
يصل اليها، وتلك هي المشكلة.

نعم، حلّ هذه المشكلة يكون بالقناعة والتي يعبر عنها

القرآن - على حدّ تفسير الامام- بأنها الحياة الطّيبة، فالقناعة إذن عامل هام في سبيل سعادة الإنسان، وليست عامل إعاقة عن التقدم كما يحاول أن يثبت البعض، بل هي عبارة عن محطة تأمل يقف الإنسان عندها ليتأمل في حقيقة موضعه، ويسعد بما هو فيه، ثم يخطّط نحو الأفضل، نقول نحو الافضل، لانه يعتقد جازماً - كما تدعو قناعاته - بأنه في مركز جيّد يُحسد عليه، ولكن هناك مراكز أخرى أفضل من مركزه عليه أن يحاول الوصول اليها.

وأما العامل الثالث الذي يعتمد عليه الإسلام في تهذيب غريزة حبّ الذات، فهو التّقوى. وذلك أن أنانيته تحمله على الجّد في سبيل إرضائها وبشتى الطّرق حتى ولو كانت غير مشروعة. ودور التقوى هو تهذيب هذه الغريزة بحيث يقف الإنسان عند الحدّ الذي يجب أن لا يتعدّاه. وفيما يلي ننقل بعض نصوص الإمام عليه السّلام حول تعريف التقوى وبيان أهميتها، يقول عليه السّلام في وصف المتقين:

فَالْمُتَّقُونَ فِيهَا - أَي فِي الدُّنْيَا - هُمْ أَهْلُ الْفَضَائِلِ (خطبة)

(١٩٣)

من هذا النص في وصف المتّقين نعرف حقيقة التّقوى. إنها الفضيلة بأسمى معانيها، فالخير فضيلة، والحقّ فضيلة،

والعدل فضيلة، فالتقوى إذن هي في الخير والحق والعدل،
وإذا ما عمل الإنسان بالتقوى فإنه بذلك يتخلص من الباطل
والشرّ والظلم لأنها كلها تخالف التقوى وتتأفيها. فالمتقي
يتحكّم بغريزته ويوجّهها نحو الخير والصلاح ولا يدعها
تتحكّم فيه ليعتدي على حقوق الآخرين. ولنستعرض بعض
نصوص الإمام عليه السّلام حول أهمية الدور الذي تلعبه
التقوى في حياة الإنسان وتوجيه سلوكه، يقول عليه السلام:

فَإِنَّ تَقْوَى اللَّهِ دَوَاءٌ دَاءِ قُلُوبِكُمْ، وَبَصَرٌ عَمَى أَفِيدَتِكُمْ،
وَشِفَاءٌ مَرَضِ أَجْسَادِكُمْ، وَصَلَاحُ فَسَادِ صُدُورِكُمْ، وَطُهُورُ
دَنَسِ أَنْفُسِكُمْ، وَجِلَاءُ عَشَا أَبْصَارِكُمْ، وَأَمْنٌ فَرَعِ جَاشِكُمْ
وَضِيَاءُ سَوَادِ ظُلْمَتِكُمْ (خطبة ١٩٨)

فَإِنَّ تَقْوَى اللَّهِ مِفْتَاحُ سَدَادٍ، وَذَخِيرَةُ مَعَادٍ، وَعِثْقٌ مِنْ
كُلِّ مَلَكَةٍ وَنَجَاةٌ مِنْ كُلِّ هَلَكَةٍ بِهَا يَنْجَحُ الطَّالِبُ، وَيَنْجُوا
الْهَارِبُ، وَتُنَالُ الرَّغَائِبُ (خطبة ٢٢٩)

وبعد هذا فأي شيء هو أفضل من التقوى، إنها الطّرف
الصالح من كل نقیضین، فهي دواء الداء، وبصر العمى،
وشفاء المرض، وصلاح الفساد، وهكذا... والخلاصة إنها
«عِثْقٌ مِنْ كُلِّ مَلَكَةٍ»، كما يقول الإمام عليه السّلام، وهو
يعني بالملكة الشهوات التي تستعبد الإنسان وتوجه مسيرته
فيعتدي على الآخرين، ولكن التقوى تعتقه من العبودية

لتلك الشهوات وتوجّهه نحو ما فيه الصلاح.

إن التقوى هي الترويض الكامل للنفس البشرية كي تتخلص من رذائلها، ولهذا لا نستغرب عندما نجد الإمام عليه السّلام قد أعارها كل هذه الأهمية، بحيث لا نكاد نجد خطبة في نهج البلاغة إلا ويتطرق فيها الى موضوع التقوى والحثّ عليها، فكانت أهم ما يُوصى به أصحابه، فمن جملة ما قاله عليه السلام:

أَوْصِيكُمْ، عِبَادَ اللَّهِ، بِتَقْوَى اللَّهِ الَّتِي هِيَ الزَّادُ وَبِهَا
الْمَعَادُ (خطبة ١١٣)

أَوْصِيكُمْ بِتَقْوَى اللَّهِ، فَإِنَّهَا خَيْرُ مَا تَوَاصَى الْعِبَادُ بِهِ،
وَخَيْرُ عَوَاقِبِ الْأُمُورِ عِنْدَ اللَّهِ (خطبة ١٧٣)

أَوْصِيكُمْ عِبَادَ اللَّهِ بِتَقْوَى اللَّهِ، فَإِنَّهَا حَقُّ اللَّهِ عَلَيْكُمْ،
وَالْمُوجِبَةُ عَلَى اللَّهِ حَقِّكُمْ (خطبة ١٩١)

وهكذا يستمرّ عليه السّلام بالحثّ على التقوى وإيصال أصحابه بها، لإدراكه ومعرفته بأهميتها وسموّ مرتبتها، حتى كان آخر ما تلقّف به وأوصى به ولده الحسن عليه السّلام هو تقوى الله، فقال موصياً له:

وَاعْلَمْ يَا بُنَيَّ، أَنَّ أَحَبَّ مَا أَنْتَ آخِذٌ بِهِ إِلَيَّ مِنْ وَصِيَّتِي
تَقْوَى اللَّهِ (خطبة ٣١)

الفصل الثالث:

التقسيم الرئيسي لطبقات المجتمع الإسلامي

يقسم الإسلام المجتمع الى طبقتين رئيسيتين: طبقة الحكام وطبقة المحكومين والتي يعبر عنها بالرعيّة.

وبين هاتين الطبقتين إنسجام رائع ووافق تام، فنرى الطبقة الحاكمة تنظر إلى الرعيّة نظرة ملؤها الحبّ والإشفاق، وتضع نصب عينيها هدفاً واحداً، وهو تحقيق السعادة لهذه الطبقة، بل إنّ هذا بذاته هو الدّاعي لها لتولّي منصب الحكم، وليست تبغي من وراء ذلك تحقيق أي مكسب شخصي أو مصلحة ذاتية.

ولنستمع الى الإمام عليّ عليه السّلام وهو يسرد ما كان من أحداث غصبه حقّه في الخلافة وتبرير قعوده عن المطالبة، يقول عليه السّلام:

فَأَمْسَكْتُ يَدِي حَتَّى رَأَيْتُ رَاجِعَةً (١) النَّاسِ قَدْ رَجَعَتْ
عَنِ الْإِسْلَامِ، يَدْعُونَ إِلَى مَخْقِ دِينِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَآلِهِ فَخَشِيتُ أَنْ لَمْ أَنْصُرِ الْإِسْلَامَ أَهْلُهُ أَنْ أَرَى
(١) رَاجِعَةً النَّاسِ: الرَّاجِعُونَ مِنْهُمْ.

فِيهِ تُلْمَاءٌ (١) أَوْ هَدْمًا، تَكُونُ الْمُصِيبَةُ بِهِ عَلَيَّ أَعْظَمَ
مِنْ فَوْتٍ وَلَا يَتَّكُمُ (كتاب ٦٢)

فنرى كيف أنه عليه السلام قد سكت عن المطالبة بحقه
من أجل مصلحة العامة، وأكثر من ذلك فإنه عندما رأى
الخطر يُحْدَقُ بالإسلام والمسلمين فإنه سرعان ما نهض
للمشاركة في إصلاح الأمور، ولو كان الهدف من تولّيه
الخلافة أمراً شخصياً لكان الوضع يقتضي عليه أن يقعد
في بيته ولا يحرّك ساكناً الى أن يرى كيف تؤول الأمور
فيحاول استغلالها، ولكن على العكس من ذلك نراه يُجاهد
من أجل إصلاحها.

وفي مكان آخر من النهج، نرى الإمام عليه السلام يتمنى
جهاد أعدائه حتى يلقي الله، ولكنه يأسف على شيء
واحد، وهو أن يترك هذه الأمة من بعده بين أيدي طبقة
لا تأبه لمصلحة الرعية ولا يهتمها إلا مصالحها الشخصية،
يقول عليه السلام:

وَإِنِّي إِلَى لِقَاءِ اللَّهِ لَمُشْتَاقٌّ، وَلِحُسْنِ ثَوَابِهِ لَمُنْتَظِرٌ رَاجٍ،
وَلَكِنِّي أَسَى (٢) أَنْ يَلِيَ أَمْرَ هَذِهِ الْأُمَّةِ سُفَهَاؤُهَا

(١) تُلْمَاءٌ: أي خرقاً

(٢) أَسَى مضارع أسيت عليه كرضيت أي: حزنت.

وَفُجَّارُهَا، فَيَتَّخِذُوا مَالَ اللَّهِ دُولًا (١) وَعِبَادَهُ خَوْلًا (٢)
وَالصَّالِحِينَ حَرْبًا وَالْفَاسِقِينَ حِزْبًا (كتاب ٦٢)

هذه هي النظرة العطوفة التي تمنحها الطبقة الحاكمة للرعية، وفي المقابل فإن الرعية تقابلها غيرتها وتتطلع اليها على أنها مخلصه لها فتتظر اليها نظرة ملؤها المحبة والإكبار.

ثم إن الشيء الذي يجب أن لا يفوتنا الإشارة اليه هو: أن الطبقة الحاكمة ليست عبارة عن أسرة واحدة أو أسر متعددة تتوارث الحكم أباً عن جدّ، فالطبقة الحاكمة تتمثل بالخليفة وولاته الذين يعيّنهم حكماً على مختلف الأقطار، وكم من مرة رأينا الخليفة يعزل بعض هؤلاء تبعاً لرغبة الرعية في ذلك.

والخلاصة أن المجتمع الإسلامي ينقسم الى طبقتين رئيسيتين، طبقة حكام وطبقة رعية، ووجود هاتين الطبقتين أمر ضروري في المجتمع، إذ لا نتصور إمكان وجود الطبقة الثانية دون الطبقة الحاكمة - كما تزعمه الماركسية - ويوضح عليه السلام ضرورة هذه الطبقة بقوله:

(١) دُولًا بضم ففتح: جمع دُولَة بالضم أي: شيئاً يتداولونه بينهم.
(٢) الخَوْل محرّكة: العبيد.

لَا بُدَّ لِلنَّاسِ مِنْ أَمِيرٍ بَرٍّ أَوْ فَاجِرٍ، يَعْمَلُ فِي إِمْرَتِهِ
الْمُؤْمِنُ، وَيَسْتَمْتَعُ فِيهَا الْكَافِرُ، وَيَبْلُغُ اللَّهُ فِيهَا الْأَجَلَ،
وَيُجْمَعُ بِهِ الْفِيءُ، وَيُقَاتَلُ بِهِ الْعَدُوُّ، وَتَأْمَنُ بِهِ السُّبُلُ،
وَيُؤْخَذُ بِهِ لِلضَّعِيفِ مِنَ الْقَوِيِّ، حَتَّى يَسْتَرِيحَ بَرٌّ،
وَيُسْتَرَاخَ مِنْ فَاجِرٍ (خطبة ٤٠)

فالطبقة الحاكمة ضرورة إجتماعية لا يقوم المجتمع إلا
بها، وحتى لو كانت هذه الطبقة جائرة وغير عادلة فإنها
تبقى أفضل من انعدامها على الاطلاق.

إنسجام الطبقتين

بين طبقتي المجتمع الإسلامي إنسجام تام وتفاعل رائع،
إذ أن كل طبقة لها حقوق على الطبقة الأخرى وعليها
واجبات تجاهها، يقول عليه السلام في هذا المعنى:

أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ لِي عَلَيْكُمْ حَقًّا، وَلَكُمْ عَلَيَّ حَقٌّ، فَأَمَّا
حَقُّكُمْ عَلَيَّ: فَالنَّصِيحَةُ لَكُمْ، وَتَوْفِيرُ فَيْئِكُمْ (١) عَلَيْكُمْ،
وَتَعْلِيمُكُمْ كَيْلًا تَجْهَلُوا، وَتَأْدِيبُكُمْ كَيْمًا تَعْلَمُوا. وَأَمَّا حَقِّي
عَلَيْكُمْ: فَالْوَفَاءُ بِالْبَيْعَةِ، وَالنَّصِيحَةُ فِي الْمَشْهَدِ وَالْمَغِيبِ،
وَالْإِجَابَةُ حِينَ أَدْعُوكُمْ، وَالطَّاعَةُ حِينَ أَمُرُكُمْ (خطبة ٣٤)

(١) الفَيْءُ: الْخَرَاجُ وَمَا يَحْوِيهِ بَيْتُ الْمَالِ.

ومن خطبة له عليه السلام:

أَمَّا بَعْدُ، فَقَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِي عَلَيْكُمْ حَقًّا بِوَلَايَةِ أَمْرِكُمْ،
وَلَكُمْ عَلَيَّ مِنَ الْحَقِّ مِثْلُ الَّذِي لِي عَلَيْكُمْ (خطبة ٢١٦)

فالحقوق والواجبات متبادلة بين الطبقتين، وذلك كله من أجل مصلحة الرعية إذ ليس للحكام وراء ذلك مصلحة. وهذه الحقوق والواجبات تستمد شرعيتها من التشريع الإلهي، إذ أن المشرع يدرك تماما أن المجتمع لا يمكن أن يتحقق له السعادة دون فرض الحقوق والواجبات المتبادلة، وبهذا يقول الامام:

وَأَعْظَمُ مَا افْتَرَضَ سُبْحَانَهُ مِنْ تِلْكَ الْحُقُوقِ حَقُّ الْوَالِيِ
عَلَى الرَّعِيَّةِ، وَحَقُّ الرَّعِيَّةِ، عَلَى الْوَالِيِ، فَرِيضَةٌ فَرَضَهَا
اللَّهُ سُبْحَانَهُ لِكُلِّ عَلَى كُلِّ، فَجَعَلَهَا نِظَامًا لِأُلْفَتِهِمْ، وَعِزًّا
لِدِينِهِمْ، فَلَيْسَتْ تَصْلُحُ الرَّعِيَّةُ إِلَّا بِصَلَاحِ الْوَلَاةِ، وَلَا
تَصْلُحُ الْوَلَاةُ إِلَّا بِاسْتِقَامَةِ الرَّعِيَّةِ (خطبة ٢١٦)

ويقول أيضا عليه السلام في النتائج المترتبة على تأدية كل طبقة واجباتها تجاه الطبقة الاخرى، أو عدم تأديتها:

فَإِذَا أَدَّتِ الرَّعِيَّةُ إِلَى الْوَالِيِ حَقَّهُ، وَأَدَّى الْوَالِيِ إِلَيْهَا

حَقَّهَا، عَزَّ الْحَقُّ بَيْنَهُمْ، وَقَامَتْ مَنَاهِجُ الدِّينِ، وَاعْتَدَلَتْ
مَعَالِمُ الْعَدْلِ، وَجَرَتْ عَلَى أَذْلَالِهَا (١) السُّنَنُ فَصَلَحَ
بِذَلِكَ الزَّمَانُ، وَطُمِعَ فِي بَقَاءِ الدَّوْلَةِ، وَيَسَّتْ مَطَامِعُ
الْأَعْدَاءِ. وَإِذَا غَلَبَتِ الرَّعِيَّةُ وَالْيَهَاءُ، أَوْ أَجْحَفَ الْوَالِي
بِرَعِيَّتِهِ اخْتَلَفَتْ هُنَالِكَ الْكَلِمَةُ، وَظَهَرَتْ مَعَالِمُ الْجَوْرِ،
وَكَثُرَ الْإِدْغَالُ (٢) فِي الدِّينِ، وَتُرِكَتْ مَحَاجُّ السُّنَنِ
فَعُمِلَ بِالْهَوَى، وَعُطِّلَتِ الْأَحْكَامُ، وَكَثُرَتْ عِلَلُ النُّفُوسِ،
فَلَا يُسْتَوْحَشُ لِعَظِيمِ حَقِّ عُطْلٍ، وَلَا لِعَظِيمِ بَاطِلِ فِعْلٍ!
فَهُنَالِكَ تَذِلُّ الْأَبْرَارُ، وَتَعِزُّ الْأَشْرَارُ، وَتَعْظُمُ تَبِعَاتُ اللَّهِ
عِنْدَ الْعِبَادِ. (خطبة ٢١٦)

وباختصار فإن احترام الرعية للحاكم يعني صلاح المجتمع
وانتشار العدل، وعصيان الرعية او إجحاف الحاكم يعني
خراب المجتمع ودماره. وهذه ليست مجرد نظرية تحتمل
الصحة والخطأ، بل انها حقيقة واقعية قد خبرها الإمام عليه
السّلام وعاشها بالفعل، فهو قد عاش فترة حكم الخليفتين
الأول والثاني ورأى صلاح المجتمع وعموم الخير على
الجميع، وما ذلك الا لاحترام الرعية لهما وإطاعتهما بكل

(١) أذلال الطريق: جمع ذلّ بكسر الذا: مجراه ووسطه
وجرت أمور الله أذلالها، وعلى أذلالها، أي: وجوهها.

(٢) الادغال في الامر: إدخال ما يفسده فيه.

ما يأمران، وبالمقابل فإنهما قد ادّيا الى الرعية حقوقها وقاما بمهمتهما أجمل قيام.

وفي المقابل فإنه عليه السّلام عايش فترة حكم الخليفة الثالث ورأى ما حلّ بالمجتمع الإسلامي على عهده، وذلك أنه فقد هيئته وإحترامه في نفوس رعيّته، وما عادت الرعية ترى له حق الطاعة والامتثال، لأنه أجحف بحقها، ولم يراعي مصالحها. لقد كان حكم الخليفة الثالث كارثة على المجتمع الإسلامي ما زال يحصد ويلاتها حتى الآن.

وحين تولّى الإمام عليه السّلام منصب الخلافة فإنه خبر بنفسه نتيجة عصيان الرّعية وعدم إطاعتها له. والحق أن الفقرة السابقة التي نقلناها من كلام الإمام عليه السّلام إنما كانت في معرض الإخبار عما سيؤول اليه حال المجتمع ككل اذا ما استمرّت الرّعية في عصيانه، وعلى أية حال فان ذلك كله لم يمنع الإمام عليه السّلام من الاستمرار في سيرته العادلة الحكيمة بين الرّعية.

وفيما يلي نبدأ بتفصيل حقوق وواجبات كل طبقة. أما بالنسبة لحقوق الرعية على حكامها فنجدها في النصوص التالية من كلام الامام:

فَأَمَّا حَقُّكُمْ عَلَيَّ: فَالنَّصِيحَةُ لَكُمْ، وَتَوْفِيرُ فَيِّكُمْ عَلَيْكُمْ، وَتَعْلِيمُكُمْ كَيْلًا تَجْهَلُوا، وَتَأْدِيبُكُمْ كَيْمًا تَعْلَمُوا (خطبة ٣٤)

لَيْسَ عَلَى الْإِمَامِ إِلَّا مَا حُمِّلَ مِنْ أَمْرِ رَبِّهِ: الْإِبْلَغُ
فِي الْمَوْعِظَةِ، وَالْاجْتِهَادُ فِي النَّصِيحَةِ، وَالْإِحْيَاءُ لِلسُّنَّةِ،
وَالْإِقَامَةُ الْحُدُودِ عَلَى مُسْتَحَقِّيهَا، وَإِصْدَارُ السُّهُمَانِ (١)
عَلَى أَهْلِهَا (خطبة ١٠٤)

لَكُمْ عَلَيْنَا الْعَمَلُ بِكِتَابِ اللَّهِ وَسِيرَةِ رَسُولِهِ، وَالْقِيَامُ بِحَقِّهِ،
وَالنَّعْشُ (٢) لِسُنَّتِهِ (خطبة ١٦٩)

أَيُّهَا النَّاسُ، إِنِّي، وَاللَّهِ، مَا أَحْتُكُمُ عَلَى طَاعَةٍ إِلَّا وَأَسْبِقُكُمْ
إِلَيْهَا، وَلَا أَنُهَاكُمْ عَنْ مَعْصِيَةٍ إِلَّا وَأَتْنَاهِي قَبْلَكُمْ عَنْهَا
(خطبة ١٧٥).

إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى فَرَضَ عَلَى أُمَّةِ الْعَدْلِ أَنْ يُقَدِّرُوا أَنْفُسَهُمْ
بِضَعْفَةِ النَّاسِ، كَيْلًا يَتَّبِعُ (٣) بِالْفَقِيرِ فَقْرُهُ (خطبة ٢٠٩)
أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ حَقًّا عَلَى الْوَالِي الْأَ يُغَيِّرُهُ عَلَى رَعِيَّتِهِ
فَضْلٌ نَالَهُ، وَلَا طَوْلٌ (٤) خُصَّ بِهِ، وَأَنْ يَزِيدَهُ مَا قَسَمَ

(١) السُّهُمَانُ بضم السين: جمع سهم بمعنى الحظ والنصيب.
وإصدار السُّهُمَانِ إعادتها إلى أهلها المستحقين لها لا ينقصهم
منها شيء.

(٢) النَّعْشُ: مصدر نعشه، إذا رفعه.

(٣) يَتَّبِعُ: يهيج به الالم فيهلكه.

(٤) الطَّوْلُ بفتح الطاء: عظيم الفضل

اللَّهُ لَهُ مِنْ نِعْمِهِ دُنُوءٌ مِنْ عِبَادِهِ، وَعَظْفَاءٌ عَلَى إِخْوَانِهِ.
أَلَا وَإِنَّ لَكُمْ عِنْدِي إِلَّا أَلَّا أَحْتَجِرَ دُونَكُمْ سِرًّا إِلَّا فِي حَرْبٍ،
وَلَا أَطْوِي (١) دُونَكُمْ أَمْرًا إِلَّا فِي حُكْمٍ، وَلَا أُؤَخِّرَ لَكُمْ
حَقًّا عَنْ مَحَلِّهِ، وَلَا أَقْفَ بِهِ دُونَ مَقْطَعِهِ (٢) وَأَنْ تَكُونُوا
عِنْدِي فِي الْحَقِّ سَوَاءً (كِتَاب ٥٠)

هذه الفقرات تظهر مدى احترام الإسلام للفرد حيث جعل له حقوقاً مقدّسة لا تُهضم، وجعل الحكّام في خدمة مصالح الأفراد، كما لم يعطِ الحاكم أية امتيازات خاصة على رعيته، فالحرام حرام على الحاكم قبل الرعية، وعليه الإلتزام به قبل إلتزام الرعية. والنقطة الأساسية التي التفت اليه الإسلام هي أن الحاكم يجب ان لا يمنعه مركزه من تفقّد حال الرّعية باستمرار، فيجب أن يكون قريباً منها دائماً لا معتزلاً عنها في برجه العاجي، وما ذلك إلا ليتفهم حقيقة مشاعرها ويحسّ بما تعانيه عن قرب حتى يتمكّن من الحكم فيها بما يصلحها.

ثم إذا ما أدّى الحاكم الواجبات المفروضة عليه تجاه رعيته، فإن له حينئذ مطالبتها بالقيام بواجباتها نحوه وتأدية حقوقه، وأما قبل أن ينجز ذلك فليس له المطالبة بشيء. وبهذا

(١) طواه عنه: لم يجعل له نصيباً فيه.

(٢) دون مقطّعه: دون الحد الذي قطع به أن يكون لكم.

يقول عليه السّلام بعد استعراض حقوق الرعية عليه
وواجباته نحوها:

فَإِذَا فَعَلْتُ ذَلِكَ وَجَبَتْ لِي عَلَيْكُمْ النُّعْمَةُ، وَلِي عَلَيْكُمْ
الطَّاعَةُ (كتاب ٥٠)

وبعد هذا ننتقل الى استعراض حقوق الحاكم على الرعية،
وبهذا يقول الامام:

وَأَمَّا حَقِّي عَلَيْكُمْ: فَالْوَفَاءُ بِالْبَيْعَةِ، وَالنَّصِيحَةُ فِي الْمَشْهَدِ
وَالْمَغِيبِ، وَالْإِجَابَةُ حِينَ أَدْعُوكُمْ، وَالطَّاعَةُ حِينَ أَمْرُكُمْ
(خطبة ٣٤)

وَلِي عَلَيْكُمْ الطَّاعَةُ، وَالْأُتَى تَنْكُصُوا (١) عَنْ دَعْوَةٍ، وَلَا
تُفَرِّطُوا فِي صَلَاحٍ، وَأَنْ تَخُوضُوا الْغَمَرَاتِ (٢) إِلَى
الْحَقِّ (كتاب ٤٩)

فالحقّ الرئيسي للحاكم على رعيته هو حق الطّاعة.
فعلى الرعية أن تسمع من الحاكم وتطيعه دون اعتراض
أو ممانعة. نعم للرعية أن تُبدي رأيها في المواضيع التي
تتعلّق بها بشكل مباشر، ولكن الكلمة النهائية للحاكم. ونجد
شاهداً على هذا في نهج البلاغة حين قال عليه السّلام

(١) لا تنكصوا: لا تتأخروا إذا دعوتكم.

(٢) الغمرات: الشدائد.

لعبد الله بن العباس وقد أشار عليه في شيء لم يوافق
رأيه:

لَكَ أَنْ تُشِيرَ عَلَيَّ وَأَرَى، فَإِنْ عَصَيْتُكَ فَأَطِئْنِي (حكمة
٣١٢)

نعم إن طاعة الرعية للحاكم لا يجوز ان تكون إطاعة عمياء
على الحق والباطل، فعلى الرعية أن تنظر في أمرها، هل
أن ما أمرها به الحاكم يوافق الموازين الشرعية والخلقية
ام لا؟ فلو خالف تلك الموازين لم يجب عليها الإطاعة،
بل لا يجوز لها ذلك. وبهذا يقول الامام:

لَا طَاعَةَ لِمَخْلُوقٍ فِي مَعْصِيَةِ الْخَالِقِ (حكمة ١٥٥)

وبهذا تظهر تلك العلاقة الرائعة بين طبقتي المجتمع
الإسلامي الرئيستين، والإسلام من خلال تنظيمه لتلك
العلاقة، وبيان حقوق كل طبقة وواجباتها تجاه الطبقة
الأخرى، يكون قد أنهى صراعاً خطيراً في المجتمع.

الفصل الرَّابِع:

التقسيم الثانوي للطبقات

قدّمنا بأن المجتمع الاسلامي يعترف بطبقتين رئيسيتين: طبقة الحكّام وطبقة الرّعية. وكل واحدة من هاتين الطبقتين تشتمل على تقسيم آخر. طبقة الحكّام تتكوّن من الخليفة العام ومن الولاية. وطبقة الرعية تحتوي على سبع طبقات نذكرها تفصيلاً عندما نتكلم عن هذه الطبقة. وأما الآن فننتحدث عن الطبقة الاولى.

هذه الطبقة - كما سبق - تتكون من الخليفة والولاية. أما الخليفة فقد سبق لنا في كتابنا «الخلافة والخلفاء» أن فصلنا الكلام عن كيفية تعيينه وعن مواصفاته التي يجب أن يتمتّع بها وعن مهامه وغير ذلك من المسائل، ولذا لا نجد داعياً للإعادة هنا، بل نقتصر في كلامنا على الولاية.

الولاية هم اليد اليمنى للخليفة، يستعين بهم على تسيير أمور البلاد الإسلامية، فيعيّن والياً على كل مصر ليكون بمثابة الإمام فيه فالوالي يحكم باسم الخليفة، وصلاحيته مستمدّة من الخليفة، وبالتالي فهو يخضع له بشكل مباشر، ومن هنا نجد الإمام عليه السّلام يذكر الأشعث بين قيس عامله على أذربيجان بذلك فيكتب اليه:

وَإِنَّ عَمَلَكَ لَيْسَ لَكَ بِطُعْمَةٍ (١) وَلَكِنَّهُ فِي عُنُقِكَ أَمَانَةٌ،
وَأَنْتَ مُسْتَرْعَى لِمَنْ فَوْقَكَ، لَيْسَ لَكَ أَنْ تَفْتَاتَ (٢) فِي
رَعِيَّةٍ، وَلَا تُخَاطِرَ إِلَّا بِوَثِيْقَةٍ (كِتَاب ٥)

وبهذا المعنى كتب عليه السّلام الى أهل مصر لما ولى
عليهم الأشتر، فمن جملة الكتاب ما يصف به الأشتر
بقوله:

فَإِنَّهُ لَا يُقَدِّمُ وَلَا يُحْجِمُ، وَلَا يُؤَخِّرُ وَلَا يُقَدِّمُ إِلَّا عَنْ أَمْرِي
(كِتَاب ٣٨)

فبدون إذن الخليفة لا يتمكن الوالي أن يعقد أمرا أو يحلّه،
وبالطبع هذا لا يعني أنه يحتاج الى طلب موافقة الإمام
عليه السّلام على كل أمر قبل ان يفعله، فإن هذا أمر متعذر
جدا يستوجب الحرج، بل يكفي الاذن العام من الخليفة
بان يعرف الوالي أن هذا الامر مما يوافق رأي الخليفة،
كان تكون سيرته قد جرت على فعله أو السماح للآخرين
به. نعم في الأمور الخطيرة التي تمس كيان المجتمع الذي
يحكمه الوالي فإن ليس له أن يتصرف من عنده ويستبدّ
برأيه بل لا بد له من مشاورة الخليفة وأخذ موافقته،

(١) الطُعْمَةُ بضم الطاء: المأكلة.

(٢) تَفْتَاتَ: أي تستبد، وهو افتعال من الفَوْتِ كأنه يفوت أمره
فيسبقه إلى الفعل قبل أن يأمره.

وهذا ما يستفاد من كلام الإمام عليه السّلام المتقدم الى
الاشعث.

ومن هنا كانت الرّعية لا تطيع واليها ولا تسمع له إلا إذا
كان يخضع للخليفة ويدين له بالطّاعة، ولذا كتب الإمام
عليه السّلام الى أهل مصر مزكّياً الأشتر بانه مُطيع له
ولا يخالفه.

وانطلاقاً من خضوع الولاة للخليفة واستمدادهم صلاحياتهم
عن أمره، كان من الواجب عليه أن يراقب هؤلاء الولاة
باستمرار فلا تغفل عينه عنهم، وعليه أن يستمع الى آراء
وشكاوى رعاياهم، ثم ينظر في صحّة ما يقولونه لا أن
يصدّقهم فوراً ويرتب الأثر على ذلك، وهذا ما كان يفعله
الإمام عليه السّلام ويسير عليه بين ولاته ورعيته، فنجده
يكتب إلى بعض ولاته وقد اشتكى عليه بعض رعيته:

أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ دَهَاقِينَ (١) أَهْلَ بَلَدِكَ شَكَّوْا مِنْكَ غِظَّةً
وَقَسْوَةً، وَاحْتِقَاراً وَجَفْوَةً، وَنَظَرْتُ فَلَمْ أَرَهُمْ أَهْلًا لِأَنَّ
يُذَنُّوْا (٢) لِشِرْكِهِمْ، وَلَا أَنْ يُقْصَوْا (٣) وَيُجْفَوْا (٤) لِعَهْدِهِمْ

(كتاب ١٩)

(١) الدهاقين: الاكابر، الزعماء أرباب الاملاك بالسواد،
واحداهم دِهقان بكسر الدال ولفظه معرّب.

(٢) يُذَنُّوْا: يقرّبوا.

(٣) يُقْصَوُا: يبعدوا.

(٤) يُجْفَوُا: يعاملوا بخشونة.

ففرى أن الإمام عليه السلام لا يصدّق كل ما تقوله الرعية في حق واليها، بل يترىث و يتقصّى حتى يتبين له الحق، فإذا ثبتت صحة التهمة فإن على الخليفة أن يتصرّف حينئذ بما يلائم الموقف، ومن ذلك ما نجده في نهج البلاغة من كتاب للإمام الى زياد بن أبيه وهو خليفة عامله عبدالله بن عباس على البصرة، حيث يتوعّده بقوله:

وَإِنِّي أَقْسِمُ بِاللَّهِ قَسَمًا صَادِقًا، لَئِن بَلَغَنِي أَنَّكَ خُنْتَ مِنْ فِئَةِ الْمُسْلِمِينَ شَيْئًا صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا، لِأَشُدَّنَّ عَلَيْكَ شِدَّةً تَدْعُكَ قَلِيلَ الْوَفْرِ (١) ثَقِيلَ الظُّهْرِ (٢) ضَيْلَ الْأَمْرِ وَالسَّلَامِ (كتاب ٢٠)

ومراقبة الوالي أمر هامّ و ضروري، وذلك بسبب خطورة المهام التي يتولاها، فقد قلنا بأنه ممثّل الخليفة العام. ويحدد الإمام عليه السلام هذه المهام في عهده للاشتر حيث كتب:

هَذَا مَا أَمَرَ بِهِ عَبْدُ اللَّهِ عَلِيٌّ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ، مَالِكُ بْنُ الْحَارِثِ الْأَشْثَرِ فِي عَهْدِهِ إِلَيْهِ، حِينَ وَلَّاهُ مِصْرَ:

(١) الْوَفْرُ: الْمَالُ.

(٢) ثَقِيلَ الظُّهْرِ: أَي مَسْكِينٍ لَا تَقْدِرُ عَلَى مَوْوَنَةِ عِيَالِكَ.

جَبْوَةَ خَرَاجِهَا، وَجِهَادَ عَدُوِّهَا، وَاسْتِصْلَاحَ أَهْلِهَا،
وَإِعْمَارَةَ بِلَادِهَا (كتاب ٥٣)

فهذه هي مهام الوالي: جباية الخراج، محاربة العدو،
إصلاح الرعية وإعمار البلاد. وباختصار كل شؤون الرعية
ومشاكلها هي بين يديّ الوالي، لذا كان من الواجب أن
يكون متحلياً بصفات لا يقوم أمر الرعية بدونها، ولعل
أهمها الزهد والعدل والتواضع. كتب عليه السلام في عهده
لمحمد بن أبي بكر لما قلده مصر:

فَاخْفِضْ لَهُمْ جَنَاحَكَ، وَأَلِنْ لَهُمْ جَانِبَكَ، وَابْسُطْ لَهُمْ
وَجْهَكَ، وَأَسِ (١) بَيْنَهُمْ فِي اللَّحْظَةِ وَالنَّظْرَةِ، حَتَّى لَا
يَطْمَعَ الْعُظَمَاءُ فِي حَيْفِكَ (٢) لَهُمْ وَلَا يَيْئَسَ الضُّعَفَاءُ
مِنْ عَذْلِكَ عَلَيْهِمْ (كتاب ٢٧)

ومن كتاب له عليه السلام الى عثمان بن حنيف الأنصاري
وهو عامله على البصرة وقد بلغه أنه دُعي الى وليمة
قوم من أهلها فمضى اليها:

أَلَا وَإِنَّ إِمَامَكُمْ قَدْ اكْتَفَى مِنْ دُنْيَاهُ بِطَمْرِيهِ (٣) وَمِنْ

(١) أس: أمر من آسى بمد الهمزة أي سَوَى، يريد: اجعل
بعضهم أسوة بعض أي مستوين.

(٢) حَيْفِكَ لَهْم: أي ظلمك لاجلهم.

(٣) الطِمْرُ بالكسر: الثوب الخلق البالي.

طُعْمِهِ بِقُرْصِيهِ (١) أَلَا وَإِنَّكُمْ لَا تَقْدِرُونَ عَلَى ذَلِكَ، وَلَكِنْ
أَعِينُونِي بِوَرَعٍ وَاجْتِهَادٍ، وَعِفَّةٍ وَسَدَادٍ (كتاب ٤٥)

فالإمام عليه السّلام يطلب من ولاته أن يحاولوا الإقتداء
والتشبه به قدر المستطاع، فهو قد اكتفى من هذه الدنيا
بأقل ما يستر الجسد من الملبس، وبأدنى ما يسدّ الجوع
من المأكّل، والولاية لن يستطيعوا الوصول الى هذه الدرجة
من الزّهّد ولكن لا أقل من أن يحاولوا بلوغ درجة قريبة
من ذلك.

وفي مقابل المهام الواجب على الوالي القيام بها، فإن له
حقوقاً يجب مراعاتها. فمن هذه الحقوق طاعة الرّعية له،
كتب عليه السّلام الى أهل مصر لما ولى عليهم الأشتر:

فَاسْمَعُوا لَهُ أَطِيعُوا أَمْرَهُ فِيمَا طَابَقَ الْحَقَّ (كتاب ٣٨)

فطاعة الرّعية للوالي هي من أهم حقوقه عليها، إذ بدونها
لا يتمكن الوالي أبداً من القيام بواجباته كما يجب، وبالطبع
فإن الإمام عليه السّلام لا يطلب من الرّعية إطاعة الوالي
والامتثال له على الخير والشر، بل عليها أن تنظر في
أوامر الوالي وتطيعه بها فيما وافق الحق وكان على طبقه.
ومن حقوق الوالي، حقه بالتصرف في بيت المال لمصلحته
الشخصية وذلك بالمقدار الذي يؤمّن له الحياة الكريمة.

(١) قُرْصِيهِ: تثنية قرص، وهو الرغيف.

كتب عليه السلام لزياد بن أبيه:

فَدَعَ الْإِسْرَافَ مُقْتَصِدًا، وَادْكُرْ فِي الْيَوْمِ غَدًا، وَأَمْسِكْ
مِنَ الْمَالِ بِقَدْرِ ضَرُورَتِكَ، وَقَدِّمِ الْفَضْلَ (١) لِيَوْمِ حَاجَتِكَ
(كتاب ٢١)

هذا كله بالنسبة الى الطبقة الاولى من طبقتي المجتمع
الاسلامي، وهي طبقة الحكام، واما طبقة الرعية فالحديث
عنها فيما يلي:

طبقات الرعية

عهد الإمام عليه السلام لمالك الأشتر هو الموضع الوحيد
في نهج البلاغة الذي يتعرض فيه الإمام عليه السلام
للتقسيم الطبقي للرعية، وهو يقسمها الى سبع طبقات
نجدها بقوله:

أَنَّ الرَّعِيَّةَ طَبَقَاتٌ لَا يَصْلُحُ بَعْضُهَا إِلَّا بِبَعْضٍ، وَلَا غِنَى
بِبَعْضِهَا عَنْ بَعْضٍ: فَمِنْهَا جُنُودُ اللَّهِ، مِنْهَا كُتَّابُ الْعَامَّةِ
وَالْخَاصَّةِ، وَمِنْهَا قُضَاةُ الْعَدْلِ، وَمِنْهَا عُمَّالُ الْإِنْصَافِ
وَالرِّفْقِ، وَمِنْهَا أَهْلُ الْجَزِيَّةِ وَالْخَرَاجِ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ
وَمُسْلِمَةِ النَّاسِ، وَمِنْهَا التُّجَّارُ وَأَهْلُ الصَّنَاعَاتِ، وَمِنْهَا
(١) الفضل: ما يفضل من المال.

الطَّبَقَةُ السُّفْلَى مِنْ ذَوِي الْحَاجَةِ وَالْمَسْكِنَةِ (كتاب ٥٣)

فهذه هي الطبقات السبع التي يذكرها الامام:

الطبقة الأولى: الجند.

الطبقة الثانية: كُتَّابُ الْعَامَّةِ وَالْخَاصَّةِ، وَهُمْ يَشْكُلُونَ الْهَيْئَةَ الْوِزَارِيَّةَ.

الطبقة الثالثة: القضاة.

الطبقة الرابعة: عَمَّالُ الْإِنْصَافِ وَالرَّفِيقِ، وَهُمْ مَوْظِفُو الدَّوْلَةِ.

الطبقة الخامسة: أَهْلُ الْجَزِيَّةِ وَالْخَرَاجِ، أَيِ الَّذِينَ يَدْفَعُونَ الضَّرَائِبَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَغَيْرِهِمْ. فَالْمُسْلِمُونَ - وَهُمْ أَهْلُ الْخَرَاجِ - يَدْفَعُونَ الضَّرِيَّةَ عَلَى الْأَرْضِ، وَغَيْرِ الْمُسْلِمِينَ - أَهْلُ الْجَزِيَّةِ - وَهُمْ الَّذِينَ يَقْبَلُونَ بِشُرُوطِ الْمُسْلِمِينَ وَيَدْفَعُونَ الْجَزِيَّةَ. وَالْإِمَامُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عِنْدَ حَدِيثِهِ التَّفْصِيلِيِّ عَنْ هَذِهِ الطَّبَقَةِ لَا يَتَعَرَّضُ لِأَهْلِ الْجَزِيَّةِ بَلْ يَقْصِرُ كَلَامَهُ عَلَى الْخَرَاجِ وَأَهْلِهِ.

الطبقة السادسة: التَّجَارُ وَأَهْلُ الصَّنَاعَاتِ.

الطبقة السابعة: الطبقة السفلى من ذوي الحاجة والمسكنة.

ويرى الإمام عليه السلام أن تشكيل المجتمع من هذه الطبقات أمر ضروري وهام فلا يصلح بدون ذلك، إذ

كل طبقة ضرورية للمجتمع وتحتاج من أجل بقائها الى بقية الطبقات، ما عدا الطبقة الاخيرة فانها تحتاج الى بقية الطبقات، ولكن تلك الطبقات لا تحتاجها وإنما واجبها العطف عليها والرّفق بها.

ضرورة الطبقات

عندما يتناول الإمام عليه السّلام طبقات الرّعية من ناحية الحاجة اليها فإنه يحصرها ضمن خمس طبقات، اذ أنه يدرج القضاة والوزراء والموظفون ضمن طبقة واحدة يمكننا تسميتها بطبقة الإداريين، وفيما يلي الحديث عن إحتياجات المجتمع الى كل طبقة:

أولاً: طبقة الجنّد، يقول عليه السّلام في بيان الحاجة الى هذه الطبقة:

فَالْجُنُودُ، بِإِذْنِ اللَّهِ، حُصُونُ الرَّعِيَّةِ، وَزَيْنُ الْوُلَاةِ، وَعِزُّ الدِّينِ، وَسُبُلُ الْأَمْنِ، وَلَيْسَ تَقُومُ الرَّعِيَّةُ إِلَّا بِهِمْ (كتاب

٥٣)

يوضح عليه السّلام بأن كيان المجتمع سوف يهتّز وينهار بدون الجنود، وذلك للمهام الكثيرة والخطيرة التي تعتمد عليهم. فهم أولاً: الحصن المنيع في وجه الأعداء فيحرسون الحدود ويحمون الثّغور. وثانياً: إن الحكّام لهم على الرعية

حقوق كما تقدّم، ففيما لو عصت الرّعية ولم تؤدّ الى الحاكم حقه، كان لزاماً عليه تأديب الرّعية وأخذ حقه منها بالقوة، وذلك يكون بواسطة الجّند. فالحاكم إذن يستمد قوته وهيبته وطاعة رعيّته منهم. وثالثاً: انّ الدين الإسلامي يشكّل مجموعة من الأنظمة والتعاليم التي تضمن للإنسان السعادة والاستقرار، بشرط أن يلتزم الناس بها، والجّند يشكل القوة التي تُلزم الناس باتّباع تلك الأنظمة والتعاليم واحترامها، وهذا هو عزّ الدين. ورابعاً: الجّند يحفظ الأمن داخل البلاد، فيمنع القوي من الإعتداء على الضعيف ويردع المجرمين من العبث بحياة الآخرين وممتلكاتهم. وبذلك تظهر أهمية الجند بالنسبة لكافة طبقات المجتمع.

ثانياً: طبقة أهل الخراج، وهم الفلاحون الذين يدفعون الضرائب عن بعض ما تُنتج الأرض، وفي بيان أهميتهم يقول عليه السلام:

ثُمَّ لَا قِوَامَ لِلْجُنُودِ إِلَّا بِمَا يُخْرِجُ اللَّهُ لَهُمْ مِنَ الْخَرَاجِ
الَّذِي يَقْوُونَ بِهِ فِي جِهَادِ عَدُوِّهِمْ، وَيَعْتَمِدُونَ عَلَيْهِ فِيمَا
أَصْلَحَهُمْ، وَيَكُونُ مِنْ وَرَاءِ حَاجَتِهِمْ (كتاب ٥٣)

الخراج هو المورد الأهم الذي تعتمد عليه الدولة في سدّ احتياجاتها الماديّة، وأولى تلك الاحتياجات وأهمّها هي الحفاظ على الجند، بأن يُدفع لهم ما يقوم بحالهم ويصلح

شأنهم. إذا فطبة أهل الخراج تُعتبر ضرورية جداً بالنسبة لطبقة الجند، وحيث أن الجند ضروري لطبقات المجتمع كلها - كما سبق - فهذا يعني أن طبقة أهل الخراج ضرورية للمجتمع بأسره.

ثالثاً: طبقة الإداريين، وهم الوزراء والقضاة والموظفون، ويقول الإمام عليه السلام في بيان أهمية هذه الطبقة:

ثُمَّ لَا قِوَامَ لِهَذَيْنِ الصَّنْفَيْنِ إِلَّا بِالصَّنْفِ الثَّلَاثِ مِنَ الْقُضَاةِ وَالْعُمَّالِ وَالْكَتَّابِ، لِمَا يُحْكُمُونَ مِنَ الْمَعَاقِدِ (١) وَيَجْمَعُونَ مِنَ الْمَنَافِعِ، وَيُؤْتَمَنُونَ عَلَيْهِ مِنْ خَوَاصِّ الْأُمُورِ وَعَوَامِّهَا (كتاب ٥٣)

القضاة معروفون، والعمّال هم الموظفون الذين يعينهم الوالي من أجل تسيير أمور البلاد. وأما الكتّاب، فهم الوزراء، وهؤلاء الثلاثة يشكّلون الهيئة الإدارية الضرورية للمجتمع.

رابعاً: التجار والصنّاع، ويقول عليه السلام فيهم في معرض بيان احتياج طبقات المجتمع لهم:

وَلَا قِوَامَ لَهُمْ جَمِيعاً إِلَّا بِالتُّجَّارِ وَذَوِي الصَّنَاعَاتِ، فِيمَا

(١) المعاهد: العقود في البيع والشراء وما شابههما مما هو شأن القضاة.

يَجْتَمِعُونَ عَلَيْهِ مِنْ مَرِافِقِهِمْ (١) وَيُقِيمُونَهُ مِنْ أَسْوَاقِهِمْ،
وَيَكْفُونَهُمْ مِنَ التَّرْفُقِ (٢) بِأَيْدِيهِمْ مِمَّا لَا يَبْلُغُهُ رِفْقٌ غَيْرِهِمْ
(كتاب ٥٣)

فالتاجر والصانع يتولى كل واحد منهما مهمة تعتبر متممة
لمهمة الآخر، فالتاجر يوفر للصانع المواد التي يحتاجها
في عمله، والصانع يأخذ تلك المواد فيصنعها ويعيدها
للتاجر كي يتولى توزيعها. وبذلك تتآمن متطلبات بقية
الطبقات التي تحتاجها من أجل معيشتها، فتتمكن من أن
تنصرف الى أعمالها.

خامساً: الطبقة السفلى، يقول عليه السلام في هذه الطبقة:

ثُمَّ الطَّبَقَةُ السُّفْلَى مِنْ أَهْلِ الْحَاجَةِ وَالْمَسْكَنَةِ الَّذِينَ يَحِقُّ
رِفْدُهُمْ (٣) وَمَعُونَتُهُمْ. وَفِي اللَّهِ لِكُلِّ سَعَةٍ، وَلِكُلِّ عَلَى
الْوَالِي حَقٌّ بِقَدْرِ مَا يُصْلِحُهُ (كتاب ٥٣)

الطبقة السفلى، هم أولئك الذين لا يستطيعون العمل للقيام
بسد احتياجاتهم، لكبير أو علة، أو أنهم يستطيعون العمل ولكن
ما ينتجونه لا يكفيهم. فهو لاء يجب على سائر الطبقات

- (١) المرافق: أي المنافع التي يجتمعون لاجلها
- (٢) الترفق: أي التكسب بأيديهم ما لا يبلغه كسب غيرهم من
سائر الطبقات.
- (٣) رِفْدُهُمْ: مساعدتهم وصلاتهم.

الآخري المتمكّنة أن تمدّ لهم يد العون، على أنهم مسؤوليية
الحاكم بشكل خاص فعليه بنفسه أن يبحث عنهم ويحدّد
إحتياجاتهم ثمّ يقدم لهم العون وفق ذلك.

بعد أن بيّن عليه السّلام طبيعة إحتياجات طبقات المجتمع
لبعضها البعض، إنتقل الى تفصيل أحوال كل طبقة على
حدة، والهدف من ذلك هو التوصل الى طبيعة العلاقات
التي يفترض أن تنشأ بينها وبين الحاكم، وأحيانا من اجل
الدّلالة على كيفية انشاء تلك الطبقات من أساسها كما في
الجند والقضاة مثلا. وفيما يلي تفصيل ما قاله الإمام عليه
السّلام.

الطبقة الأولى: الجند

الحديث عن الجند في نهج البلاغة يتناول النقاط الخمس التالية:

أولاً: في المواصفات التي يجب تحققها في قادة الجند.

ثانياً: في كيفية إختيار هؤلاء القادة.

ثالثاً: في طريقة تعامل الحاكم معهم.

رابعاً: في ضرورة التقريب بين القائد وجنوده.

خامساً: في وجوب مراقبة الجند وضبط تصرفاته.

وفيما يلي نتناول بالبحث كل واحدة من هذه النقاط على حدة، وذلك بما نستفيده من كلمات الإمام عليه السلام في نهجه .

أولاً: في الشروط والمواصفات التي يجب أن يتّصف بها قادة الجند.

سبق وتحدّثنا عن أهمية الجند بالنسبة للمجتمع، وقلنا بأن هذه الطبقة ضرورة ملحة للمجتمع بشتى طبقاته. ولكن الى جانب ضرورة الجند وأهميته هناك جانب آخر يجب ملاحظته فيه، وهو خطره على المجتمع، فالجند يشكل أكبر

قوة في المجتمع، وقادته يدركون تماماً أهمية مراكزهم ويشعرون بقوتهم، فاذا ما سوّلت لهم أنفسهم أمراً فان أحداً لا يستطيع الوقوف في طريق تنفيذه، ومن هنا كان لا بدّ من التشدّد في مواصفات القادة حتى يُضمن عدم انحرافهم، ويُتأكد من قيامهم بواجباتهم، ويعرض الإمام عليه السّلام بعض هذه الصفات في عهده للأشتر حيث يوصيه:

فَوَلِّ مَنْ جُنُودِكَ أَنْصَحَهُمْ فِي نَفْسِكَ لِلَّهِ وَلِرِسُولِهِ
وَلِإِمَامِكَ، وَأَنْقَاهُمْ جَيْباً (١) وَأَفْضَلَهُمْ حِلْماً (٢) مِمَّنْ
يُبْطِئُ عَنِ الْغَضَبِ، وَيَسْتَرِيحُ إِلَى الْعُذْرِ، وَيَرَأْفُ
بِالضُّعْفَاءِ، وَيَنْبُو (٣) عَلَى الْأَقْوِيَاءِ، وَمِمَّنْ لَا يُثِيرُهُ
الْعُنْفُ، وَلَا يَقْعُدُ بِهِ الضُّعْفُ (كتاب ٥٣)

فالضّمان الأكيد لعدم طغيان قادة الجيش وإنحرافهم هو في كونهم واجدين لهذه الصفات التي يذكرها الإمام. وأهم تلك الصفات أن يكون محافظاً على تعاليم الإسلام، حريصاً على الأمة مطيعاً للإمام الواجب الطاعة، كما يجب أن

(١) جيب القميص: طوقه، ويقال: تقي الجيب، أي: طاهر الصدر والقلب.

(٢) الحِلْم هنا: العقل.

(٣) ينبو عليه: يتجافى عنهم ويبعد.

يكون حليماً مسامحاً ورؤوفاً بالضعفاء، وفي الوقت ذاته شديداً على الأقوياء، وبالطبع هذا كله بالإضافة الى الخبرة في ميادين القتال، والالقاء جنده الى الهزيمة دون أن يدري.

ثانياً: كيفية إختيار قادة الجند.

بعد ان أوضح عليه السّلام الصفات التي يجب توفرها في قادة الجند أخذ في بيان الأمكنة التي يتوافر فيها المتّصفون بالخصال التي اشترطها وذلك لكي يسهل الإختيار والتعيين على الحاكم، فقال عليه السلام:

ثُمَّ الصَّقُ بَذَوِي المُرُوءَاتِ وَالأَحْسَابِ، وَأَهْلِ البُيُوتَاتِ الصَّالِحَةِ، وَالسَّوَابِقِ الْحَسَنَةِ، ثُمَّ أَهْلِ النَّجْدَةِ وَالشَّجَاعَةِ، وَالسَّخَاءِ وَالسَّمَاخَةِ، فَإِنَّهُمْ جِمَاعٌ مِنَ الكَرَمِ وَشُعْبٌ (١) مِنَ العُرْفِ (٢) (كتاب ٥٣)

ففي مجتمع الإمام عليه السّلام كانت البيوتات الصالحة تهتم بتربية أبنائها على ما درجت عليه من الجود والشجاعة والكرم، فيُرشد الإمام عليه السّلام الى أفضلية إختيار قادة الجند من هذه البيوتات ذات الحسب والنسب إذ غالباً

(١) شُعب بضم ففتح: جمع شعبة

(٢) العُرف: المعروف.

ما تتواجد الصفات المطلوبة للقائد فيها وإلا فمجرد النسب دون التحلي بهذه الصفات لا يجدي شيئاً ولا يمنح أية ميزة. كتب الأستاذ عبد الوهاب حمودة بعد أن نقل هذه الفقرة من كلام الامام: « إن نعمة البيوتات والأحساب قد تبدو شاذة، ولكن ينبغي ان لا نرتاع لها ولنكمل إستماعنا بأنشودة الإمام عليه السّلام الحبيبة، فان وصيته بذوي الأحساب لا تنافي الديمقراطية فهو لم يدعُ الى تمييزهم، وانما دعا الى الانتفاع بما عندهم. وكثيرا ما يتسق نبل الأخلاق مع نبل الدّم. ثم ان الإمام عليه السّلام أتبع ذلك بقوله: والسوابق الحسنة ثم اهل النجدة والسّماحة، وهؤلاء يكونون من هذه الطبقة كما يكونون من تلك دون تمييز» (١)

ثالثا: طريقة تعامل الحاكم مع القادة.

قدّمنا بان الجّند فيه ناحية خطر على الأمة اذا ما انحرف قادته عن الحق وزاغوا، وقد تحرّز الإمام عليه السّلام من هذا الخطر بأن تشدّد في كيفية اختيارهم وفرض مواصفات معينة يجب أن تكون متوفرة فيهم. ولكن هذا وحده ليس كافياً لضمان عدم الإنحراف والعصيان، فان هؤلاء لهم مطالب واحتياجات كسائر النّاس، وربما تكون زائدة عن متطلبات واحتياجات غيرهم وذلك بحكم المركز

(١) في ظلال نهج البلاغة ج ٤ - ص ٧١

الذي يشغلونه، فاذا لم عليها بالطرق المشروعة فلربما اضطروا للجوء إلى طرق أخرى لا تأخذ بعين الاعتبار مصالح المجتمع والناس.

ومن هنا يرى الإمام عليه السلام بان على الحاكم ان يواصل تفقده لأحوال القادة من أجل أن يتعرف عن كثب على طبيعة احتياجاتهم ويقوم بتلبيتها، وبهذا يقول عليه السلام:

ثُمَّ تَفَقَّدْ مِنْ أُمُورِهِمْ مَا يَتَفَقَّدُهُ الْوَالِدَانِ مِنْ وَاَدِهِمَا،
وَلَا يَتَفَاقَمَنَّ (١) فِي نَفْسِكَ شَيْءٌ قَوَّيْتَهُمْ بِهِ، وَلَا تَحْقِرَنَّ
لُطْفًا (٢) تَعَاهَدْتَهُمْ بِهِ وَإِنْ قَلَّ، فَإِنَّهُ دَاعِيَةٌ لَهُمْ إِلَى بَدْلِ
النَّصِيحَةِ لَكَ، وَحُسْنِ الظَّنِّ بِكَ. وَلَا تَدَعُ تَفَقُّدَ لَطِيفِ
أُمُورِهِمْ أَتَّكَالًا عَلَى جَسِيمِهَا، فَإِنَّ لِلْيَسِيرِ مِنْ لُطْفِكَ
مَوْضِعًا يَنْتَفِعُونَ بِهِ، وَاللِّجْسِيمِ مَوْضِعًا لَا يَسْتَعْنُونَ عَنْهُ
(كتاب ٥٣)

وإنطلاقاً من ذلك عليه أن يعمل على تقويتهم بشتى الطرق
(١) تفاقم الامر: عظم، أي لا تعد شيئاً قويتهم به غاية في العظم
زائداً عما يستحقون، فكل شيء قويتهم به واجب عليك اتيانه،
وهم مستحقون لنيله.

(٢) لا تحقرن لطفاً: أي لاتعد شيئاً من تلتطفك معهم حقيراً
فتتركه لحقارته، بل كل تلتطف وإن قل فله موقع من قلوبهم.

الممكنة دون أن يجعل للخوف موضعاً في نفسه من أن يصبح بعض هؤلاء القادة من القوة بحيث ينافسوه على منصبه، فهو كالوالد لهم، وكما ان الوالد يعمل جاهداً من أجل اولاده وتأمين مستقبل مشرق لهم دون ان يقلق من ان يصبحوا ذات يوم في مركز أفضل من مركزه، فكذلك يجب ان يكون الحاكم مع قادة جنده، عليه ان يفخر بهم اذا ما أصبحوا أقوياء منيعين لا أن يعظم عليه هذا الأمر ويقلقه.

ثم ينبّه الإمام عليه السّلام الى أمر هام يجب على الحاكم ملاحظته، وهو أن عليه ان يبذل أقصى جهده من أجل كسب ثقة قادة جنده وحسن ظنّهم، لانه لو تمّ له ذلك فانهم بعد هذا لا يدّخرون جهداً في سبيله ويكونون له نعم النّاصح الغيور. وأما كيف يكسب الحاكم ثقة هؤلاء القادة فهو ان يقف عند كل ما يعاهدهم به ولا يعدوه ابداً حتى ولو كان أمراً ليس بشديد الأهمية، فهم عندما يلاحظون اهتمامه من أجل الوفاء بأقل الأمور فانهم حينئذ تزداد ثقتهم به ويزداد تسليمهم ونصحهم له.

وبعد هذا يشير الإمام عليه السّلام الى أن للقادة حاجات أساسية لا يمكن الإستغناء عنها بحال كالإعاشة والسّلاح مثلاً، كما أن لهم حاجات اخرى ثانوية ليست بأهمية الاولى. وعلى الحاكم ان يلاحظ كل تلك الإحتياجات، الخطيرة منها واليسيرة فيحاول قضاءها ولا يُهمل منها

شيئاً.

وإذا ما فعل الحاكم كل ذلك وأولى القادة الإهتمام اللازم والرعاية التامة فانهم بلا شك سوف يميلون اليه ويعملون في خدمته بإخلاص، وبهذا يقول:

فَإِنَّ عَطْفَكَ عَلَيْهِمْ يَعْطِفُ قُلُوبَهُمْ عَلَيْكَ (كتاب ٥٣)

وأيضاً من فوائد تفقد الحاكم لقادة جنده هو أنه يستطيع التعرف عن كثب على ذوي البلاء الحسن فيشجعهم على ذلك ليكونوا قدوة لغيرهم، يقول الامام:

فَأَفْسَحْ فِي أَمَالِهِمْ، وَوَاصِلْ فِي حُسْنِ الثَّنَاءِ عَلَيْهِمْ، وَتَعْدِيدِ مَا أَبْلَى ذُؤُ الْبَلَاءِ (١) مِنْهُمْ، فَإِنَّ كَثْرَةَ الذِّكْرِ لِحُسْنِ

أَفْعَالِهِمْ تَهْزُ الشُّجَاعَ، وَتُحَرِّضُ النَّاكِلَ (٢) ثُمَّ اعْرِفْ لِكُلِّ امْرِيءٍ مِنْهُمْ مَا أَبْلَى، وَلَا تَضْمَنَّ بِلَاءَ امْرِيءٍ إِلَى غَيْرِهِ، وَلَا تُقْصِرَنَّ بِهِ دُونَ غَايَةِ بِلَائِهِ، وَلَا يَدْعُونَكَ شَرَفُ امْرِيءٍ إِلَى أَنْ تُعْظِمَ مِنْ بِلَائِهِ مَا كَانَ صَغِيرًا، وَلَا ضَعْفُ امْرِيءٍ إِلَى أَنْ تَسْتَصْغِرَ مِنْ بِلَائِهِ مَا كَانَ عَظِيمًا (كتاب ٥٣)

(١) ذؤو البلاء: أهل الاعمال العظيمة

(٢) يحرض الناكل: يحث المتأخر القاعد.

هذه الفقرة من كلام الإمام عليه السّلام تدل على مدى خبرته بالنّفس البشرية وكيفية التّعامل مع مختلف أنواع البشر، فنرى انه يهتم كثيراً بالكلمة الحسنة فيوصي الحاكم بأن ينظر في أفعال قادة جنده فاذا ما وجد من احدهم بلاءً حسناً، فعليه ان لا يبخل عليه بحسن الثناء والإطراء، فان ذلك يفتح باب المنافسة على مصراعيه حيث يرى بقية القادة انّ العمل الحسّن مُعترف به من قبل الحاكم ويُقابل بالثناء والشكر، وهذا ما يدفعهم الى المزيد من النشاط والإخلاص في العمل.

كما انّ حُسن الثناء على ذوي البلاء الحسن يدفع الناكل الى أن يُعيد النظر في موقفه، حيث يرى أن نتيجة نكوله لا تنقلب إلا عليه، فيحاول جاهداً تصحيح سلوكه.

رابعاً: ضرورة التقريب بين القائد وجنوده.

إنّ الإنسجام والتفاهم بين القائد وجنوده يعطي ثمرات عملية ظاهرة، فعطف القائد على الجندي يعطي هذا الأخير شعوراً بالمحبّة ووجوب التّفاني في سبيل قائده، كما يُشعره بأنّ الانتصار على العدو هو إنتصار له بالذات، يقطف ثمراته بنفسه لا انه مجرد أداة في يد القائد يوجهه كيف يشاء، ثم اذا ما تحقق الانتصار كانت نتائجه للقائد وحده.

وللإمام عليّ عليه السّلام طريقة أبقية وفريدة من نوعها

من أجل تحقيق التقارب والإنسجام بين القائد وجنوده، وهو يوضحها في عهده للأشتر بقوله:

وَلْيَكُنْ آثَرُ رُؤُوسِ جُنُودِكَ عِنْدَكَ مَنُ وَاسَاَهُمْ فِي مَعُونَتِهِ،
وَأَفْضَلَ عَلَيْهِمْ مَنُ جِدَّتِهِ (١) بِمَا يَسَعُهُمْ يَسَعُ مَنُ وَرَاءَهُمْ
مِنُ خُلُوفِ أَهْلِيهِمْ (٢) حَتَّى يَكُونَ هَمَّهُمْ هَمًّا وَاحِدًا فِي
جِهَادِ الْعَدُوِّ (كتاب ٥٣)

فالإمام عليه السلام يوصي الحاكم بان يقرب اليه اولئك القادة الذين يسرون بالحسنى في جنودهم، وهذا يعني إعطاء ميزة لهم على غيرهم، مما يفتح باب المنافسة بين القادة جميعا ليحظوا بمنزلة القرب من الحاكم.

وقد أدرك عليه السلام أهمية التقارب والإنسجام بين القادة والجنود، فعلى القائد أن يتحلى بالأخلاق الحسنة ويسير بها بين جنوده، فيعطف عليهم ويشفق على ما يصيبهم، ثم عليه ان يولي إهتمامه لعائلة الجندي فترة غيابه فيقوم بحاجتها حتى ينصرف الجندي الى جهاد عدوه وقد اطمأن على عائلته التي خلفها وراءه.

(١) الجِدَّة بكسر ففتح: الغنى

(٢) خلوف أهليهم: جمع خَلْف بفتح وسكون وهو من يبقى في الحي من النساء والعَجَزَة بعد سفر الرجال.

خامساً: مراقبة الجنّد وضبط تصرفاته.

عندما يقصد الجنّد المسير لملاقاة عدوّه، فإن عليه أن يجتاز الكثير من المناطق والبلدان حتى يصل الى غايته. وقد يحدث أن يسيء الجنّد التصرف أثناء طريقه فيتجاوز حدّه ويعتدي على شيء من ممتلكات الآخرين التي يمر بها. وعليّ عليه السّلام لم يغفل عن هذه الناحية، بل كان يرى وجوب مراقبة الجنّد اثناء اجتيازه للبلدان المختلفة، فكان يكتب الى حكام المناطق التي يجتازها ويوصيهم بعدم التساهل في مثل هذه الأمور، فمن جملة ما كتبه في هذا الموضوع:

أَمَّا بَعْدُ، فَإِنِّي قَدْ سَيَّرْتُ جُنُوداً هِيَ مَارَةٌ بِكُمْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَقَدْ أَوْصَيْتُهُمْ بِمَا يَجِبُ لِلَّهِ عَلَيْهِمْ مِنْ كَفِّ الْأَذَى، وَصَرْفِ الشَّدَى (١) وَأَنَا أَبْرَأُ إِلَيْكُمْ وَإِلَى ذِمَّتِكُمْ مِنْ مَعْرَةِ الْجَيْشِ (٢) إِلَّا مِنْ جَوْعَةِ الْمُضْطَرِّ (٣) لَا يَجِدُ عَنْهَا مَذْهَباً إِلَى شِبَعِهِ. فَتَكَلُّوا (٤) مَنْ تَنَاولَ مِنْهُمْ شَيْئاً ظُلماً عَنِ ظُلْمِهِمْ، وَكُفُّوا أَيْدِي سَفَهَائِكُمْ عَنِ مُضَادَّتِهِمْ،

(١) الشَّدَى: الضرب والشر.

(٢) مَعْرَةُ الْجَيْشِ: أذاه.

(٣) جَوْعَةُ بفتح الجيم: الواحدة من مصدر جاع، ويُراد بجَوْعَةِ المضطّرّ حال الجوع المهلك.

(٤) نَكَلُّوا: أي أوقعوا النكال والعقاب

وَالْتَعَرُّضِ لَهُمْ فِيمَا اسْتَتْنَيْنَاهُ مِنْهُمْ، وَأَنَا بَيْنَ أَظْهَرِ
الْجَيْشِ، فَارْفَعُوا إِلَيَّ مَظَالِمَكُمْ، وَمَا عَرَائِكُمْ مِمَّا يَغْلِبُكُمْ
مِنْ أَمْرِهِمْ، وَلَا تُطِيقُونَ دَفْعَهُ إِلَّا بِاللَّهِ وَبِي، أُغَيِّرُهُ بِمَعُونَةِ
اللَّهِ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ (كِتَاب ٦٠)

فخروج الجندي من بلاده لا يعني أبدا أن يتخلى عما يجب
عليه الالتزام به وهو في موطنه، بل يجب أن يكون الوجه
الحسن والمشرق للبلاد التي خرج منها، وذلك يكون
باحترام ممتلكات الآخرين وعدم الإقتراب منها، نعم في
حال الاضطرار يجوز له ان يأخذ مقدار حاجته، وهذا
الأمر لا يختص بالجنود فقط، فالجائع مهما كان يجوز له
أن يتناول بمقدار ما يشبعه.

وفي مقابل احترام الجنود للآخرين وممتلكاتهم، فإن على
هؤلاء أيضا أن يحترموا الجنود ولا يتعرضوا له بأن يسخروا
منه مثلا وبهذه الكلمات ننهي حديثنا عن هذه الطبقة.

الطبقة الثانية: القضاة

منصب القضاء من المناصب الحساسة والشديدة الأهمية في الدولة، ومردّد ذلك الى المهام الخطيرة الموكولة لمن يتولى هذا المنصب، أي القاضي، فهو يفصل بين المتخاصمين - وهذه من أعظم مهامه - فيحكم بالأموال والممتلكات لشخص وينزعها عن آخر، ومن المعلوم أنّ الأموال هي زينة الحياة الدنيا.

ومن هنا كان يجب ان يُمنح القضاة الكثير من الإهتمام بحيث يتناسب مع أهمية مركزهم، الذي هو تطبيق القانون في المجتمع.

والإمام عليّ عليه السلام، الذي جعل الناس جميعاً متساوين أمام القانون، كان من همّه أن يطبقه عليهم جميعاً بحيث يصل صاحب كل حق الى حقه، والا لأصبح القانون غطاءً للظلم والجور، فيأكل الغني حقوق الفقير باسم القانون، ويعتدي القوي على الضعيف باسم القانون! وهكذا...

وبما ان القضاة هم الذين يطبقون القانون على الناس ويحكمون باسمه، فقد كان من الواجب التشدّد في المواصفات عند اختيارهم، ثم عدم إغفال مراقبتهم بشكل دائم ومستمر.

وحديث الإمام عليه السّلام في نهج البلاغة عن طبقة

القضاة ينحصر فيما يلي: أولاً: في مواصفات القضاة.
ثانياً: في كيفية التعامل معهم. وثالثاً: في وجوب استمرار
مراقبتهم. وفيما يلي تفصيل الحديث عن كل نقطة.

أولاً: في المواصفات التي يجب توفرها في القاضي.

ولعل من أهم تلك المواصفات على الإطلاق هي الكفاءة
العلمية، بأن يكون عارفاً بالقوانين وبكيفية الحكم بين
الناس، وإلا لكان الضرر في وجوده أعظم من فقدانه،
حيث انه قد يحكم بالباطل وما خالف الحقّ دون أن يشعر،
ومن هنا كان عليه السّلام يهاجم بشدة القاضي الجاهل،
ومن جملة ما قاله فيه:

قَدْ سَمَّاهُ أَشْبَاهُ النَّاسِ عَالِمًا وَلَيْسَ بِهِ، بَكَرَ فَاسْتَكْثَرَ مِنْ
جَمْعٍ، مَا قَلَّ مِنْهُ خَيْرٌ مِمَّا كَثُرَ، حَتَّى إِذَا ارْتَوَى مِنْ
مَاءِ آجِنٍ (١) وَأَكْثَرَ مِنْ غَيْرِ طَائِلِ جَلَسَ بَيْنَ النَّاسِ
قَاضِيًا ضَامِنًا لِتَخْلِيصِ مَا التَّبَسَّ عَلَى غَيْرِهِ فَإِنْ نَزَلَتْ
بِهِ إِحْدَى الْمُبْهَمَاتِ هَيَّا لَهَا حَشْوًا رَثًّا (٢) مِنْ رَأْيِهِ، ثُمَّ
قَطَعَ بِهِ، فَهُوَ مِنْ لَبْسِ الشُّبُهَاتِ فِي مِثْلِ نَسْجِ الْعَنْكَبُوتِ
(خطبة ١٧)

(١) الماء الآجِنُ: الفاسد المتغير اللون والطعم.

(٢) الرّثّ: الخلق البالي، ضد الجديد.

الى آخر كلام الإمام عليه السّلام في وصف أمثال هذا القاضي الذي يعتبره من أبغض الخلائق الى الله، ويعتبر الذين يسمّونه عالماً ويتحاكمون عنده بانهم أشباه الناس وليسوا أناساً، لأنهم جهلة لا يميّزون بين العالم والجاهل، ولا بين الحسن والقيح.

ويقول عليه السّلام أيضاً في القاضي الجاهل:

قَدْ تَسَمَّى عَالِماً وَلَيْسَ بِهِ، فَاقْتَبَسَ جَهَائِلَ مِنْ جُهَّالٍ
وَأَضَالِيلَ مِنْ ضُلَّالٍ، وَنَصَبَ لِلنَّاسِ أَشْرَاكاً مِنْ حِبَالِ
غُرُورٍ، وَقَوْلٍ زُورٍ، قَدْ حَمَلَ الْكِتَابَ عَلَى آرَائِهِ، وَعَطَفَ
الْحَقَّ (١) عَلَى أَهْوَائِهِ، يُؤْمِنُ مِنَ الْعِظَائِمِ، وَيُهَوِّنُ كَبِيرَ
الْجَرَائِمِ، يَقُولُ: أَقِفْ عِنْدَ الشُّبُهَاتِ، وَفِيهَا وَقَعْ، وَيَقُولُ:
أَعْتَزِلْ الْبِدْعَ، وَبَيْنَهَا اضْطَجِعْ، فَالْصُّورَةُ صُورَةُ إِنْسَانٍ،
وَالْقَلْبُ قَلْبُ حَيَوَانَ، لَا يَعْرِفُ بَابَ الْهُدَى فَيَتَّبِعُهُ، وَلَا
بَابَ الْعَمَى فَيَصُدُّ عَنْهُ، فَذَلِكَ مَيِّتُ الْأَحْيَاءِ (خطبة ٨٦)

وكلامه عليه السّلام هنا طويل نقتصر منه على ما نقلناه، وفي تتمّة الكلام يعتبر الإمام عليه السّلام القاضي الجاهل بانه ميّت الاحياء.

(١) عَطَفَ الْحَقَّ: حمل الحقّ على رغباته، أي: لا يعرف حقّاً
إلا إياها

هذا ولكن الكفاءة العلمية وحدها ليست كافية لتولي منصب القضاء، بل هناك شرط هام آخر يجب انضمامه الى الكفاءة حتى يكون الشخص مؤهلاً لهذا المنصب، وهذا الشرط هو شرط اخلاقي، وذلك بان يكون القاضي متصفاً بمكارم الأخلاق وأفضلها، وهذا ما يرشد اليه الإمام عليه السلام في عهده للأشتر حيث يوصيه مؤكداً:

ثُمَّ اخْتَرِ لِلْحُكْمِ بَيْنَ النَّاسِ أَفْضَلَ رَعِيَّتِكَ فِي نَفْسِكَ،
مِمَّنْ لَا تَضِيقُ بِهِ الْأُمُورَ، وَلَا تُمَحِّكُهُ الْخُصُومُ (١) وَلَا
يَتِمَادَى فِي الزَّلَّةِ وَلَا يَحْصِرُ مِنَ الْفِيءِ إِلَى الْحَقِّ إِذَا
عَرَفَهُ، وَلَا تُشْرِفُ نَفْسُهُ عَلَى طَمَعٍ، وَلَا يَكْتَفِي بِأَدْنَى
فَهُمْ دُونَ أَقْصَاهُ أَوْ قَفَّهُمْ فِي الشُّبُهَاتِ وَأَخَذَهُمْ بِالْحُجَجِ،
وَأَقْلَهُمْ تَبَرُّماً بِمُرَاجَعَةِ الْخَصْمِ، وَأَصْبَرَ هُمْ عَلَى تَكْشُفِ
الْأُمُورِ، وَأَصْرَمَهُمْ عِنْدَ اتِّضَاحِ الْحُكْمِ، مِمَّنْ لَا يَزِدُّهُ
إِطْرَاءً (٢) وَلَا يَسْتَمِيلُهُ إِغْرَاءً، أَوْلِيكَ قَلِيلٌ (كتاب ٥٣)

فالقاضي يجب ان يكون من أفاضل الناس على الإطلاق،
فيجب ان يكون عالماً مجتهداً يتمكّن من إستنباط الأحكام
من مصادرها فلا تقف أمامه مسألة ولا تعجزه خصومة،

(١) تمحكه الخصوم: تجعله ما حقاً لجوجاً، يقال: محك الرجل
كمنع إذا لجّ في الخصومة، وأصرّ على رأيه.

(٢) لا يزدهيه إطراء: لا يستخفه زيادة الثناء عليه.

وهذا الشرط في الحقيقة يعود الى الشرط السابق الذي قلنا بانه الكفاءة العلمية.

ثم يجب ان يكون تقيّاً مؤمناً بحيث يعترف بخطأه ويترجع عنه فيما لو انكشف له، لا أن يتمادى في الخطأ خوفاً من العار، اذ في الحقيقة لا عار في ذلك بل إن الاعتراف بالخطا والرجوع عنه فضيلة يُحمد صاحبها.

كما يجب على القاضي أن يكون عفيف النفس لا يقبل الرّشوة بحال من الأحوال، وإلا لحكم بغير الحقّ مع معرفته به، وأن يكون متأنياً لا يستعجل في إصدار الاحكام كيفما اتفق بل يجب ان يبذل أقصى جهده في البحث عن اي دليل محتمل ليكون حكمه في النهاية صادراً عن بصيرة تامة، والى آخر تلك الصفات التي لا تتواجد الا في فئة قليلة من الناس.

ثانياً: في كيفية تعامل الحاكم مع القضاة.

لقد أدرك الإمام عليّ عليه السّلام انّ طبائع البشر ليست واحدة ولا متشابهة، وانّ المركز الذي يشغله كل فرد في المجتمع يؤثر على طباعه وسلوكه، وبالتالي تختلف طريقة التعامل معه عن بقية الأفراد الذين يشغلون مراكز مختلفة، فالناس لا يُساسون جميعاً بعضا واحداً. ومن هنا فقد وضع عليه السّلام برنامجاً خاصاً في كيفية التعامل مع كل طبقة

من طبقات المجتمع، وقد تقدّم الحديث عن أسلوب الإمام عليه السّلام في التعامل مع طبقة الجنّد، ويأتي الدور هنا لبيان طريقة الإمام عليه السّلام في التعامل مع القضاة.

سبق وقلنا بان المنصب الذي يشغله القاضي هو منصب حساس وهام جداً، وذلك لأهمية الدور الذي يقوم به، ومن هنا وجب أن يكون القاضي مأموناً من الإنحراف والزيغ، وهذا الإنحراف منشؤه أحد أمرين:

الأوّل: الخضوع للإغراءات المادية، فيحكم بغير الحق طمعاً في الرشوة تُدفع إليه.

والآخر: الخضوع للتهديد والتخويف، بأن يكون أحد المتخاصمين يشغل منصباً هاماً في المجتمع مما يجعل القاضي يتحرّز عن الحكم في غير مصلحته.

وقد عالج الإمام عليه السّلام كلا الأمرين بما يناسبه. فبالنسبة للأمر الأوّل فإنه عليه السّلام قد أدرك أنّ القاضي لم يكن ليخون ما يمليه عليه ضميره لولا حاجته الى المال، فاذا ما قُضيت جميع متطلباته الحياتية بحيث لا يشغل فكره في القضايا المادية، فإنه لن يكون من السّهل بعد ذلك قبوله الرشوة، لذلك أمر عليه السّلام أن يُدفع للقاضي ما يقوم بجميع متطلباته ويزيد عنها، فيقول:

وَأَفْسَحْ لَهُ فِي الْبَدْلِ مَا يُزِيلُ عِلَّتَهُ، وَتَقِلُّ مَعَهُ حَاجَتُهُ

إلى النَّاسِ (كتاب ٥٣)

وأما بالنسبة الى الأمر الثاني الذي قد ينحرف القاضي بسببه، وهو خوفه على ماله أو مركزه أو حتى حياته، فإن علياً عليه السّلام يضع حداً لهذا الخوف ويقتلعه من جذوره، وذلك بتقديم الضمانات اليه بحيث يطمئن من خلالها على ان أحداً لن يمسه بسوء فيما لو حكم بعلمه وقناعاته. فنراه عليه السّلام يوصي بمنح القاضي مكانة قريبة من الحاكم بحيث يطمئن على ان أحداً لن يستطيع الدسّ عليه أو تشويه سمعته، فيقول:

وَأَعْطِهِ مِنَ الْمَنْزِلَةِ لَدَيْكَ مَا لَا يَطْمَعُ فِيهِ غَيْرُهُ مِنْ خَاصَّتِكَ، لِيَأْمَنَ بِذَلِكَ اغْتِيَالَ الرَّجَالِ لَهُ عِنْدَكَ (كتاب

٥٣)

ثالثاً: وجوب مراقبة القضاة.

لقد وضع عليه السّلام كافة الإحتياطات اللازمة من أجل الإطمئنان على صلاح مركز القضاء، فقد رأينا كيف اشترط في القاضي أن تتحقق فيه مواصفات خاصة لا تتواجد إلا في القلّة من الناس. ثم منح القاضي من الأموال والإمكانات المادية ما يتيح له حياة كريمة لا يضطر معها الى قبول الرشوة، وبعد ذلك يوصي بتقريبه من الحاكم كي يأمن على نفسه وماله. ولكنه عليه السّلام مع كل

هذه الاحتياطات يرى وجوب مراقبة القاضي ومراجعة أحكامه، فمن عهده للأشتر:

ثُمَّ أَكْثَرَ تَعَاهُدَ (١) قَضَائِهِ (كتاب ٥٣)

أي مراقبته بشكل مستمر، فإذا ما ظهر منه أي زيغ أو إنحراف عن الحق فإنه يُعاقب بشدة وصرامة، إذ لا عذر له يتعلّل به بعد كل تلك الضمانات المقدمة له.

الطبقة الثالثة: العمّال

العمّال، هم الموظفون في الدولة الإسلامية، وهم أداة الحاكم في تنفيذ أوامره والوجه الذي يُعرف به بين الناس، فإذا ما كانت طبقة العمّال فاسدة فإن هذا يكشف عن فساد الحاكم وعدم أهليته. وموضع إهتمام الإمام، وحديثه عن هذه الطبقة يتعلّق بعدة نقاط تتشابه الى حدّ بعيد مع ما سبق ذكره عند الحديث عن طبقة القضاة، فيتحدّث: أوّلاً: عن كيفية تأليف واختيار طبقة العمال. ثانياً: عن الطريقة الواجب إتباعها في التعامل معهم. وثالثاً: في عدم إهمال مراقبتهم للتأكد من إستقامتهم.

وفيما يلي نستعرض كلمات الإمام عليه السّلام فيما يتعلق بكل واحدة من هذه النقاط.

(١) تعاهده: تتبعه بالاستكشاف والتعرف.

أولاً: كيف يتم تعيين العمال.

يُوضح عليه السّلام هذا الأمر في عهده للأشتر حين يوصيه بقوله:

ثُمَّ انظُرْ فِي أُمُورِ عُمَّالِكَ، فَاسْتَعْمِلْهُمْ اخْتِبَاراً (١) وَلَا تُولِّهِمْ مُحَابَاةً وَأَثَرَةً فَإِنَّهُمَا جِمَاعٌ مِنْ شُعْبِ الْجَوْرِ وَالْخِيَانَةِ. وَتَوَخَّ مِنْهُمْ أَهْلَ التَّجْرِبَةِ وَالْحَيَاءِ، مِنْ أَهْلِ الْبُيُوتَاتِ الصَّالِحَةِ، وَالْقَدَمِ (٢) فِي الْإِسْلَامِ الْمُتَقَدِّمَةِ، فَإِنَّهُمْ أَكْرَمُ أَخْلَاقاً، وَأَصَحُّ أَعْرَاضاً، وَأَقْلُّ فِي الْمَطَامِعِ إِشْرَافاً، وَأَبْلَغُ فِي عَوَاقِبِ الْأُمُورِ نَظْراً (كتاب ٥٣)

فأهمّ ما يجب ملاحظته في العمال هو الكفاءة لهذا المنصب، هذه الكفاءة التي لا تُعرف إلا بالامتحان والاختبار، فالذي يفوز بهذا الاختبار يكون مؤهلاً لهذا المنصب وإلا فلا. فتعيين العمّال يجب أن يخضع لهذا الأمر لا أن يكون عن مُحَابَاةٍ وإِثْرَةٍ، لأنّ المحاباة والأثرة يجمعان تحت لوائهما الجور والخيانة. والكفاءة تجتمع عادة مع التجربة والممارسة، ولذلك نرى الإمام عليه السّلام يُرشد الأشتر إلى أن يختار عماله من أهل التجربة السابقة، فمن خلال (١) اسْتَعْمِلْهُمْ اخْتِبَاراً: وَلَهُمُ الْأَعْمَالُ بِالْإِمْتِحَانِ.

(٢) الْقَدَمُ بِالتَّحْرِيكِ: وَاحِدَةُ الْأَقْدَامِ، أَيِ الْخَطْوَةِ السَّابِقَةِ، وَأَهْلِهَا هُمُ الْأَوْلُونَ.

تجربتهم يستطيع الحاكم ان يقرر ما اذا كانوا أكفاء للمنصب أم لا.

وبالإضافة الى الكفاءة يؤكد الإمام عليه السّلام على شرط آخر يجب توفره في العمال، وهو الأمانة. أو ما يعبر عنه عليه السّلام بالحياء، لأن الحياء يمنع صاحبه عن الخيانة والجور وكل ما يشين.

وبعد هذا يرشد الإمام عليه السّلام الى ان أفضل مكان يؤخذ منه العمال هو البيوتات الصالحة فإن هذه البيوتات تربي ابناءها على الأمانة والكرم وحسن الخلق، وكذلك الحال بالنسبة للذين لهم قدم في الإسلام، فانهم من خلال معاشتهم لرسالة السماء وإيمانهم بها ينفذون ما جاءتهم به، وأهم ذلك الأخلاق والأمانة والجود والقناعة.

ثانياً: في كيفية التعامل مع العمال.

يعلّق الإمام عليه السّلام أهمية كبيرة على العامل الإقتصادي في حياة البشر، لذا نراه يؤكّد دائماً على وجوب تأمين الوفرة المادية للجميع، وخاصة لأصحاب المراكز الحساسة والهامة في المجتمع وذلك ليس لأفضليتهم على سائر الناس، بل من أجل ضمان عدم خيانتهم لما تحت أيديهم كما هو الحال بالنسبة للعمال، فمن عهد الإمام عليه السّلام للأشتر في تنمة حديثه عن العمال:

ثُمَّ أَسْبِغْ عَلَيْهِمُ الْأَرْزَاقَ (١) فَإِنَّ ذَلِكَ قُوَّةٌ لَهُمْ عَلَى
اسْتِصْلَاحِ أَنْفُسِهِمْ، وَغِنَى لَهُمْ عَنِ تَنَاوُلِ مَا تَحْتَ أَيْدِيهِمْ،
وَحُجَّةٌ عَلَيْهِمْ إِنْ خَالَفُوا أَمْرَكَ أَوْ تَلَمَّوْا (٢) أَمَانَتَكَ (كتاب
٥٣)

فعلى الحاكم ان ينظر في إحتياجات عماله فيقوم بها، لانه
بذلك يصلح أمرهم فيتمكنوا من التفرغ لأعمالهم الموكولة
اليهم دون الحاجة الى عمل آخر يرتزقون منه، هذا فيما
لو كانوا أمناء على ما تحت أيديهم فلا يخونوه حتى ولو
تضوَّروا من الجوع، وأمالو كانوا من الذين تضعف
أنفسهم أمام الإغراءات المادية، ولا يصبرون على الشدة،
فان أسباغ الأرزاق عليهم رادع لهم عن الخيانة في الأموال
التي تحت يديهم.

وعلى فرض ان بعضهم قد خان في ذلك بالرغم من
الضمانات المادية المقدمة له، فان الحجة تكون قائمة عليه
فيتمكّن الحاكم من معاقبته وأخذه بذنبه اذ لا عذر له على
الإختلاس ليتمسك به.

ثالثاً: عدم إغفال مراقبة العمال.

إنطلاقاً من أهمية وخطورة الدور الذي يقوم به العمال،

(١) أسبغ عليه الرزق: أكمله وأوسع له فيه.

(٢) تلموا أمانتك: نقصوا في أدائها أو خانوا.

فان الإمام عليه السّلام يشعر بأن الضمانات السابقة كلها ليست بكافية وحدها للإطمئنان اليهم والوثوق بهم. فبالرغم من الدقة في اختيارهم وبالرغم من الضمانات المادية المقدمة لهم، فان الإمام عليه السّلام يرى أيضا وجوب مراقبتهم وتتبع أعمالهم. كتب في عهده:

ثُمَّ تَفَقَّدْ أَعْمَالَهُمْ، وَابْعَثِ الْعُيُونَ (١) مِنْ أَهْلِ الصِّدْقِ
وَالْوَفَاءِ عَلَيْهِمْ، فَإِنَّ تَعَاهُدَكَ فِي السِّرِّ لِأُمُورِهِمْ حَذْوَةٌ
(٢) لَهُمْ عَلَى اسْتِعْمَالِ الْأَمَانَةِ، وَالرِّفْقِ بِالرَّعِيَّةِ (كتاب
٥٣)

يجب ان يكون للحاكم عدة أشخاص من أهل الدين والأمانة الموثوق بهم، تكون مهمتهم الإندساس في مجالس العمال ومراقبة أعمالهم، فاذا ما احسّوا منهم أي خيانة او انحراف كتبوا بذلك على الفور الى الحاكم. ولا بد من إلتزام السرية التامة في شخصية هؤلاء الرقباء، فمعرفة العامل بوجود رقيب مجهول عليه يدفعه الى إلتزام الحذر من جميع الناس وبذلك لا تتاح له فرصة الخيانة، وأما لو عرف الرقيب بعينه فيكفيه حينئذ الإحتراز منه شخصياً.

(١) العيون: الرقباء.

(٢) حَذْوَةٌ: أي سَوَقَ لَهُمْ وَحَثَّ.

ثم لو تبين للحاكم بواسطة رقبائه انّ بعض العمّال قد خان أمانته، فإن من واجبه أن يتصرف على الفور، ويقرر عليه السّلام ما يجب فعله بقوله:

فَإِنْ أَحَدٌ مِنْهُمْ بَسَطَ يَدَهُ إِلَى خِيَانَةٍ اجْتَمَعَتْ بِهَا عَلَيْهِ عِنْدَكَ أَخْبَارُ عِيُونِكَ، اِكْتَفَيْتَ بِذَلِكَ شَاهِدًا، فَبَسَطْتَ عَلَيْهِ الْعُقُوبَةَ فِي بَدَنِهِ، وَأَخَذْتَهُ بِمَا أَصَابَ مِنْ عَمَلِهِ، ثُمَّ نَصَبْتَهُ بِمَقَامِ الْمَذَلَّةِ، وَوَسَمْتَهُ بِالْخِيَانَةِ، وَقَلَّدْتَهُ عَارِ التُّهْمَةِ (كتاب ٥٣)

فطالما أن العيون والرقباء الذين أختارهم الحاكم لمراقبة العمّال هم من أهل الثقة والأمانة، فإن شهادتهم كافية في قيام الحجة عليهم ومعاقبتهم. وأوّل ما يُعاقب به هو عزله عن عمله، واسترداد ما نهبه من الأموال، وتعذيبه جسدياً بالجلد. وفوق هذا كله يوضع في مقام المذلة فيشهر به ليكون عبرة لغيره.

الطبقة الرابعة: الوزراء

الوزراء، أو الكتاب كما يسميهم الإمام، هم الجهاز الأعلى للدولة، إليهم يرجع تصريف الأعمال، وبهم تحدّد سياسة الدولة، ومنهم يصدر قرار الحرب والسّلم. وباختصار فإن أمور الدولة كلها ترجع إليهم، فبقدر صلاحهم ووعيتهم يكون صلاح الدولة وإستقرارها، بينما فسادهم يعني خراب الدولة بلا شك.

وحديث الإمام عليه السّلام عن هذه الطبقة يتعلّق بنقاط: أوّلاً في مواصفات الوزراء. ثانياً في طريقة اختيارهم. ثالثاً في توزيع المهام عليهم. ورابعاً في كيفية التعامل معهم. وفيما يلي تفصيل الكلام عن كل ذلك.

أوّلاً: مواصفات الوزراء.

وقد حدّد الإمام عليه السّلام هذه المواصفات في عهده للأشتر حيث يقول:

ثُمَّ انظُرْ فِي حَالِ كُتَّابِكَ، فَوَلِّ عَلَى أُمُورِكَ خَيْرَهُمْ

(كتاب ٥٣)

ويقول أيضاً في موضع آخر من العهد:

شَرُّ وُزَرَائِكَ مَنْ كَانَ لِلْأَشْرَارِ قَبْلَكَ وَزِيْرًا، وَمَنْ شَرِكَهُمْ فِي الْأَثَامِ، فَلَا يَكُونَنَّ لَكَ بِيْطَانَةً فَإِنَّهُمْ أَعْوَانُ الْأَثْمَةِ

وَإِخْوَانُ الظَّالِمَةِ وَأَنْتَ وَاجِدُ مِنْهُمْ خَيْرَ الخَلْفِ مِمَّنْ لَهُ
مِثْلُ آرَائِهِمْ وَنَفَادِهِمْ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ مِثْلُ آصَارِهِمْ (١)
وَأَوْزَارِهِمْ وَآثَامِهِمْ، مِمَّنْ لَمْ يُعَاوِنِ ظَالِمًا عَلَى ظُلْمِهِ،
وَلَا آثِمًا عَلَى إِثْمِهِ، أَوْلِيكَ أَخَفُّ عَلَيْكَ مَوْوَنَةً، وَأَحْسَنُ
لَكَ مَعُونَةً، وَأَحْنَى عَلَيْكَ عَطْفًا، وَأَقْلُّ لِغَيْرِكَ إِفَاءً فَاتَّخِذْ
أَوْلِيكَ خَاصَّةً لِخَلَوَاتِكَ وَحَفَلَاتِكَ (كتاب ٥٣)

فتبين إذن انّ الوزير يجب أن يكون من أخير الناس، وهذا
أمر طبيعي بالنسبة لجسامة المهمة الموكولة اليه، فاليه
يعود أمر تصريف أعمال الدولة، والرعية تتّخذ مثلها
الأعلى فينبغي ان يكون نعم القدوة.

ثم يجب أن يكون الوزير ذا خبرة في أحوال مجتمعه حتى
يتمكّن من القيام بمهمته على أكمل وجه، وبعد هذا يجب
أن يكون لديه سجل عدلي نظيف فلا يكون ممن سبق له
العمل مع الحكام الظالمين، لانه بمعونته لهم وتأييد أعمالهم
قد تعود على الظلم، ولا ضمانة في انه يغيّر منهجه فيما
لو عُيّن وزيراً للحاكم العادل، كما انّ الصورة التي تعرفها
الرعية عن مثل هذا الوزير لا يمكن محوها بسهولة، فهو
عنوان الظلم والفساد بنظرها ولا يمكن أن تتقبّله بسهولة.

(١) الاصار: جمع إصر بالكسر، وهو الذنب والاثم.

ثانياً: طريقة اختيار الوزراء.

فيما لو وُجدت هذه الصفات المتقدمة في شخص ما، فهل هذا كافٍ من أجل تعيينه في منصب الوزير، أم ان هناك أموراً أخرى يجب ملاحظتها؟ يجيب عليه السلام عن ذلك بقوله:

ثُمَّ لَا يَكُنْ اخْتِيَارُكَ إِيَّاهُمْ عَلَى فِرَاسَتِكَ وَاسْتِنَامَتِكَ (١)
وَحُسْنِ الظَّنِّ مِنْكَ، فَإِنَّ الرَّجَالَ يَتَعَرَّفُونَ لِفِرَاسَاتِ
الْوَلَاةِ (٢) بِتَصْنُوعِهِمْ وَحُسْنِ خِدْمَتِهِمْ، لَيْسَ وَرَاءَ ذَلِكَ
مِنَ النَّصِيحَةِ وَالْأَمَانَةِ شَيْءٌ، وَلَكِنْ اخْتَبِرْهُمْ بِمَا وُلُوا
لِلصَّالِحِينَ قَبْلَكَ، فَاعْمِدْ لِأَحْسَنِهِمْ كَمَا كَانَ فِي الْعَامَّةِ أَثَرًا،
وَأَعْرِفِهِمْ بِالْأَمَانَةِ وَجَهًا، فَإِنَّ ذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى نَصِيحَتِكَ
لِلَّهِ وَلِمَنْ وَلَّيْتَ أَمْرَهُ (كتاب ٥٣)

الإستقامة والصّلاح والأمانة، صفات حميدة يدّعيها كل
إنسان ويحاول إثباتها لنفسه، وقد ينجح أحياناً في كسب
ثقة الناس والإعتراف له بكل ذلك، ولكنه في الواقع يكون
بريئاً من هذه الصفات بعيداً عنها.

والإنسان إنما يدّعي لنفسه هذه الصّفات فلأنها مطلوبة

(١) الاستقامة: السكون والثقة.

(٢) يتعرفون لفراسات الولاة: أي يتوسلون اليها لتعرفهم.

ومرغوبة في المجتمع، فالذي يتمتع بها يكسب ثقة الناس جميعاً واحترامهم. وهذه الصفات مطلوبة بشكل أكيد وضروري في الذي يتولّى منصب الوزير، فالحاكم عندما يريد اختيار وزرائه عليه أن يبحث عن مواطن هذه الصفات، ولكن عليه أن لا يؤخذ بالظواهر لأننا قلنا بأن جميع الناس يدّعون هذه الصفات ويتظاهرون بها، والطريقة الصحيحة لمعرفة الحال هي بالإختبار. فعلى الحاكم ان يختبر حال المرشّحين لمنصب الوزير، وأسهل طريقة توصله لغايته هي ان يبحث عن الوزراء الذين كانوا في معونة الحكّام الصالحين قبله، فينظر إلى كيفية سلوكهم معهم وإلى أثرهم في الناس.

ثالثاً: توزيع المهام على الوزراء.

قلنا بأنّ الوزراء يرجع إليهم أمر تصريف شؤون الدولة بالكامل، وبالطبع فان المهام كثيرة ومتنوّعة والمسؤوليات جسيمة، لذا كان من الصعب إيجاد شخص واحد له خبرة بجميع هذه الامور، ولو وُجد هذا العبقرى فانه يصعب عليه القيام بها جميعاً، بل انّ القليل يرهقه ويتعبه، ومن هنا يقرّر الامام:

وَاجْعَلْ لِرَأْسِ كُلِّ أَمْرٍ مِنْ أُمُورِكَ رَأْساً مِنْهُمْ، لَا يَقْهَرُهُ كَبِيرُهَا، وَلَا يَتَشَتَّتْ عَلَيْهِ كَثِيرُهَا، وَمَهْمَا كَانَ فِي كُتَابِكَ

مِنْ عَيْبِ فَتَّغَابَيْتَ (١) عَنْهُ أُلْزِمْتَهُ (كتاب ٥٣)

فالطريقة الصحيحة لضمان قيام الوزراء بشؤون الدولة على أكمل وجه، هي في توزيع المهام عليهم، إذ بذلك يتفرغ كل وزير لمهمته ويصبح مسؤولاً عنها. وبذلك أيضاً يتم القضاء على التواكل، إذ لو أصبحت المهام بمجملها واجبة على الوزراء جميعاً دون تحديد مهمة كل واحد منهم، فإن ذلك سوف يؤدي بلا شك الى اضطراب الأعمال وعدم تصريفها على الوجه الصحيح والمطلوب لا تكال كل واحد منهم على همّة الآخر.

وفي قول الامام: «وَمَهْمًا كَانَ فِي كُتَابِكَ مِنْ عَيْبِ فَتَّغَابَيْتَ عَنْهُ أُلْزِمْتَهُ» إفهام للحاكم بأن أي تقصير أو إهمال يصدر من الوزراء فإن تبعته سوف تكون عليه ولاصقة به، لذلك فليس من الحكمة أن يتغافل عن التّقصير والإهمال فيما لو وقع.

وبالإضافة الى هؤلاء الوزراء لا بد للحاكم من مستشار خاصّ به، ومهمته تنحصر بأمرين، أحدهما: مساعدة الحاكم في تسيير أمور البلاد. وثانيهما: مراقبة الوزراء جميعاً وتوجيه أعمالهم. وهذا ما يبيّنه الإمام عليه السّلام بقوله:

(١) تغابيت: أي تغافلت.

وَإِخْصُصْ رَسَائِلَكَ الَّتِي تُدْخِلُ فِيهَا مَكَائِدَكَ وَأَسْرَارَكَ
بِأَجْمَعِهِمْ لِوُجُودِ صَالِحِ الْأَخْلَاقِ مِمَّنْ لَا تُبْطِرُهُ الْكَرَامَةُ،
فِيَجْتَرِيءَ بِهَا عَلَيْكَ فِي خِلَافِ لَكَ بِحَضْرَةِ مَلَأَ (١) وَلَا
تُقْصِرُ بِهِ الْغَفْلَةَ (٢) عَنْ إِيْرَادِ مُكَاتَّبَاتِ عُمَالِكَ عَلَيْكَ،
وَإِصْدَارِ جَوَابَاتِهَا عَلَى الصَّوَابِ عَنْكَ، وَفِيْمَا يَأْخُذُ لَكَ
وَيُعْطِي مِنْكَ، وَلَا يُضْعِفُ عَقْدًا اعْتَقَدَهُ لَكَ وَلَا يَعْجِزُ
عَنْ إِطْلَاقِ مَا عَقَدَ عَلَيْكَ وَلَا يَجْهَلُ مَبْلَغَ قَدْرِ نَفْسِهِ فِي
الْأُمُورِ، فَإِنَّ الْجَاهِلَ بِقَدْرِ نَفْسِهِ يَكُونُ بِقَدْرِ غَيْرِهِ أَجْهَلَ
(كِتَاب ٥٣)

يوضح الإمام عليه السلام أنّ هذا الوزير يجب أن تتوافر
فيه صفات زائدة عن بقية الوزراء، إذ يجب أن يكون
أخيراً هم حتى يحظى بطاعتهم واحترامهم، كما يجب أن
يكون متواضعاً عارفاً بحدود مركزه وإنه مُستمدّ من الحاكم
فيستطيع هذا الأخير عزله عن منصبه ساعة يشاء.

وعلى هذا الوزير أيضاً أن يكون كتوماً فيما يتعلّق بأسرار
الدولة فيحتفظ بها لنفسه، وإذا ما كان عنده إعتراض على

(١) ملا: جماعة من الناس تملأ البصر.

(٢) لا تُقصر به الغفلة: أي لا تكون غفلته موجبة لتقصيره في
اطلاعه على ما يرد من أعمالك، ولا في إصدار الأجوبة عنه
على وجه الصواب.

سياسة الحاكم أو تصرفه في أمر من الأمور فعليه أن يطرحه عليه على انفراد ثم لا يحدث بذلك أمام أحد، لا أن يستغلّ خلافه مع الحاكم في الرأي فيشيّعه بين الناس، لأن مثل هذا الأمر يفقد الحاكم ووزيره ثقة الناس.

رابعاً: تعامل الحاكم مع الوزراء.

حيث أنّ الوزراء كانوا محيطين بالحاكم ومطلعين على أكثر أموره، فإنّ من مهمّهم توجيه النصح له والإشارة عليه بما فيه صلاح المجتمع، فاذا ما رأوا من الحاكم اي خطأ او غفلة فعليهم تنبيهه على ذلك وإرشاده اليه دون موارد، ثم يُظهرون معارضتهم له، لا أن يكونوا مجرد ببغاء مهمتهم التأكيد والموافقة على كل ما يفعله، إذ يصبح وجودهم دون فائدة، وبهذا يقول الامام:

ثُمَّ لِيَكُنْ آثَرُهُمْ عِنْدَكَ أَقْوَلُهُمْ بِمُرِّ الْحَقِّ لَكَ، وَأَقْلَهُمْ مُسَاعَدَةً فِيمَا يَكُونُ مِنْكَ مِمَّا كَرِهَ اللَّهُ لِأَوْلِيَائِهِ، وَاقِعاً ذَلِكَ مِنْ هَوَاكَ حَيْثُ وَقَعَ، وَالصَّقُّ بِأَهْلِ الْوَرَعِ وَالصَّدْقِ، ثُمَّ رُضُّهُمْ (١) عَلَى الْأَيُّرُوكِ وَلَا يُبَجِّحُوكَ بِبَاطِلٍ لَمْ تَفْعَلْهُ، فَإِنَّ كَثْرَةَ الْأَطْرَاءِ تُحْدِثُ الزَّهْوَ وَتُذْنِبِي مِنَ الْعِزَّةِ

(كتاب ٥٣)

(١) رُضُّهُمْ: أي عوّدهم على الأيُّرُوكِ، أي يزيدوا في مدحك.

فصراحة الموقف أمر مطلوب من الوزير، فاذا ما رأى من الحاكم أي خطأ فعليه مصارحته به حتى ولو كانت الصراحة مُرّة أحياناً، وبالطبع عليه عدم مجاراة الحاكم والسّير معه في الطريق الخطأ الذي لا يرضاه الله ورسوله حتى ولو كره الحاكم من وزيره ذلك، ثم على الوزير أن لا يمدح الحاكم بشيء لم يفعله ولا يزيد في كثرة الاطراء على ما يفعله فان ذلك يُحدث الزّهو في نفس الحاكم.

ومن واجبات الحاكم أن يظهر رغبته لمثل هذه الأمور في وزرائه وعليه تشجيعهم على الصراحة معه، وأفضل طريق لذلك هو أن يقرب اليه أولئك الذين يتمتعون بهذه الصّراحة والصّرامة في الموقف، فذلك وحده يكون حافزاً للآخرين على الإقتداء بهم.

الطبقة الخامسة: الزّراع

الزّراع هم أهل الخراج كما يسميهم الإمام. والخراج هو الضّريبة التي تؤخذ على الأرض، والضّريبة هي مال أو متاع تفرضه الدولة على رعيّتها، أو تفرضه دولة قوية غازية على دولة مغلوبة ضعيفة. ولعلّ الضّرائب كانت من أهم الأسباب التي تخوض الدّول من أجلها الحروب، كما أنّ الثورات التي تقوم بها الشعوب ضد الظلم كان الحافز إليها كثرة الضّرائب وجورها، لأن ذلك من أبرز أنواع الظلم التي تشعر به.

ولقد أقرّ الإسلام فرض الضّرائب، ولكن بشكل عادل واعتبرها حياة المجتمع وشريانه النّابض، وبهذا يقول الإمام عليه السّلام:

النّاس كلّهم عيالٌ على الخراجِ وأهلِهِ (كتاب ٥٣)

والخراج هو من أبرز أفراد الضّرائب في المجتمع الإسلامي. ومن نظرة الإمام عليه السّلام الواعية والمدرّكة لأهمية الخراج في حياة المجتمع ككل، فانه يجعل من همّه زيادة هذه الضّريبة قدر الإمكان ليحقق بذلك المزيد من السعادة والحياة المرفّهة للمجتمع، ولكن ذلك كله ضمن شروط وحدود معيّنة، وعلى كل حال يجب أن لا يكون ذلك على حساب أهل الخراج، اذ ان زيادة الضّريبة على

الزراع تؤدي الى نتائج عكسية، لانه يدرك حينها أن عمله ليس له، فهو يعمل ويجهد نفسه من أجل الآخرين فقط دون أن يكون له من جهده نصيب، وحينئذ يضطر الى سلوك طرق أخرى ملتوية من أجل الحفاظ على نتاج عمله فيغشّ ويكذب، وقد يضطر للهجرة من بلاده هرباً من الظلم والفقير اللذان تسببهما فداحة الضرائب، وحتى لو لم يهاجر فانه قد يترك أمر الأرض وزراعتها ويتجه لاحتراف مهنة أخرى، وذلك كله يعود على المجتمع بنتائج وخيمة، وبهذا يقول عليه السلام:

إِنَّمَا يُؤْتَى خَرَابُ الْأَرْضِ مِنْ إِغْوَاكِ أَهْلِهَا، إِنَّمَا يُعَوِّزُ أَهْلَهَا لِإِشْرَافِ أَنْفُسِ الْوَلَاةِ عَلَى الْجَمْعِ (١) وَسُوءِ ظَنِّهِمْ بِالْبَقَاءِ، وَقِلَّةِ انْتِفَاعِهِمْ بِالْعِبَرِ (كتاب ٥٣)

فطمع الولاة بالمزيد من الضرائب التي يفرضونها على أهل الخراج يؤدي إلى افتقارهم وبالتالي إلى إهمال الأرض وخرابها، لذلك كانت نظرة الإمام عليه السلام الأساسية إلى مصلحة الزراع قبل كل مصلحة، فالمجتمع بأسره يفسد وينهار إذا ما توقفت هذه الطبقة عن تأدية عملها كما يجب، ومن هنا كان عليه السلام دائماً يوصي ولاته بهذه الطبقة، ومن جملة ذلك ما كتبه للأشتر:

(١) إشراف أنفسهم على الجمع: لتطلع أنفسهم إلى جمع المال، ادخاراً لما بعد زمن الولاية إذا عزلوا.

وَتَفَقَّدُ أَمْرَ الْخَرَاجِ بِمَا يُصْلِحُ أَهْلَهُ، فَإِنَّ فِي صَلَاحِهِ
وَصَلَاحِهِمْ صَلَاحًا لِمَنْ سِوَاهُمْ، وَلَا صَلَاحَ لِمَنْ سِوَاهُمْ
إِلَّا بِهِمْ، لِأَنَّ النَّاسَ كُلَّهُمْ عِيَالٌ عَلَى الْخَرَاجِ وَأَهْلِهِ (كتاب

٥٣)

ولكن كيف يمكن الجمع بين مصالح طبقة الزراع وبين
مصالح المجتمع، إذ إن من مصلحة هذه الطبقة أن تخفّض
عنها الضريبة، بينما مصلحة المجتمع في أن تزداد
الضريبة قدر الامكان؟.

لقد تمكن الإمام عليه السّلام من التّوفيق بين المصلحتين
بطريقة فذّة وفي منتهى العبقرية والذكاء، وذلك حين
كشف عن أن صلاح الأرض هو صلاح المجتمع، فمصلحة
الزّراع ومصلحة بقية الناس لا تعارض بينهما بل أنهما
تتحدان معاً في مصلحة واحدة مشتركة موجودة في صلاح
الأرض، وهذا ما استفدناه من قوله عليه السّلام:

وَأَيُّكُمْ نَظَرَكَ فِي عِمَارَةِ الْأَرْضِ أَبْلَغَ مِنْ نَظَرِكَ فِي
اسْتِجْلَابِ الْخَرَاجِ، لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يُدْرِكُ إِلَّا بِالْعِمَارَةِ، وَمَنْ
طَلَبَ الْخَرَاجَ بِغَيْرِ عِمَارَةِ أُخْرِبَ الْبِلَادَ، وَأَهْلَكَ الْعِبَادَ،
وَلَمْ يَسْتَقِمَّ أَمْرُهُ إِلَّا قَلِيلًا (كتاب ٥٣)

فعمارة الأرض واستصلاحها قبل كل شيء، إذ عندما تعمر الأرض يصلح أمر الزراع، وبالتالي تصلح أمور بقية الناس، ولذلك يأمر عليه السلام باستصلاح الأرض أولاً وقبل كل شيء حتى تعطي خيراتها فيكتفي منها الزراع وسائر الناس.

وأما أن يطلب الخراج وتفرض الضرائب من دون استصلاح للأرض وإعمار لها، فإن هذا يؤدي الى نتائج وخيمة، تنتهي بالثورة على الحاكم وإزالة حكمه. وقد قلنا في بداية حديثنا عن هذه الطبقة، ان فداحة الضرائب هي من أهم اسباب الثورات، فالشعوب إنما تثور عندما تُنتزع اللقمة من أفواهها ليدفع بها الى الحكام.

ولكن الإمام عليه السلام يرفض أن يحصل مثل هذا الأمر في مجتمعه، بل يرى انّ الضريبة تُفرض عندما يكون هناك زيادة في الأموال والأعيان، بحيث لا يؤثر ذلك على دافعيها، ومن هنا يُوصي الحاكم:

فَإِنْ شَكَّوْا ثِقَلًا أَوْ عِلَّةً (١) أَوْ انْقِطَاعَ شِرْبٍ (٢)

(١) إذا شكوا ثِقَلًا أَوْ عِلَّةً: يريد المضروب من مال الخراج أو نزول علة سماوية بزرعهم أضرت بثمراته.

(٢) انْقِطَاعَ شِرْبٍ بالكسر أي: ماء تسقى في بلاد تسقى بالانهار.

أَوْ بَالَّةً (١) أَوْ إِحَالَةً أَرْضٍ (٢) اغْتَمَرَهَا غَرَقٌ، أَوْ أَجْحَفَ
بِهَا عَطَشٌ خَفَّفَتْ عَنْهُمْ بِمَا تَرَجُّو أَنْ يَصْلُحَ بِهِ أَمْرُهُمْ
(كتاب ٥٣)

فعلى الحاكم أن لا يُثقل الضرائب على الزرّاع، بل عليه
أن يخففها عنهم أو حتى يرفعها بالكلية إذا ما نزلت بالزرع
علّة سماوية أضرت به، أو انقطع الماء عنه أو فسدت
الأرض بحيث أصبحت تُفسد البذر وتصيبه بالتعفن، والى
ما شاكل ذلك مما يتعرّض له الزرّاع. فالفكرة الأساسية
هي في تأمين الحياة الكريمة للزرّاع، وأخذ الضريبة منهم
انما هو بعد تحقيق هذا الهدف.

ثم يوصي الإمام عليه السّلام العمال المسؤولين عن جمع
الخراج بالترفق بأهله، فيقول:

وَلَا تَبِيعَنَّ لِلنَّاسِ فِي الْخَرَاجِ كِسْوَةَ شِتَاءٍ وَلَا صَيْفٍ،
وَلَا دَابَّةً يَعْتَمِلُونَ عَلَيْهَا (٣) وَلَا عَبْدًا، وَلَا تَضْرِبَنَّ أَحَدًا
سَوْطًا لِمَكَانٍ دَرَهُمْ (كتاب ٥٣)

(١) إنقطاع بالّة: أي ما يبيلّ الارض من ندى ومطر فيما تسقى
بالمطر.

(٢) إحالة أرض بسكر همزة إحالة أي: تحويلها البذور إلى
فساد بالتعفن.

(٣) دابة يعتملون عليها: المراد أنها تلزمهم لاعمالهم في الزرع
وحمل الاثقال.

وقد يظن الحاكم - لقصر نظره - أن وضع الضريبة عن الزرّاع معناه فساد أمره وإفلاس خزينته، ولكن الواقع خلاف ذلك، ولذا يطمئنه الإمام عليه السّلام بقوله:

وَلَا يَتَّقُلَنَّ عَلَيْكَ شَيْءٌ خَفَّفْتَ بِهِ الْمَوُونََةَ عَنْهُمْ، فَإِنَّهُ ذُخْرٌ
يَعُودُونَ بِهِ عَلَيْكَ فِي عِمَارَةِ بِلَادِكَ، وَتَزْيِينِ وِلَايَتِكَ، مَعَ
اسْتِجْلَابِكَ حُسْنَ ثَنَائِهِمْ، وَتَبَجُّحِكَ (١) بِاسْتِيفَاةِ الْعَدْلِ
فِيهِمْ... فَرُبَّمَا حَدَثَ مِنَ الْأُمُورِ مَا إِذَا عَوَّلْتَ فِيهِ عَلَيْهِمْ
مِنْ بَعْدِ احْتِمَالُوهُ طَيِّبَةً أَنْفُسُهُمْ بِهِ، فَإِنَّ الْعُمَرَانَ مُحْتَمِلٌ
مَا حَمَلْتَهُ (كتاب ٥٣)

فاذا ما خفف الحاكم الضريبة عن الزرّاع، فان هذا يعود لمصلحته في النهاية، فلربما انقلبت الأمور عليه في يوم من الايام، فحينئذ يجدهم سنداً له وذخراً.

(١) التبجح: السرور بما يرى من حسن عمله في العدل.

الطبقة السادسة: التّجار والصّناع

الزراعة والتجارة والصناعة، ثلاثة عناصر لها أثرها البعيد في الكيان الإجماعي، فتقدّم المجتمع وتأخّره يُقاس بمدى إهتمامه وتفوّقه في هذه المجالات الثلاث.

وبين هذه العناصر ترابط واضح، فالتطّور الزراعي مثلاً يستلزم عادة تطوّر الصناعة ونشاط التجارة، لأن تطوّر الزراعة يستدعي زيادة الغلات الزراعية وتنوّعها، وهذا ما ينشّط حركة التصنيع لهذه الغلات للإستفادة منها في مختلف المجالات، كما ينشّط التجارة أيضاً من أجل تصدير ما يفيز من الغلات عن حاجة المجتمع. ولأهمية هذه النشاطات كان الإمام عليّ عليه السّلام يوصي بالإهتمام الشّديد بها، وقد سبق واستعرضنا كلماته حول طبقة الزراع، وحديثنا هنا يتناول الصّناع والتّجار حيث يعتبرهما الإمام عليه السّلام طبقة واحدة، ويمكن أن نحصر كلامه عليه السّلام حول هذه الطبقة ضمن النقاط الثلاث الآتية:

النقطة الأولى: في أهمية عمل التّجار والصّناع بالنسبة للمجتمع.

النقطة الثانية: في وجوب حماية هذه الطبقة.

النقطة الثالثة: في مراقبة أعمالها منعاً للإحتكار. وفيما يلي تفصيل الكلام عن كل ذلك.

فبالنسبة للنقطة الاولى يقول عليه السلام:

فإِنَّهُمْ مَوَادُّ الْمَنَافِعِ، وَأَسْبَابُ الْمَرَافِقِ (١) وَجُلَابُهَا مِنَ
الْمَبَاعِدِ وَالْمَطَارِحِ فِي بَرِّكَ وَبَحْرِكَ، وَسَهْلِكَ وَجَبَلِكَ،
وَحَيْثُ لَا يَلْتَنُّمُ النَّاسُ لِمَوَاضِعِهَا (٢) وَلَا يَجْتَرُّونَ عَلَيْهَا،
فإِنَّهُمْ سِلْمٌ (٣) لَا تُخَافُ بَائِقَتُهُ (٤) وَصُلْحٌ لَا تُخْشَى غَائِلَتُهُ
(كتاب ٥٣)

بواسطة التّجار يمكن نقل السلع المحليّة الزائدة عن
حاجات السّكان الى أماكن أخرى، ومبادلتها بسلعٍ غيرها
تحتاجها البلاد، وهذا أهم عمل يقومون به إذ بواسطة
تنشط الزراعة والصّناعة معاً، لأنّ الزّارع يطمئن حينئذ
الى سهولة تصريف محصوله، والصّانع يحصل على
مواد جديدة يفتقدها في بلاده فيصنع منها أشياء مختلفة
ويعيدها الى التّاجر الذي يتولّى تصريفها داخل البلاد أو
يعاد تصديرها الى الخارج. وهكذا يتبين معنا كيف تزدهر
الصّناعة والزّراعة بازدهار التّجارة.

(١) المَرَافِق: ما ينتفع به من الادوات والانية.

(٢) لا يَلْتَنُّمُ النَّاسُ لِمَوَاضِعِهَا أي: لا يمكن التّنام الناس
واجتماعهم في مواضع تلك المرافق من تلك الامكنة.

(٣) أنهم سِلْمٌ: أي أن التّجار والصّناع مسالمون.

(٤) البائقة: الداهية.

ومع كثرة فوائد هذه الطبقة وأهميتها فانها لا تشكل أي خطر على نظام الحكم أو الحاكم، إذ إن طبيعة عملها لا تسمح لها بالتدخل في شؤون البلاد السياسية أو العسكرية، وهذا بخلاف طبقة الوزراء أو الجند مثلاً، فانهما ضرورة بالنسبة للمجتمع ولكنهما تشكلان خطراً جسيماً فيما لو استفحت فيهما فكرة التمرد والإنشقاق.

والنقطة الثانية من حديث الإمام عليه السلام عن هذه الطبقة هي في وجوب حمايتها، فالتاجر تقتضي طبيعة عمله أن يسافر كثيراً ويتنقل من بلد لآخر، ولتسهيل هذا الأمر عليه لا بد من تأمين طرق تنقله وحمايتها من اللصوص وقطاع الطرق وإلا لأصبح السفر عليه مستحيلاً، وكذلك يجب أن تؤمن له الحماية الكافية حتى داخل بلاده لأنه بحاجة إليها أيضاً، وهذا معنى قوله عليه السلام:

ثُمَّ اسْتَوْصِ بِالتُّجَّارِ وَذَوِي الصَّنَاعَاتِ، وَأَوْصِ بِهِمْ خَيْرًا: الْمُقِيمِ مِنْهُمْ، وَالمُضْطَّرِّ بِمَالِهِ (١) وَالمُتَرَفِّقِ (٢) بِبَدَنِهِ، فَإِنَّهُمْ مَوَادُّ المَنَافِعِ، وَأَسْبَابُ المَرَافِقِ وَجُلَابُهَا مِنَ المَبَاعِدِ وَالمَطَارِحِ فِي بَرِّكَ وَبَحْرِكَ، وَسَهْلِكَ وَجَبْلِكَ، وَحَيْثُ لَا

(١) المضطرب بماله: المتردد به بين البلدان.

(٢) المترفق: المكتسب.

يَلْتَنِّمُ النَّاسُ لِمَوَاضِعِهَا (١) وَلَا يَجْتَرِئُونَ عَلَيْهَا، فَإِنَّهُمْ سِلْمٌ
لَا تُخَافُ بِإِقْتَهُ وَصُلْحٌ لَا تُخْشَى غَائِلْتَهُ، وَتَفَقَّدُ أُمُورَهُمْ
بِحَضْرَتِكَ وَفِي حَوَاشِي بِلَادِكَ (كتاب ٥٣)

وأما النقطة الثالثة: فهي في وجوب مراقبة هذه الطبقة منعا
للإحتكار. وهذا هو الخطر الوحيد الذي يجب التحرز منه
من قبل هذه الطبقة، وهو أن يتحكّم فيها الجشع وتستولي
عليها العقلية التجارية، فتتسى حينئذ الدين والأخلاق
والرافة بالناس ويصبح همّها في تحقيق الثروة في أقصر
وقت ممكن بأي طريق كان، حتى ولو بواسطة إحتكار
المنافع والموادّ الضرورية للناس وتخزينها الى مدة معينة،
بحيث تتحكّم في بيعها بالأسعار التي تريدها، والتي يعجز
عنها الكثير من الناس. وقد تتلاعب بالموازين بحيث لا
يستوفي المشتري حقه بتمامه.

ولهذا يجب مراقبة هذه الطبقة باستمرار لمنعها من
الإحتكار أو التلاعب بالموازين، فاذا ما تأكد الحاكم من
وجود إحتكار لبعض السلع الضرورية فان عليه إجبار
المحتكر على طرحها في الأسواق فوراً، وبسعر يفرضه
الحاكم بنفسه ويُرَاعِي فيه حقوق كل من الطرفين، البائع
والمشتري، فاذا ما عاد البائع الى الإحتكار ثانية فان

(١) لا يلتئم الناس لمواضعها أي: لا يمكن التئام الناس
واجتماعهم في مواضع تلك المرافق من تلك الامكنة.

الحاكم لا يكتفي هذه المرة بإجباره على البيع، بل عليه أن ينكّل به ويعاقبه كيلا يعود الى مثل ذلك، يقول عليه السلام في إيضاح هذا الأمر:

وَاعْلَمْ مَعَ ذَلِكَ أَنَّ فِي كَثِيرٍ مِنْهُمْ ضَيْقاً فَاحِشاً، وَشُحّاً قَبِيحاً، وَاحْتِكَاراً لِلْمَنَافِعِ، وَتَحَكُّماً فِي الْبِيَعَاتِ، وَذَلِكَ بَابُ مَضَرَّةٍ لِلْعَامَّةِ، وَعَيْبٌ عَلَى الْوُلَاةِ، فَمَنْعٌ مِنَ الْأَحْتِكَارِ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مَنَعَ مِنْهُ. وَلْيَكُنِ الْبَيْعُ بَيْعاً سَمِحاً بِمَوَازِينِ عَدْلٍ، وَأَسْعَارٍ لَا تُجْحِفُ بِالْفَرِيقَيْنِ مِنَ الْبَائِعِ وَالْمُبْتَاعِ فَمَنْ قَارَفَ (١) حُكْرَةً بَعْدَ نَهْيِكَ إِيَّاهُ فَنَكَّلْ وَعَاقِبْ فِي غَيْرِ إِسْرَافٍ (كتاب ٥٣)

ويجب أن نشير هنا الى انّ كلام الإمام عليه السلام في هذه الفقرة الأخيرة انما يختصّ بالتّجار، ولا يشمل الفئة الثانية من هذه الطبقة أي الصّناع.

(١) قارف: أي خالط.

الطبقة السابعة: الطبقة السفلى

لقد أولى الإمام عليه السلام هذه الطبقة شديد الإهتمام، وذلك لأنها أساس المجتمع فهو يقوم عليها، وصلاحه لا يُعرف الا بصلاحها. وحديث الإمام عليه السلام عن هذه الطبقة في نهج البلاغة يتناول النقاط التالية:

أولاً: تعداد أصناف هذه الطبقة.

ثانياً: في كيفية معاملة الحاكم لها.

وثالثاً: في ضمان معيشتها وتأمينها.

ومن خلال دراستنا لهذه النقاط سوف يتبين لنا كيف أن الإمام عليه السلام قد استوعب بشكل تام أحوال هذه الطبقة والتفت إلى وجوب رعايتها والإعتناء بها.

أولاً: أصناف الطبقة السفلى.

يعدّد عليه السلام أصناف هذه الطبقة في عهده للأشتر حين يوصيه بقوله:

ثُمَّ اللّٰهُ اللّٰهُ فِي الطَّبَقَةِ السُّفْلَىٰ مِنَ الَّذِينَ لَا حِيلَةَ لَهُمْ
وَالْمَسَاكِينَ وَالْمُحْتَاجِينَ وَأَهْلِ الْبُؤْسَىٰ وَالزَّمْنَىٰ (١) فَإِنَّ

(١) الزمّنى بفتح أو له: جمع زمين وهو المصاب بالزمانة بفتح الزاي أي العاهة، يريد أرباب العاهات المانعة لهم عن الاكتساب.

فِي هَذِهِ الطَّبَقَةِ قَانِعاً وَمُعْتَرِياً... وَتَعَهَّدُ أَهْلَ الْيَتِيمِ وَذَوِي
الرِّقَّةِ فِي السَّنِّ (١) مِمَّنْ لَا حِيلَةَ لَهُ (كتاب ٥٣)

فهذه هي اصناف الطبقة السفلى من الناس: الذين لا يستطيعون العمل لعاهة أو كبر سن يُضعف البنية ويذهب بالقوى، أو اليتيم في الصغر مع فقدان الكافل والمعيل. ومن اصناف هذه الطبقة أيضا اولئك الذين يستطيعون العمل او يعملون، ولكن ما ينتجونه لا يقوم باحتياجاتهم واحتياجات من يعيلونه.

ثانيا: في طريقة معاملة الطبقة السفلى.

يُوصِي عَلَيْهِ السَّلَامُ بِحُسْنِ مَعَامَلَةِ هَذِهِ الطَّبَقَةِ وَمِرَاعَاةِ
أَحْوَالِهَا وَظُرُوفِهَا، وَفِيمَا يَلِي نَنْقُلُ بَعْضَ الْفَقَرَاتِ مِنْ
عَهْدِهِ لِلأَشْتَرِ حِينَ يُوْصِيهِ بِهَذِهِ الطَّبَقَةِ، فَكَانَ مِنْ جُمْلَةِ
مَا قَالَه:

وَتَعَهَّدُ أَهْلَ الْيَتِيمِ وَذَوِي الرِّقَّةِ فِي السَّنِّ مِمَّنْ لَا حِيلَةَ لَهُ،
وَلَا يَنْصِبُ لِلْمَسْأَلَةِ نَفْسَهُ، ... وَاجْعَلْ لِذَوِي الْحَاجَاتِ
مِنْكَ قِسْمًا تُفَرِّغُ لَهُمْ فِيهِ شَخْصَكَ، وَتَجْلِسُ لَهُمْ مَجْلِسًا
عَامًّا، فَتَتَوَاضَعُ فِيهِ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَكَ، وَتُقْعِدُ عَنْهُمْ

(١) ذوو الرقّة في السن: المتقدمون فيه.

جُنْدَكَ (١) وَأَعْوَانَكَ مِنْ أْحْرَاسِكَ وَشُرَطِكَ حَتَّى يُكَلِّمَكَ
مُتَكَلِّمُهُمْ غَيْرَ مُتَعَتِّعٍ (٢) فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْهِ
السَّلَامُ يَقُولُ فِي غَيْرِ مَوْطِنٍ «لَنْ تُقَدَّسَ أُمَّةٌ لَا يُؤْخَذُ
لِلضَّعِيفِ فِيهَا حَقُّهُ مِنَ الْقَوِيِّ غَيْرَ مُتَعَتِّعٍ». ثُمَّ اخْتَمَلَ
الْخُرْقَ (٣) مِنْهُمْ وَالْعِيَّ وَنَحَّ عَنْكَ الضَّيِّقَ وَالْأَنْفَ يَبْسُطُ
اللَّهُ عَلَيْكَ بِذَلِكَ أَكْنَافَ رَحْمَتِهِ وَيُوجِبُ لَكَ ثَوَابَ طَاعَتِهِ،
وَأَعْطِيَ مَا أُعْطِيَتْ هَنْبِيئاً وَامْنَعُ فِي إِجْمَالٍ (٤) وَإِعْذَارٍ
(كتاب ٥٣)

معاملة في منتهى الإنسانية تلك التي يمنحها الإمام عليه
السَّلَامُ لهذه الطبقة، فأبي تواضع هو أن يبحث الحاكم
بنفسه عن الأيتام والضعفاء الذين لا يُظهرون حقيقة حالهم
وفقرهم، فيواسيهم ويُحسن إليهم، ان ذلك في منتهى الكرامة
الانسانية. ثم يأمر عليه السَّلَامُ بإلغاء جميع الفواصل التي
تمنع أصناف هذه الطبقة من الوصول للحاكم، اذ ان لهم

(١) تُقْعِدُ عَنْهُمْ جُنْدَكَ: تأمر بأن يقعد عنهم ولا يتعرض لهم
جندك

(٢) التمتع في الكلام: التردد فيه من عجز وعي، والمراد غير
خائف تعبيراً باللائم.

(٣) الخرق بالضم: العنف ضد الرفق.

(٤) امنع في إجمال وإعذار: وإذا منعت فامنع بلطف وتقديم
عذر.

بلا شك حوائج ومطالب لا يقضيها إلا الحاكم بشخصه، كما قد يكون عندهم شكاوى ومظالم عند بعض ذوي الشأن فلا يتمكنون من البوح بها وتحصيلها إلا عنده. ولهذا عليه ان يفرغ نفسه في وقت معين ويستمع فيه إلى شكاوى هذه الطبقة وإحتياجاتها.

ويجب هنا ان تُعطى لهم الحرية التامة في الكلام، فيجب على الحاكم تهيئة الأجواء المناسبة لذلك، وهو أمر لا يكون الا بإبعاد الجنود والحرس حتى تذهب الخشية من النفوس، وإخلاء المكان من الأعوان لأن مظالم هؤلاء قد تكون عندهم.

وفي حال قضاء حوائجهم يجب على الحاكم ان لا يمن عليهم بها، بل عليه أن يشعرهم بان ذلك من واجباته وأقل ما يمكن القيام به لأجلهم. واما في حال عدم تلبية ما جاؤوا لإجله فان من واجبه أن يردّهم ردّاً لطيفاً لا يُسيء لهم ولا يذهب بماء الوجه. والقيام بكل ذلك في سبيل هذه الطبقة يتطلّب من الحاكم الكثير من الصبر والتواضع وسعة الصدر، وكلّه يهون عند الجزاء الذي يتلقاه مقابل عمله. والإمام عليه السلام يؤكد على صعوبة هذا الأمر حين يقول بعد كل ما تقدّم:

وَذَلِكَ عَلَى الْوُلَاةِ ثَقِيلٌ، وَالْحَقُّ كُلُّهُ ثَقِيلٌ، وَقَدْ يُخَفِّفُهُ

اللَّهُ عَلَى أَقْوَامٍ طَلَبُوا الْعَاقِبَةَ فَصَبَرُوا أَنْفُسَهُمْ، وَوَتَّقُوا
بِصِدْقِ مَوْعُودِ اللَّهِ لَهُمْ (كتاب ٥٣)

ويقول أيضاً:

يَبْسُطِ اللَّهُ عَلَيْكَ بِذَلِكَ أَكْنَافَ (١) رَحْمَتِهِ وَيُوجِبُ لَكَ
ثَوَابَ طَاعَتِهِ (كتاب ٥٣)

فالمهمة صعبة، ولكن بمقدار صعوبتها يكون لطف الله
لإنجازها، ويكون الثواب الذي يقابلها. وهناك طائفة من
الطبقة السفلى لا تستطيع الوصول الى الحاكم، وذلك لوجود
عقبات لا تتمكن من تخطيها، فمن أجل ذلك يجب عليه ان
يكلّف من يقوم بالبحث عن هذه الطائفة وتسهيل أمورها،
وهذا ما يشير له الإمام عليه السلام في تنمة عهده:

وَتَفَقَّدُ أُمُورَ مَنْ لَا يَصِلُ إِلَيْكَ مِنْهُمْ مِمَّنْ تَقْتَحِمُهُ الْعُيُونُ
(٢) وَتَحْقِرُهُ الرَّجَالُ، فَفَرِّغْ لِأَوْلِيكَ ثِقَّتَكَ مِنْ أَهْلِ الْخَشْيَةِ
وَالْتَوَاضِعِ، فَلْيَرَفَعْ إِلَيْكَ أُمُورَهُمْ، ثُمَّ اْعْمَلْ فِيهِمْ بِالْإِعْذَارِ
إِلَى اللَّهِ تَعَالَى يَوْمَ تَلْقَاهُ، فَإِنَّ هَوْلَاءَ مِنْ بَيْنِ الرَّعِيَّةِ
أَحْوَجُ إِلَى الْإِنْصَافِ مِنْ غَيْرِهِمْ، وَكُلُّ فَاَعْذِرْ إِلَى اللَّهِ
تَعَالَى فِي تَأْذِيَةِ حَقِّهِ إِلَيْهِ (كتاب ٥٣)

(١) أكناف الرحمة: أطرافها.

(٢) صوافي الاسلام: جمع صافية، وهي أرض الغنيمة

ثالثاً: في ضمان معيشة هذه الطبقة.

إن ضمان معيشة الطبقة السفلى يرتكز على مبدئين: أحدهما مبدأ التكافل الإجتماعي، والآخر مبدأ المشاركة في موارد الدولة. فبالنسبة لمبدأ التكافل الاجتماعي فإن معناه كفالة المسلمين لبعضهم البعض، فإذا ما وُجدت زيادة في المعاش لدى بعض الأفراد بينما يشكو البعض الآخر من الفاقة وإنعدام أشد الحاجات إلحاحاً، فإن على الفريق الأول إقتطاع بعض ما يزيد عنه لإعالة الفريق الثاني، وبهذا يقول عليه السلام:

إِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ فَرَضَ فِي أَمْوَالِ الْأَغْنِيَاءِ أَقْوَاتَ الْفُقَرَاءِ،
فَمَا جَاعَ فَقِيرٌ إِلَّا بِمَا مَنَعَ بِهِ غَنِيٌّ، وَاللَّهُ تَعَالَى سَائِلُهُمْ
عَنْ ذَلِكَ (حكمة ٣١٩)

إِنَّ الْمِسْكِينَ رَسُولُ اللَّهِ، فَمَنْ مَنَعَهُ فَقَدْ مَنَعَ اللَّهَ، وَمَنْ
أَعْطَاهُ فَقَدْ أَعْطَى اللَّهَ (حكمة ٢٩٥)

والدولة هي صاحبة الحق في الإشراف على تطبيق مبدأ التكافل الاجتماعي، فتنظر في حاجة الأفراد العاجزين ثم تفرض على القادرين مقدار ما يسد تلك الحاجة. وهذه الحاجة يحددها قول الامام: «فَمَا جَاعَ فَقِيرٌ إِلَّا بِمَا مَنَعَ بِهِ غَنِيٌّ». فكفالة الأفراد لبعضهم البعض إنما تقوم بسدّ الحاجات الضرورية والملحة، والتي يستلزم عدم قضائها

جوع المكفولين.

أما بالنسبة لمبدأ المشاركة في موارد الدولة، وهو ما يسمّى في العصر الحديث بالضمان الإجتماعي فهو يؤمن للفرد المحتاج ما يزيد عن حاجاته الضرورية، بل يضمن له معيشة لائقة على مستوى معيشة سائر أفراد المجتمع. وبهذا يوصي الإمام عليه السّلام بقوله:

وَاحْفَظْ لِلَّهِ مَا اسْتَحْفَظَكَ مِنْ حَقِّهِ فِيهِمْ، وَاجْعَلْ لَهُمْ قِسْماً مِنْ بَيْتِ مَالِكَ، وَقِسْماً مِنْ غَلَّتِ صَوَافِي الْإِسْلَامِ (١) فِي كُلِّ بَلَدٍ، فَإِنَّ لِلْأَقْصَى مِنْهُمْ مِثْلَ الَّذِي لِلْأَدْنَى، وَكُلُّ قَدٍ اسْتُرِعِيَ حَقَّهُ (كتاب ٥٣)

فالطبقة السّفلى التي لا تستطيع تأمين معيشتها لها حقّ بيت مال المسلمين، وهو كل ما يدخل الدولة من موارد فتدفع إليهم منه رواتب محدّدة تؤمّن لهم الحياة اللائقة، هذا بالإضافة الى مشاركتهم في مشاعات الدولة.

وأخيراً، يجب أن نشير الى أن فكرة الضّمان الاجتماعي هي آخر ما توصلت اليه حضارة القرن العشرين، وتعتبر هذه الفكرة من مفاخر الإنسانيّة الحديثة. ولكن هذه الفكرة قد أدركها عبقرى الإسلام عليّ عليه السّلام وطبّقها على مجتمعه منذ قرون طويلة. ومع ذلك يبقى هناك فارق

(١) صوافي الاسلام: جمع صافية، وهي أرض الغنيمة

هام بين الضمان الإجتماعي في العصر الحديث وبين ما قرّره وطبّقه عليّ عليه السّلام، إذ إنّ ضمان معيشة الفرد بمفهوم المجتمعات الحديثة إنّما هو من باب الشفقة والإحسان، بينما يعتبره عليّ عليه السّلام حقاً ثابتاً له، فاذا ما أعطي هذا الحق فإن ذلك يكون دون أي تمنّ أو إفتخار، واما اذا لم يعط له فحقه ثابت في القيام بالسّيف من اجل الوصول اليه.

وبهذا نأتي الى ختام كلامنا عن موضوع الطبقات الاجتماعية، بحثنا المقبل نتناول فيه موضوع «الرّسل والرّسالات» في نهج البلاغة، وعلى الله التوفيق انه حسبنا ونعم الوكيل.

الفهرس الموضوعي

لكلمات نهج البلاغة الواردة في هذا الكتاب

تمهيد

فَالْقُرْآنُ أَمْرٌ زَاجِرٌ، وَصَامِتٌ نَاطِقٌ، حُجَّةُ اللَّهِ عَلَى خَلْقِهِ،
أَخَذَ عَلَيْهِمْ مِيثَاقَهُ، وَارْتَهَنَ عَلَيْهِ أَنْفُسَهُمْ، أَتَمَّ نُورَهُ، وَأَكْرَمَ
بِهِ دِينَهُ (خطبة ١٨٣)

ذَلِكَ الْقُرْآنُ فَاسْتَنْطِقُوهُ، وَلَنْ يَنْطِقَ، وَلَكِنْ أَخْبِرْكُمْ عَنْهُ
(خطبة ١٥٨)

الطبقية والمجتمع

وَاعْلَمْ أَنَّ الرَّعِيَّةَ طَبَقَاتٌ لَا يَصْلُحُ بَعْضُهَا إِلَّا بِبَعْضٍ، وَلَا
غِنَى بِبَعْضِهَا عَنْ بَعْضٍ (رسالة ٥٣)

الصراع الطبقي

إِنَّمَا فَرَّقَ بَيْنَهُمْ مَبَادِيءُ طِينِهِمْ (خطبة ٢٣٣)

قَدْرُ الرَّجُلِ عَلَى قَدْرِ هِمَّتِهِ (حكمة ٣٢)

آلَةُ الرَّيَاسَةِ سَعَةُ الصَّدْرِ (حكمة ١٦٦)

الْعِلْمُ دِينٌ يُدَانُ بِهِ، بِهِ يَكْسِبُ الْإِنْسَانُ الطَّاعَةَ فِي حَيَاتِهِ
(حكمة ١٣٩)

قِيمَةُ كُلِّ امْرِئٍ مَا يُحْسِنُهُ (حكمة ٧٦)

وَإِنَّمَا أَنْتُمْ إِخْوَانٌ عَلَى دِينِ اللَّهِ، مَا فَرَّقَ بَيْنَكُمْ إِلَّا خُبْتُ
السَّرَائِرَ، وَسُوءُ الضَّمَائِرِ (خطبة ١١٢)

وَاعْلَمُوا أَنَّ مَا نَقَصَ مِنَ الدُّنْيَا وَزَادَ فِي الْآخِرَةِ خَيْرٌ مِمَّا
نَقَصَ مِنَ الْآخِرَةِ وَزَادَ فِي الدُّنْيَا: فَكَمْ مِنْ مَنْقُوصٍ رَابِحٍ
وَمَزِيدٍ خَاسِرٍ (خطبة ١١٣)

مَنْ عَظُمَتِ الدُّنْيَا فِي عَيْنِهِ، وَكَبُرَ مَوْقِعُهَا مِنْ قَلْبِهِ، آثَرَهَا
عَلَى اللَّهِ، فَانْقَطَعَ إِلَيْهَا، وَصَارَ عَبْدًا لَهَا (خطبة ١٦٠)

أَنَّ الدُّنْيَا دَارٌ بَلِيَّةٌ لَمْ يَفْرُغْ صَاحِبُهَا قَطُّ فِيهَا سَاعَةً إِلَّا كَانَتْ
فَرُغَتْهُ ٣ عَلَيْهِ حَسْرَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ (كتاب ٥٩)

طُوبَى لِلزَّاهِدِينَ فِي الدُّنْيَا، الرَّاغِبِينَ فِي الْآخِرَةِ (كتاب
٩٩)

مَنْ زَهَدَ فِي الدُّنْيَا اسْتَهَانَ بِالمُصِيبَاتِ (حكمة ٢٧)

القنَاعَةُ مَالٌ لَا يَنْفَدُ (حكمة ٥٢)

كَفَى بِالقنَاعَةِ مُلْكَاً (حكمة ٢١٩)

لَا كَنْزَ أَغْنَى مِنَ القنَاعَةِ، وَلَا مَالٌ أَذْهَبَ لِلْفَاقَةِ مِنَ الرِّضَى
بِالقُوتِ (حكمة ٣٦٠)

وسئل عليه السلام عن قوله تعالى: فَأُنْحِيْنَهُ حَيَاةً طَيِّبَةً

فَقَالَ: هِيَ الْقَنَاعَةُ (حكمة ٢٢٠)

فَالْمُتَّقُونَ فِيهَا (أَي فِي الدُّنْيَا) هُمْ أَهْلُ الْفَضَائِلِ (خطبة ١٩٣)

فَإِنَّ تَقْوَى اللَّهِ دَوَاءٌ دَاءِ قُلُوبِكُمْ، وَبَصَرٌ عَمَى أَعْيُنِكُمْ، وَشِفَاءٌ مَرَضِ أَجْسَادِكُمْ، وَصَلَاحٌ فَسَادِ صُدُورِكُمْ، وَطُهْرٌ دَنَسِ أَنْفُسِكُمْ، وَجِلَاءٌ عَشَا أَبْصَارِكُمْ، وَأَمْنٌ فَرَعَ جَاشِكُمْ وَضِيَاءٌ سَوَادِ ظُلْمَتِكُمْ (خطبة ١٩٨)

فَإِنَّ تَقْوَى اللَّهِ مِفْتَاحُ سَدَادٍ، وَذَخِيرَةُ مَعَادٍ، وَعِثْقٌ مِنْ كُلِّ مَلَكَةٍ وَنَجَاةٌ مِنْ كُلِّ هَلَكَةٍ بِهَا يَنْجَحُ الطَّالِبُ، وَيَنْجُوا الْهَارِبُ، وَتُنَالُ الرَّغَائِبُ (خطبة ٢٢٩)

أَوْصِيكُمْ، عِبَادَ اللَّهِ، بِتَقْوَى اللَّهِ الَّتِي هِيَ الزَّادُ وَبِهَا الْمَعَادُ (خطبة ١١٣)

أَوْصِيكُمْ بِتَقْوَى اللَّهِ، فَإِنَّهَا خَيْرُ مَا تَوَاصَى الْعِبَادُ بِهِ، وَخَيْرُ عَوَاقِبِ الْأُمُورِ عِنْدَ اللَّهِ (خطبة ١٧٣)

أَوْصِيكُمْ عِبَادَ اللَّهِ بِتَقْوَى اللَّهِ، فَإِنَّهَا حَقُّ اللَّهِ عَلَيْكُمْ، وَالْمُوجِبَةُ عَلَى اللَّهِ حَقِّكُمْ (خطبة ١٩١)

وَاعْلَمْ يَا بُنَيَّ، أَنَّ أَحَبَّ مَا أَنْتَ آخِذٌ بِهِ إِلَيَّ مِنْ وَصِيَّتِي تَقْوَى اللَّهِ (خطبة ٣١)

التقسيم الرئيسي لطبقات المجتمع الإسلامي

فَأَمْسَكْتُ يَدِي حَتَّى رَأَيْتُ رَاجِعَةَ النَّاسِ قَدْ رَجَعَتْ عَنِ
الإِسْلَامِ، يَدْعُونَ إِلَيَّ مَحْقٍ دِينَ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وآلِهِ فَخَشَيْتُ إِنْ لَمْ أَنْصُرِ الإِسْلَامَ أَهْلُهُ أَنْ أَرَى فِيهِ ثَلَمًا
أَوْ هَذْمًا، تَكُونُ الْمُصِيبَةُ بِهِ عَلَيَّ أَعْظَمَ مِنْ فَوْتِ وَلَايَتِكُمْ

(كتاب ٦٢)

وَإِنِّي إِلَى لِقَاءِ اللَّهِ لَمُشْتَاقٌ، وَلِحُسْنِ ثَوَابِهِ لَمُنْتَظِرٌ رَاجٍ،
وَلَكِنِّي آسَى أَنْ يَلِيَ أَمْرَ هَذِهِ الأُمَّةِ سُفَهَاؤُهَا وَفُجَّارُهَا،
فَيَتَّخِذُوا مَالَ اللَّهِ دُولًا وَعِبَادَهُ خَوْلًا وَالصَّالِحِينَ حَرْبًا
وَالفَاسِقِينَ حِزْبًا (كتاب ٦٢)

لَا بُدَّ لِلنَّاسِ مِنْ أَمِيرٍ بَرٍّ أَوْ فَاجِرٍ، يَعْمَلُ فِي إِمْرَتِهِ الْمُؤْمِنُ،
وَيَسْتَمْتَعُ فِيهَا الكَافِرُ، وَيُبْلَغُ اللَّهُ فِيهَا الأَجَلَ، وَيُجْمَعُ بِهِ
الْفِيءُ، وَيُقَاتَلُ بِهِ العَدُوُّ، وَتَأْمَنُ بِهِ السُّبُلُ، وَيُؤْخَذُ بِهِ
لِلضَّعِيفِ مِنَ القَوِيِّ، حَتَّى يَسْتَرِيحَ بَرٌّ، وَيُسْتَرَاخَ مِنْ فَاجِرٍ

(خطبة ٣٠)

أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ لِي عَلَيْكُمْ حَقًّا، وَلَكُمْ عَلَيَّ حَقٌّ، فَأَمَّا حَقُّكُمْ
عَلَيَّ: فَالنَّصِيحَةُ لَكُمْ، وَتَوْفِيرُ فَيِّكُمْ عَلَيْكُمْ، وَتَعْلِيمُكُمْ كَيْلًا
تَجْهَلُوا، وَتَأْدِيبُكُمْ كَيْمَا تَعْلَمُوا. وَأَمَّا حَقِّي عَلَيْكُمْ: فَالْوَفَاءُ
بِالبَيْعَةِ، وَالنَّصِيحَةُ فِي المَشْهَدِ وَالمَغِيبِ، وَالإِجَابَةُ حِينَ
أَدْعُوكُمْ، وَالطَّاعَةُ حِينَ أَمُرُكُمْ (خطبة ٣٣)

أَمَّا بَعْدُ، فَقَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِي عَلَيْكُمْ حَقًّا بِوِلَايَةِ أَمْرِكُمْ، وَلَكُمْ عَلَيَّ مِنَ الْحَقِّ مِثْلُ الَّذِي لِي عَلَيْكُمْ (خطبة ٢١٦)

وَأَعْظَمُ مَا افْتَرَضَ سُبْحَانَهُ مِنْ تِلْكَ الْحُقُوقِ حَقُّ الْوَالِي عَلَى الرَّعِيَّةِ، وَحَقُّ الرَّعِيَّةِ عَلَى الْوَالِي، فَرِيضَةٌ فَرَضَهَا اللَّهُ سُبْحَانَهُ لِكُلِّ عَلَى كُلِّ، فَجَعَلَهَا نِظَامًا لِأُلْفَتِهِمْ، وَعِزًّا لِدِينِهِمْ، فَلَيْسَتْ تَصْلُحُ الرَّعِيَّةُ إِلَّا بِصَلَاحِ الْوِلَاةِ، وَلَا تَصْلُحُ الْوِلَاةُ إِلَّا بِاسْتِقَامَةِ الرَّعِيَّةِ (خطبة ٢١٦)

فَإِذَا أَدَّتِ الرَّعِيَّةُ إِلَى الْوَالِي حَقَّهُ، وَأَدَّى الْوَالِي إِلَيْهَا حَقَّهَا، عَزَّ الْحَقُّ بَيْنَهُمْ، وَقَامَتْ مَنَاهِجُ الدِّينِ، وَاعْتَدَلَتْ مَعَالِمُ الْعَدْلِ، وَجَرَتْ عَلَى أَذْلَالِهَا السُّنَنُ فَصَلَحَ بِذَلِكَ الزَّمَانُ، وَطُمِعَ فِي بَقَاءِ الدَّوْلَةِ، وَيَسَّتْ مَطَامِعُ الْأَعْدَاءِ. وَإِذَا غَلَبَتِ الرَّعِيَّةُ وَالْيَهَا، أَوْ أَجْحَفَ الْوَالِي بِرَعِيَّتِهِ اخْتَلَفَتْ هُنَالِكَ الْكَلِمَةُ، وَظَهَرَتْ مَعَالِمُ الْجَوْرِ، وَكَثُرَ الْإِدْغَالُ فِي الدِّينِ، وَتُرِكَتْ مَحَاجُّ السُّنَنِ فَعَمِلَ بِالْهَوَى، وَعُطِّلَتِ الْأَحْكَامُ، وَكَثُرَتْ عِلَلُ النُّفُوسِ، فَلَا يُسْتَوْحَشُ لِعَظِيمِ حَقِّ عُطْلٍ، وَلَا لِعَظِيمِ بَاطِلِ فِعْلٍ! فَهُنَالِكَ تَذِلُّ الْأَبْرَارُ، وَتَعِزُّ الْأَشْرَارُ، وَتَعْظُمُ تَبِعَاتُ اللَّهِ عِنْدَ الْعِبَادِ. (خطبة ٢١٦)

فَأَمَّا حَقُّكُمْ عَلَيَّ: فَالْنَّصِيحَةُ لَكُمْ، وَتَوْفِيرُ فَيْئِكُمْ عَلَيْكُمْ، وَتَعْلِيمُكُمْ كَيْلًا تَجْهَلُوا، وَتَأْدِيبُكُمْ كَيْمَا تَعْلَمُوا (خطبة ٣٣)

لَيْسَ عَلَى الْإِمَامِ إِلَّا مَا حُمِّلَ مِنْ أَمْرِ رَبِّهِ: الْإِبْلَاغُ فِي

الْمَوْعِظَةِ، وَالْاجْتِهَادُ فِي النَّصِيحَةِ، وَالْإِحْيَاءُ لِلسُّنَّةِ، وَإِقَامَةُ
الْحُدُودِ عَلَى مُسْتَحَقِّيهَا، وَإِصْدَارُ السُّهُمَانِ عَلَى أَهْلِهَا (خطبة
١٠٣)

لَكُمْ عَلَيْنَا الْعَمَلُ بِكِتَابِ اللَّهِ وَسِيرَةِ رَسُولِهِ، وَالْقِيَامُ بِحَقِّهِ،
وَالنَّعْشُ لِسُنَّتِهِ (خطبة ١٦٩)

أَيُّهَا النَّاسُ، إِنِّي، وَاللَّهِ، مَا أَحْتَكُمُ عَلَى طَاعَةِ إِلَّا وَأَسْبِقُكُمْ
إِلَيْهَا، وَلَا أَنَهَاكُمْ عَنْ مَعْصِيَةِ إِلَّا وَأَتْنَاهِي قَبْلَكُمْ عَنْهَا
(خطبة ١٧٥)

إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى فَرَضَ عَلَى أُمَّةِ الْعَدْلِ أَنْ يُقَدِّرُوا أَنْفُسَهُمْ
بِضَعْفَةِ النَّاسِ، كَيْلًا يَتَّبِعُ بِالْفَقِيرِ فَقْرُهُ (خطبة ٢٠٩)

أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ حَقًّا عَلَى الْوَالِي الْأَيْغِيرَهُ عَلَى رَعِيَّتِهِ فَضْلٌ
نَالَهُ، وَلَا طَوْلٌ خُصَّ بِهِ، وَأَنْ يَزِيدَهُ مَا قَسَمَ اللَّهُ لَهُ مِنْ
نِعْمِهِ دُنُوءًا مِنْ عِبَادِهِ، وَعَطْفًا عَلَى إِخْوَانِهِ. إِلَّا وَإِنَّ لَكُمْ
عِنْدِي إِلَّا أَلْتَجِزَ دُونَكُمْ سِرًّا إِلَّا فِي حَرْبٍ، وَلَا أَطُوي
دُونَكُمْ أَمْرًا إِلَّا فِي حُكْمٍ، وَلَا أُؤَخِّرَ لَكُمْ حَقًّا عَنْ مَحَلِّهِ،
وَلَا أَقْفَ بِهِ دُونَ مَقْطَعِهِ وَأَنْ تُكُونُوا عِنْدِي فِي الْحَقِّ سَوَاءً
(كتاب ٥٠)

فَإِذَا فَعَلْتُ ذَلِكَ وَجَبَتْ لِي عَلَيْكُمْ النُّعْمَةُ، وَلِي عَلَيْكُمْ الطَّاعَةُ
(كتاب ٥٠)

وَأَمَّا حَقِّي عَلَيْكُمْ: فَالْوَفَاءُ بِالْبَيْعَةِ، وَالنَّصِيحَةُ فِي الْمَشْهَدِ

وَالْمَغِيبِ، وَالْإِجَابَةُ حِينَ أَدْعُوكُمْ، وَالطَّاعَةَ حِينَ أَمْرُكُمْ
(خطبة ٣٣)

وَلِي عَلَيْكُمْ الطَّاعَةَ، وَالْأَلَّا تَنْكُصُوا عَنْ دَعْوَةٍ، وَلَا تُفَرِّطُوا
فِي صَلَاحٍ، وَأَنْ تَخُوضُوا الْغَمَرَاتِ إِلَى الْحَقِّ (كتاب ٣٩)
لَكَ أَنْ تُشِيرَ عَلَيَّ وَأَرَى، فَإِنْ عَصَيْتُكَ فَأَطِئْنِي (حكمة
٣١٢)

لَا طَاعَةَ لِمَخْلُوقٍ فِي مَعْصِيَةِ الْخَالِقِ (حكمة ١٥٥)
وَإِنَّ عَمَلَكَ لَيْسَ لَكَ بِطُعْمَةٍ وَلَكِنَّهُ فِي عُنُقِكَ أَمَانَةٌ، وَأَنْتَ
مُسْتَرْعَى لِمَنْ فَوْقَكَ، لَيْسَ لَكَ أَنْ تَفْتَاتَ فِي رَعِيَّةٍ، وَلَا
تُخَاطِرَ إِلَّا بِوَثِيْقَةٍ (كتاب ٥)

فَإِنَّهُ لَا يُقَدِّمُ وَلَا يُجْجِمُ، وَلَا يُؤَخِّرُ وَلَا يُقَدِّمُ إِلَّا عَنْ أَمْرِي
(كتاب ٣٨)

أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ دَهَاقِينَ أَهْلِ بَلَدِكَ شَكَّوْا مِنْكَ غِظَّةً وَقَسْوَةً،
وَاحْتِقَارًا وَجَفْوَةً، وَنَظَرْتُ فَلَمْ أَرَهُمْ أَهْلًا لِأَنْ يُدْنُوا لِشِرْكِهِمْ،
وَلَا أَنْ يُقْصُوا وَيُجْفُوا لِعَهْدِهِمْ (كتاب ١٩)

وَإِنِّي أُقْسِمُ بِاللَّهِ قَسَمًا صَادِقًا، لَئِنْ بَلَغَنِي أَنَّكَ خُنْتَ مِنْ
فِيءِ الْمُسْلِمِينَ شَيْئًا صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا، لِأَشُدَّنَّ عَلَيْكَ شِدَّةً
تَدْعُكَ قَلِيلَ الْوَفْرِ ثَقِيلَ الظَّهْرِ ضَبِيلَ الْأَمْرِ وَالسَّلَامِ (كتاب
٢٠)

هَذَا مَا أَمَرَ بِهِ عَبْدُ اللَّهِ عَلِيُّ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ، مَالِكُ بْنُ
الْحَارِثِ الْأَشْثَرِ فِي عَهْدِهِ إِلَيْهِ، حِينَ وَلَّاهُ مِصْرَ: جُبُودٌ
خَرَّاجِيهَا، وَجِهَادٌ عَدُوَّهَا، وَاسْتِصْلَاحٌ أَهْلِهَا، وَعِمَارَةٌ بِلَادِهَا
(كِتَاب ٥٣)

فَاخْفِضْ لَهُمْ جَنَاحَكَ، وَأَلِنْ لَهُمْ جَانِبَكَ، وَابْسُطْ لَهُمْ وَجْهَكَ،
وَاسِ بَيْنَهُمْ فِي اللَّحْظَةِ وَالنَّظَرَةِ، حَتَّى لَا يَطْمَعَ الْعُظَمَاءُ
فِي حَيْفِكَ لَهُمْ وَلَا يَيْئَسَ الضُّعَفَاءُ مِنْ عَدْلِكَ عَلَيْهِمْ (كِتَاب
٢٧)

أَلَا وَإِنَّ إِمَامَكُمْ قَدْ اكْتَفَى مِنْ دُنْيَاهُ بِطَمْرِيهِ وَمِنْ طُعْمِهِ
بِقُرْصِيهِ أَلَا وَإِنَّكُمْ لَا تَقْدِرُونَ عَلَى ذَلِكَ، وَلَكِنْ أَعِينُونِي
بِوَرَعٍ وَاجْتِهَادٍ، وَعِفَّةٍ وَسَدَادٍ (كِتَاب ٣٥)

فَاسْمَعُوا لَهُ أَطِيعُوا أَمْرَهُ فِيمَا طَابَقَ الْحَقَّ (كِتَاب ٣٨)

فَدَعِ الْإِسْرَافَ مُقْتَصِدًا، وَادْكُرْ فِي الْيَوْمِ غَدًا، وَأَمْسِكْ مِنْ
الْمَالِ بِقَدْرِ ضَرُورَتِكَ، وَقَدِّمِ الْفَضْلَ لِيَوْمِ حَاجَتِكَ (كِتَاب
٢٨)

أَنَّ الرَّعِيَّةَ طَبَقَاتٌ لَا يَصْلُحُ بَعْضُهَا إِلَّا بِبَعْضٍ، وَلَا غِنَى
بِبَعْضِهَا عَنْ بَعْضٍ: فَمِنْهَا جُنُودُ اللَّهِ، مِنْهَا كُتَّابُ الْعَامَّةِ
وَالْخَاصَّةِ، وَمِنْهَا قُضَاةُ الْعَدْلِ، وَمِنْهَا عُمَّالُ الْإِنْصَافِ
وَالرِّفْقِ، وَمِنْهَا أَهْلُ الْجَزِيَّةِ وَالْخَرَاجِ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ وَمُسْلِمَةِ
النَّاسِ، وَمِنْهَا التُّجَّارُ وَأَهْلُ الصَّنَاعَاتِ، وَمِنْهَا الطَّبَقَةُ السُّفْلَى

مِنْ ذَوِي الْحَاجَةِ وَالْمَسْكِنَةِ (كتاب ٥٣)

فَالْجُنُودُ، بِإِذْنِ اللَّهِ، حُصُونُ الرَّعِيَّةِ، وَزَيْنُ الْوُلَاةِ، وَعِزُّ
الدِّينِ، وَسُبُلُ الْأَمْنِ، وَلَيْسَ تَقُومُ الرَّعِيَّةُ إِلَّا بِهِمْ (كتاب
٥٣)

ثُمَّ لَا قِوَامَ لِلْجُنُودِ إِلَّا بِمَا يُخْرِجُ اللَّهُ لَهُمْ مِنَ الْخَرَاجِ الَّذِي
يَقْوُونَ بِهِ فِي جِهَادِ عَدُوهِمْ، وَيَعْتَمِدُونَ عَلَيْهِ فِيمَا أَصْلَحَهُمْ،
وَيَكُونُ مِنْ وَرَاءِ حَاجَتِهِمْ (كتاب ٥٣)

ثُمَّ لَا قِوَامَ لِهَذَيْنِ الصَّنْفَيْنِ إِلَّا بِالصَّنْفِ الثَّلَاثِ مِنَ الْقَضَاةِ
وَالْعُمَّالِ وَالْكَتَّابِ، لِمَا يُحْكُمُونَ مِنَ الْمَعَاقِدِ وَيَجْمَعُونَ مِنَ
الْمَنَافِعِ، وَيُؤْتَمَنُونَ عَلَيْهِ مِنْ خَوَاصِّ الْأُمُورِ وَعَوَامِّهَا
(كتاب ٥٣)

وَلَا قِوَامَ لَهُمْ جَمِيعاً إِلَّا بِالتُّجَّارِ وَذَوِي الصَّنَاعَاتِ، فِيمَا
يَجْتَمِعُونَ عَلَيْهِ مِنْ مَرَاةِقِهِمْ وَيُقِيمُونَهُ مِنْ أَسْوَاقِهِمْ، وَيَكْفُونَهُمْ
مِنَ التَّرْفِقِ بِأَيْدِيهِمْ مِمَّا لَا يَبْلُغُهُ رِفْقٌ غَيْرِهِمْ (كتاب ٥٣)

ثُمَّ الطَّبَقَةُ السُّفْلَى مِنْ أَهْلِ الْحَاجَةِ وَالْمَسْكِنَةِ الَّذِينَ يَحِقُّ
رِفْدُهُمْ وَمَعُونَتُهُمْ. وَفِي اللَّهِ لِكُلِّ سَعَةٍ، وَلِكُلِّ عَلَى الْوَالِي
حَقٌّ بِقَدْرِ مَا يُصْلِحُهُ (كتاب ٥٣)

الطبقة الاولى: الجند

قَوْلٌ مِنْ جُنُودِكَ أَنْصَحَهُمْ فِي نَفْسِكَ لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ وَإِلِمَامِكَ،

وَأَنْقَاهُمْ جَبِيئاً وَأَفْضَلَهُمْ حِلْماً مِمَّنْ يُبْطِئُ عَنِ الْغَضَبِ،
وَيَسْتَرِيحُ إِلَى الْعُذْرِ، وَيِرْأَفُ بِالضُّعْفَاءِ، وَيَنْبُو عَلَى
الْأَقْوِيَاءِ، وَمِمَّنْ لَا يُثِيرُهُ الْعُنْفُ، وَلَا يَقْعُدُ بِهِ الضَّعْفُ (كتاب
٥٣)

ثُمَّ الصَّقُ بَذَوِي الْمُرُوءَاتِ وَالْأَحْسَابِ، وَأَهْلِ الْبُيُوتَاتِ
الصَّالِحَةِ، وَالسَّوَابِقِ الْحَسَنَةِ، ثُمَّ أَهْلِ النَّجْدَةِ وَالشَّجَاعَةِ،
وَالسَّخَاءِ وَالسَّمَاخَةِ، فَإِنَّهُمْ جِمَاعٌ مِنَ الْكَرَمِ وَشُعَبٌ مِنَ
الْعُرْفِ (كتاب ٥٣)

ثُمَّ تَفَقَّدُ مِنْ أُمُورِهِمْ مَا يَتَفَقَّدُهُ الْوَالِدَانِ مِنْ وَلَدِهِمَا، وَلَا
يَتَفَاقَمَنَّ فِي نَفْسِكَ شَيْءٌ قَوَّيْتَهُمْ بِهِ، وَلَا تَحْقِرَنَّ لَطْفاً
تَعَاهَدْتَهُمْ بِهِ وَإِنْ قَلَّ، فَإِنَّهُ دَاعِيَةٌ لَهُمْ إِلَى بَذْلِ النَّصِيحَةِ
لَكَ، وَحُسْنِ الظَّنِّ بِكَ. وَلَا تَدْعُ تَفَقُّدَ لَطِيفِ أُمُورِهِمْ اتِّكَالاً
عَلَى جَسِيمِهَا، فَإِنَّ لِلْيَسِيرِ مِنْ لَطْفِكَ مَوْضِعاً يَنْتَفِعُونَ بِهِ،
وَاللِّجْسِيمِ مَوْقِعاً لَا يَسْتَغْنُونَ عَنْهُ (كتاب ٥٣)

فَإِنَّ عَطْفَكَ عَلَيْهِمْ يَعْطِفُ قُلُوبَهُمْ عَلَيْكَ (كتاب ٥٣)

فَافْسَحْ فِي أَمَالِهِمْ، وَوَاصِلْ فِي حُسْنِ التَّنَاءِ عَلَيْهِمْ، وَتَعَدِيدِ
مَا أَبْلَى ذُؤُ الْبَلَاءِ مِنْهُمْ، فَإِنَّ كَثْرَةَ الذِّكْرِ لِحُسْنِ أفعالِهِمْ
تَهْزُ الشُّجَاعَ، وَتُحَرِّضُ النَّاكِلَ ثُمَّ اعْرِفْ لِكُلِّ امْرِيءٍ مِنْهُمْ
مَا أَبْلَى، وَلَا تَضْمَنَّ بِلَاءَ امْرِيءٍ إِلَى غَيْرِهِ، وَلَا تُقْصِرَنَّ
بِهِ دُونَ غَايَةِ بِلَائِهِ، وَلَا يَدْعُونَكَ شَرَفُ امْرِيءٍ إِلَى أَنْ

تُعْظِمَ مِنْ بَلَائِهِ مَا كَانَ صَغِيرًا، وَلَا ضَعْفُهُ أَمْرِيءَ إِلَى أَنْ
تَسْتَصْغِرَ مِنْ بَلَائِهِ مَا كَانَ عَظِيمًا (كِتَاب ٥٣)

وَلْيَكُنْ آثَرُ رُؤُوسِ جُنْدِكَ عِنْدَكَ مَنْ وَاسَاهُمْ فِي مَعُونَتِهِ،
وَأَفْضَلُ عَلَيْهِمْ مَنْ جِدَّتْهُ بِمَا يَسْعُهُمْ يَسْعُ مَنْ وَرَاءَهُمْ مِنْ
خُوفِ أَهْلِيهِمْ حَتَّى يَكُونَ هَمُّهُمْ هَمًّا وَاحِدًا فِي جِهَادِ الْعَدُوِّ
(كِتَاب ٥٣)

أَمَّا بَعْدُ، فَإِنِّي قَدْ سَيَّرْتُ جُنُودًا هِيَ مَارَّةٌ بِكُمْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ،
وَقَدْ أَوْصَيْتُهُمْ بِمَا يَجِبُ لِلَّهِ عَلَيْهِمْ مِنْ كَفِّ الْأَذَى، وَصَرْفِ
الشَّدَى وَأَنَا أَبْرَأُ إِلَيْكُمْ وَإِلَى ذِمَّتِكُمْ مِنْ مَعَرَّةِ الْجَيْشِ إِلَّا مِنْ
جَوْعَةِ الْمُضْطَرِّ لَا يَجِدُ عَنْهَا مَذْهَبًا إِلَى شِبَعِهِ. فَتَكَلَّوْا مَنْ
تَتَاوَلَ مِنْهُمْ شَيْئًا ظُلْمًا عَنْ ظُلْمِهِمْ، وَكُفُّوا أَيْدِي سَفَهَائِكُمْ
عَنْ مُضَادَّتِهِمْ، وَالتَّعَرَّضْ لَهُمْ فِيمَا اسْتَنْتَيْنَاهُ مِنْهُمْ، وَأَنَا
بَيْنَ أَظْهَرِ الْجَيْشِ، فَارْفَعُوا إِلَيَّ مَظَالِمَكُمْ، وَمَا عَرَاكُمْ مِمَّا
يَغْلِبُكُمْ مِنْ أَمْرِهِمْ، وَلَا تُطِيقُونَ دَفْعَهُ إِلَّا بِاللَّهِ وَبِي، أُغْيِرُهُ
بِمَعُونَةِ اللَّهِ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ (كِتَاب ٦٠)

الطبقة الثانية: القضاة

قَدْ سَمَّاهُ أَشْبَاهَ النَّاسِ عَالِمًا وَلَيْسَ بِهِ، بَكَّرَ فَاسْتَكْثَرَ مِنْ
جَمْعٍ، مَا قَلَّ مِنْهُ خَيْرٌ مِمَّا كَثُرَ، حَتَّى إِذَا ارْتَوَى مِنْ
مَاءِ آجِنٍ وَأَكْثَرَ مِنْ غَيْرِ طَائِلٍ جَلَسَ بَيْنَ النَّاسِ قَاضِيًا
ضَامِنًا لِتَخْلِيصِ مَا التَّبَسَّ عَلَى غَيْرِهِ فَإِنْ نَزَلَتْ بِهِ إِحْدَى

المُبَهَمَاتِ هَيَّا لَهَا حَشْوًا رَتًّا مِنْ رَأْيِهِ، ثُمَّ قَطَعَ بِهِ، فَهُوَ
مِنْ لَبْسِ الشُّبُهَاتِ فِي مِثْلِ نَسْجِ العَنَكَبُوتِ (خطبة ١٧)

قَدْ تَسَمَّى عَالِمًا وَلَيْسَ بِهِ، فَاقْتَبَسَ جَهَائِلَ مِنْ جُهَّالٍ
وَأَضَالِيلَ مِنْ ضَلَّالٍ، وَنَصَبَ لِلنَّاسِ أَشْرَاكًا مِنْ حَبَالٍ
غُرُورٍ، وَقَوْلٍ زُورٍ، قَدْ حَمَلَ الكِتَابَ عَلَى آرَائِهِ، وَعَطَفَ
الحَقَّ عَلَى أهْوَائِهِ، يُؤْمِنُ مِنَ العِظَائِمِ، وَيُهَوِّنُ كَبِيرَ
الجَرَائِمِ، يَقُولُ: أَقِفْ عِنْدَ الشُّبُهَاتِ، وَفِيهَا وَقَعْ، وَيَقُولُ:
أَعْتَزِلْ البِدْعَ، وَبَيْنَهَا اضْطَجِعْ، فَالصُّورَةُ صُورَةُ إِنْسَانٍ،
وَالقَلْبُ قَلْبُ حَيَوَانٍ، لَا يَعْرِفُ بَابَ الهُدَى فَيَتَّبِعُهُ، وَلَا بَابَ
العَمَى فَيَصُدُّ عَنْهُ، فَذَلِكَ مَيِّتُ الأَحْيَاءِ (خطبة ٨٦)

ثُمَّ اخْتَرُ لِلْحُكْمِ بَيْنَ النَّاسِ أَفْضَلَ رَعِيَّتِكَ فِي نَفْسِكَ، مِمَّنْ لَا
تَضِيقُ بِهِ الأُمُورُ، وَلَا تُمَحِّكُهُ الخُصُومُ وَلَا يَتِمَادِي فِي الزَّلَّةِ
وَلَا يَحْصِرُ مِنَ الفَيءِ إِلَى الحَقِّ إِذَا عَرَفَهُ، وَلَا تُشْرِفُ نَفْسُهُ
عَلَى طَمَعٍ، وَلَا يَكْتَفِي بِأَدْنَى فَهْمٍ دُونَ أَقْصَاهُ أَوْقَفَهُمْ فِي
الشُّبُهَاتِ وَأَخَذَهُمْ بِالحُجْبِجِ، وَأَقْلَهُمْ تَبَرُّمًا بِمُرَاجَعَةِ الخَصْمِ،
وَأَصْبَرَ هُمْ عَلَى تَكشُّفِ الأُمُورِ، وَأَصْرَمَهُمْ عِنْدَ اتِّضَاحِ
الحُكْمِ، مِمَّنْ لَا يَزْدَهِيهِ إِطْرَاءٌ وَلَا يَسْتَمِيلُهُ إِغْرَاءٌ، أَوْلِيكَ
قَلِيلٌ (كتاب ٥٣)

وَأَفْسَحَ لَهُ فِي البَدْلِ مَا يُزِيلُ عِلَّتَهُ، وَتَقِلُّ مَعَهُ حَاجَتُهُ إِلَى
النَّاسِ (كتاب ٥٣)

وَأَعْطِهِ مِنَ الْمَنْزِلَةِ لَدَيْكَ مَا لَا يَطْمَعُ فِيهِ غَيْرُهُ مِنْ خَاصَّتِكَ،
لِيَأْمَنَ بِذَلِكَ اغْتِيَالَ الرَّجَالِ لَهُ عِنْدَكَ (كتاب ٥٣)

ثُمَّ أَكْثَرَ تَعَاهُدَ قَضَائِهِ (كتاب ٥٣)

الطبقة الثالثة: العمال

ثُمَّ انْظُرْ فِي أُمُورِ عُمَّالِكَ، فَاسْتَعْمِلْهُمْ اخْتِبَاراً وَلَا تُؤَلِّهِمْ
مُحَابَاةً وَأَثَرَةً فَإِنَّهُمَا جِمَاعٌ مِنْ شُعْبِ الْجَوْرِ وَالْخِيَانَةِ. وَتَوَخَّ
مِنْهُمْ أَهْلَ التَّجْرِبَةِ وَالْحَيَاءِ، مِنْ أَهْلِ الْبُيُوتَاتِ الصَّالِحَةِ،
وَالْقَدَمِ فِي الْإِسْلَامِ الْمُتَقَدِّمَةِ، فَإِنَّهُمْ أَكْرَمُ أَخْلَاقاً، وَأَصَحُّ
أَعْرَاضاً، وَأَقْلُّ فِي الْمَطَامِعِ إِشْرَافاً، وَأَبْلَغُ فِي عَوَاقِبِ
الْأُمُورِ نَظْراً (كتاب ٥٣)

ثُمَّ أَسْبِغْ عَلَيْهِمُ الْأَرْزَاقَ فَإِنَّ ذَلِكَ قُوَّةٌ لَهُمْ عَلَى اسْتِصْلَاحِ
أَنْفُسِهِمْ، وَغِنَى لَهُمْ عَنْ تَنَاوُلِ مَا تَحْتَ أَيْدِيهِمْ، وَحُجَّةٌ
عَلَيْهِمْ إِنْ خَالَفُوا أَمْرَكَ أَوْ تَلَمَّوْا أَمَانَتَكَ (كتاب ٥٣)

ثُمَّ تَفَقَّدْ أَعْمَالَهُمْ، وَابْعَثِ الْعُيُونَ مِنْ أَهْلِ الصِّدْقِ وَالْوَفَاءِ
عَلَيْهِمْ، فَإِنَّ تَعَاهُدَكَ فِي السِّرِّ لِأُمُورِهِمْ حَدْوَةٌ لَهُمْ عَلَى
اسْتِعْمَالِ الْأَمَانَةِ، وَالرِّفْقِ بِالرَّعِيَّةِ (كتاب ٥٣)

فَإِنْ أَحَدٌ مِنْهُمْ بَسَطَ يَدَهُ إِلَى خِيَانَةٍ اجْتَمَعَتْ بِهَا عَلَيْهِ عِنْدَكَ
أَخْبَارُ عُيُونِكَ، اكَتَفَيْتَ بِذَلِكَ شَاهِداً، فَبَسَطْتَ عَلَيْهِ الْعُقُوبَةَ
فِي بَدَنِهِ، وَأَخَذْتَهُ بِمَا أَصَابَ مِنْ عَمَلِهِ، ثُمَّ نَصَبْتَهُ بِمَقَامِ
الْمَذَلَّةِ، وَوَسَمْتَهُ بِالْخِيَانَةِ، وَقَلَّدْتَهُ عَارَ التُّهْمَةِ (كتاب ٥٣)

الطبقة الرابعة: الوزراء

ثُمَّ انظُرْ فِي حَالِ كُتَابِكَ، فَوَلِّ عَلَى أُمُورِكَ خَيْرَهُمْ (كتاب ٥٣)

شَرُّ وُزَرَائِكَ مَنْ كَانَ لِلْأَشْرَارِ قَبْلَكَ وَزِيْرًا، وَمَنْ شَرِكَهُمْ فِي الْأَثَامِ، فَلَا يَكُونَنَّ لَكَ بِيْطَانَةً فَإِنَّهُمْ أَعْوَانُ الْأَثْمَةِ وَإِخْوَانُ الظَّلْمَةِ وَأَنْتَ وَاجِدٌ مِنْهُمْ خَيْرَ الْخَلْفِ مِمَّنْ لَهُ مِثْلُ آرَائِهِمْ وَنَفَاذِهِمْ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ مِثْلُ آصَارِهِمْ وَأَوْزَارِهِمْ وَآثَامِهِمْ، مِمَّنْ لَمْ يُعَاوِنِ ظَالِمًا عَلَى ظُلْمِهِ، وَلَا آثِمًا عَلَى إِثْمِهِ، أَوْلِيَّكَ أَخْفُ عَلَيْكَ مَوْوِنَةٌ، وَأَحْسَنُ لَكَ مَعُوْنَةٌ، وَأَخْنَى عَلَيْكَ عَطْفًا، وَأَقْلُّ لِعَيْرِكَ إِفًّا فَاتَّخِذْ أَوْلِيَّكَ خَاصَّةً لِخَلَوَاتِكَ وَحَفَلَاتِكَ (كتاب ٥٣)

ثُمَّ لَا يَكُنْ اخْتِيَارُكَ إِيَّاهُمْ عَلَى فِرَاسَتِكَ وَاسْتِنَامَتِكَ وَحُسْنِ الظَّنِّ مِنْكَ، فَإِنَّ الرَّجَالَ يَتَعَرَّفُونَ لِفِرَاسَاتِ الْوُلَاةِ بِتَصْنُوعِهِمْ وَحُسْنِ خِدْمَتِهِمْ، لَيْسَ وَرَاءَ ذَلِكَ مِنَ النَّصِيْحَةِ وَالْأَمَانَةِ شَيْءٌ، وَلَكِنْ اخْتَبِرْهُمْ بِمَا وُلُوا لِلصَّالِحِينَ قَبْلَكَ، فَاعْمِدْ لِأَحْسَنِهِمْ كَانَ فِي الْعَامَّةِ أَثْرًا، وَأَعْرِفِهِمْ بِالْأَمَانَةِ وَجْهًا، فَإِنَّ ذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى نَصِيْحَتِكَ لِلَّهِ وَلِمَنْ وَلِيَتْ أَمْرَهُ (كتاب ٥٣)

وَاجْعَلْ لِرَأْسِ كُلِّ أَمْرٍ مِنْ أُمُورِكَ رَأْسًا مِنْهُمْ، لَا يَقْهَرُهُ كَبِيرُهَا، وَلَا يَتَشَتَّتُ عَلَيْهِ كَثِيرُهَا، وَمَهْمَا كَانَ فِي كُتَابِكَ

مِنْ عَيْبٍ فَتَغَابَيْتَ عَنْهُ أَلْزَمْتَهُ (كِتَاب ٥٣)

وَإِخْصُصْ رَسَائِلَكَ الَّتِي تُدْخِلُ فِيهَا مَكَائِدَكَ وَأَسْرَارَكَ
بِأَجْمَعِهِمْ لِوُجُودِ صَالِحِ الْأَخْلَاقِ مِمَّنْ لَا تُبْطِرُهُ الْكَرَامَةُ،
فِيَجْتَرِيءَ بِهَا عَلَيْكَ فِي خِلَافِ لَكَ بِحَضْرَةِ مَلَأَ وَلَا تُقْصِرُ
بِهِ الْغَفْلَةَ عَنْ إِيْرَادِ مُكَاتَّبَاتِ عُمَّالِكَ عَلَيْكَ، وَإِصْدَارِ
جَوَابَاتِهَا عَلَى الصَّوَابِ عَنْكَ، وَفِيمَا يَأْخُذُ لَكَ وَيُعْطِي مِنْكَ،
وَلَا يُضْعِفُ عَقْدًا اعْتَقَدَهُ لَكَ وَلَا يَعْجِزُ عَنْ إِطْلَاقِ مَا عَقَدَ
عَلَيْكَ وَلَا يَجْهَلُ مَبْلَغَ قَدْرِ نَفْسِهِ فِي الْأُمُورِ، فَإِنَّ الْجَاهِلَ
بِقَدْرِ نَفْسِهِ يَكُونُ بِقَدْرِ غَيْرِهِ أَجْهَلَ (كِتَاب ٥٣)

ثُمَّ لِيَكُنْ آثَرُهُمْ عِنْدَكَ أَقْوَلَهُمْ بِمُرِّ الْحَقِّ لَكَ، وَأَقْلَهُمْ مُسَاعَدَةً
فِيمَا يَكُونُ مِنْكَ مِمَّا كَرِهَ اللَّهُ لِأَوْلِيَائِهِ، وَاقِعًا ذَلِكَ مِنْ
هَوَاكَ حَيْثُ وَقَعَ، وَالصَّقِّ بِأَهْلِ الْوَرَعِ وَالصِّدْقِ، ثُمَّ رُضُّهُمْ
عَلَى الْأَيْطُرُوكِ وَلَا يُبْجِحُوكَ بِبَاطِلٍ لَمْ تَفْعَلْهُ، فَإِنَّ كَثْرَةَ
الْأَطْرَاءِ تُحْدِثُ الزَّهْوَ وَتُذْنِبِي مِنَ الْعِزَّةِ (كِتَاب ٥٣)

الطبقة الخامسة: الزارع

النَّاسَ كُلَّهُمْ عِيَالٌ عَلَى الْخَرَاجِ وَأَهْلِهِ (كِتَاب ٥٣)

إِنَّمَا يُؤْتِي خَرَابُ الْأَرْضِ مِنْ إِعْوَارِ أَهْلِهَا، إِنَّمَا يُعَوِزُ أَهْلُهَا
لِإِشْرَافِ أَنْفُسِ الْوُلَاةِ عَلَى الْجَمْعِ وَسُوءِ ظَنِّهِمْ بِالْبَقَاءِ،
وَقِلَّةِ انْتِفَاعِهِمْ بِالْعِبَرِ (كِتَاب ٥٣)

وَتَفَقُّدُ أَمْرِ الْخَرَاجِ بِمَا يُصْلِحُ أَهْلَهُ، فَإِنَّ فِي صَلَاحِهِ

وَصَلَّاحِهِمْ صَلَاحاً لِمَنْ سِوَاهُمْ، وَلَا صَلَاحَ لِمَنْ سِوَاهُمْ
إِلَّا بِهِمْ، لِأَنَّ النَّاسَ كُلَّهُمْ عِيَالٌ عَلَى الْخَرَاجِ وَأَهْلِيهِ (كِتَاب
٥٣)

وَلْيَكُنْ نَظْرُكَ فِي عِمَارَةِ الْأَرْضِ أَبْلَغَ مِنْ نَظْرِكَ فِي
اسْتِجْلَابِ الْخَرَاجِ، لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يُدْرِكُ إِلَّا بِالْعِمَارَةِ، وَمَنْ
طَلَبَ الْخَرَاجَ بِغَيْرِ عِمَارَةِ أُخْرِبَ الْبِلَادَ، وَأَهْلَكَ الْعِبَادَ،
وَلَمْ يَسْتَقِمْ أَمْرُهُ إِلَّا قَلِيلاً (كِتَاب ٥٣)

فَإِنْ شَكُّوا ثِقَلًا أَوْ عِلَّةً أَوْ انْقِطَاعَ شِرْبٍ أَوْ بَالَةً أَوْ إِحَالََةَ
أَرْضٍ اغْتَمَرَهَا غَرَقٌ، أَوْ أَجْحَفَ بِهَا عَطَشٌ خَفَّتْ عَنْهُمْ
بِمَا تَرَجُّو أَنْ يَصْلِحَ بِهِ أَمْرُهُمْ (كِتَاب ٥٣)

وَلَا تَبِيعَنَّ لِلنَّاسِ فِي الْخَرَاجِ كِسْوَةَ شِتَاءٍ وَلَا صَيْفٍ، وَلَا
دَابَّةً يَغْتَمِلُونَ عَلَيْهَا وَلَا عَبْدًا، وَلَا تَضْرِبَنَّ أَحَدًا سَوْطًا
لِمَكَانٍ دَرَهُمْ (كِتَاب ٥٣)

وَلَا يَتَّقَلَنَّ عَلَيْكَ شَيْءٌ خَفَّتْ بِهِ الْمُؤُونَةُ عَنْهُمْ، فَإِنَّهُ ذُخْرٌ
يَعُودُونَ بِهِ عَلَيْكَ فِي عِمَارَةِ بِلَادِكَ، وَتَزْيِينِ وَلَايَتِكَ، مَعَ
اسْتِجْلَابِكَ حُسْنِ ثَنَائِهِمْ، وَتَبَجُّحِكَ بِاسْتِفَاضَةِ الْعَدْلِ فِيهِمْ...
فَرُبَّمَا حَدَّثَ مِنَ الْأُمُورِ مَا إِذَا عَوَّلْتَ فِيهِ عَلَيْهِمْ مِنْ بَعْدِ
اِحْتِمْلُوهُ طَيِّبَةً أَنْفُسُهُمْ بِهِ، فَإِنَّ الْعُمَرَانَ مُحْتَمِلٌ مَا حَمَلَتْهُ
(كِتَاب ٥٣)

الطبقة السادسة: التجار والصناع

فَانَّهُمْ مَوَادُّ الْمَنَافِعِ، وَأَسْبَابُ الْمَرَافِقِ وَجُلَابُهَا مِنَ الْمَبَاعِدِ
وَالْمَطَارِحِ فِي بَرَكَ وَبَحْرِكَ، وَسَهْلِكَ وَجَبَلِكَ، وَحَيْثُ لَا
يَلْتَنِمُ النَّاسُ لِمَوَاضِعِهَا وَلَا يَجْتَرُونَ عَلَيْهَا، فَانَّهُمْ سِلْمٌ لَا
تُخَافُ بَائِقَتَهُ وَصُلْحٌ لَا تُخْشَى غَائِلَتَهُ (كتاب ٥٣)

ثُمَّ اسْتَوْصِ بِالتُّجَّارِ وَذَوِي الصَّنَاعَاتِ، وَأَوْصِ بِهِمْ خَيْرًا:
الْمُقِيمِ مِنْهُمْ، وَالْمُضْطَرِّبِ بِمَالِهِ وَالْمُتَرْفِّقِ بِبَدَنِهِ، فَانَّهُمْ مَوَادُّ
الْمَنَافِعِ، وَأَسْبَابُ الْمَرَافِقِ وَجُلَابُهَا مِنَ الْمَبَاعِدِ وَالْمَطَارِحِ
فِي بَرَكَ وَبَحْرِكَ، وَسَهْلِكَ وَجَبَلِكَ، وَحَيْثُ لَا يَلْتَنِمُ النَّاسُ
لِمَوَاضِعِهَا وَلَا يَجْتَرُونَ عَلَيْهَا، فَانَّهُمْ سِلْمٌ لَا تُخَافُ بَائِقَتَهُ
وَصُلْحٌ لَا تُخْشَى غَائِلَتَهُ، وَتَفَقَّدُ أُمُورَهُمْ بِحَضْرَتِكَ وَفِي
حَوَاشِي بِلَادِكَ (كتاب ٥٣)

وَاعْلَمْ مَعَ ذَلِكَ أَنَّ فِي كَثِيرٍ مِنْهُمْ ضَيْقًا فَاحِشًا، وَشُحًّا
قَبِيحًا، وَاحْتِكَارًا لِلْمَنَافِعِ، وَتَحَكُّمًا فِي الْبِيَاعَاتِ، وَذَلِكَ بَابُ
مَضَرَّةٍ لِلْعَامَّةِ، وَعَيْبٌ عَلَى الْوُلَاةِ، فَاْمْنَعْ مِنَ الْأَحْتِكَارِ،
فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مَنَعَ مِنْهُ. وَلِيَكُنِ الْبَيْعُ
بَيْعًا سَمْحًا بِمَوَازِينِ عَدْلٍ، وَأَسْعَارٍ لَا تُجْحِفُ بِالْفَرِيقَيْنِ
مِنَ الْبَائِعِ وَالْمُبْتَاعِ فَمَنْ قَارَفَ حُكْرَةً بَعْدَ نَهْيِكَ إِيَّاهُ فَانْكَرْ
وَعَاقِبْ فِي غَيْرِ إِسْرَافٍ (كتاب ٥٣)

الطبقة السابعة: الطبقة السفلى

ثُمَّ اللَّهُ اللَّهُ فِي الطَّبَقَةِ السُّفْلَى مِنَ الَّذِينَ لَا حِيلَةَ لَهُمْ
وَالْمَسَاكِينَ وَالْمُحْتَاجِينَ وَأَهْلَ الْبُؤْسَى وَالزَّمْنَى فَإِنَّ فِي
هَذِهِ الطَّبَقَةِ قَانِعاً وَمُعْتَرِئاً... وَتَعَهَّدَ أَهْلَ الْيَتِيمِ وَذَوِي الرَّقَّةِ
فِي السَّنِّ مِمَّنْ لَا حِيلَةَ لَهُ (كتاب ٥٣)

وَتَعَهَّدَ أَهْلَ الْيَتِيمِ وَذَوِي الرَّقَّةِ فِي السَّنِّ مِمَّنْ لَا حِيلَةَ لَهُ،
وَلَا يَنْصِبُ لِلْمَسْأَلَةِ نَفْسَهُ،

... وَاجْعَلْ لِذَوِي الْحَاجَاتِ مِنْكَ قِسْماً تُفَرِّغُ لَهُمْ فِيهِ
شَخْصَكَ، وَتَجْلِسُ لَهُمْ مَجْلِساً عَامَّاً، فَتَتَوَاضَعُ فِيهِ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَكَ، وَتُقْعِدُ عَنْهُمْ جُنْدَكَ وَأَعْوَانَكَ مِنْ أَحْرَاسِكَ وَشُرَطِكَ
حَتَّى يُكَلِّمَكَ مُتَكَلِّمُهُمْ غَيْرَ مُتَعَتِّعٍ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ
عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ فِي غَيْرِ مَوْطِنٍ «لَنْ تُقَدَّسَ أُمَّةٌ لَا يُؤْخَذُ
لِلضَّعِيفِ فِيهَا حَقُّهُ مِنَ الْقَوِيِّ غَيْرَ مُتَعَتِّعٍ».

ثُمَّ اخْتَمِلِ الْخُرْقَ مِنْهُمْ وَالْعِيَّ وَنَحِّ عَنْكَ الضَّيِّقَ وَالْأَنْفَ
يَبْسُطِ اللَّهُ عَلَيْكَ بِذَلِكَ أَكْنَافَ رَحْمَتِهِ وَيُوجِبُ لَكَ ثَوَابَ
طَاعَتِهِ، وَأَعْطِ مَا أُعْطِيتَ هَنِيئاً وَامْنَعْ فِي إِجْمَالٍ وَإِعْذَارٍ
(كتاب ٥٣)

وَذَلِكَ عَلَى الْوَلَاةِ ثَقِيلٌ، وَالْحَقُّ كُلُّهُ ثَقِيلٌ، وَقَدْ يُخَفِّفُهُ اللَّهُ
عَلَى أَقْوَامٍ طَلَبُوا الْعَاقِبَةَ فَصَبَرُوا أَنْفُسَهُمْ، وَوَثِقُوا بِصِدْقِ
مَوْعُودِ اللَّهِ لَهُمْ (كتاب ٥٣)

يَبْسُطِ اللَّهُ عَلَيْكَ بِذَلِكَ أَكْنَافَ رَحْمَتِهِ وَيُوجِبُ لَكَ ثَوَابَ طَاعَتِهِ (كتاب ٥٣)

وَتَفَقَّدُ أُمُورَ مَنْ لَا يَصِلُ إِلَيْكَ مِنْهُمْ مِمَّنْ تَقْتَحِمُهُ الْعُيُونُ وَتَحْقِرُهُ الرَّجَالُ، فَفَرِّغْ لِأَوْلِيَاكَ ثِقَّتَكَ مِنْ أَهْلِ الْخَشْيَةِ وَالتَّوَاضُّعِ، فَلْيَرَفَعْ إِلَيْكَ أُمُورَهُمْ، ثُمَّ اَعْمَلْ فِيهِمْ بِالْإِعْذَارِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى يَوْمَ تَلْقَاهُ، فَإِنَّ هُوَ لَأَعْلَمُ مِنْ بَيْنِ الرَّعِيَّةِ أَحْوَجُ إِلَى الْإِنْصَافِ مِنْ غَيْرِهِمْ، وَكُلُّ فَاغْذِرْ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى فِي تَأْذِيَةِ حَقِّهِ إِلَيْهِ (كتاب ٥٣)

إِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ فَرَضَ فِي أَمْوَالِ الْأَغْنِيَاءِ أَقْوَاتَ الْفُقَرَاءِ، فَمَا جَاعَ فَقِيرٌ إِلَّا بِمَا مَنَعَ بِهِ غَنِي، وَاللَّهُ تَعَالَى سَأَلَهُمْ عَنْ ذَلِكَ (حكمة ٣١٩)

إِنَّ الْمِسْكِينَ رَسُولُ اللَّهِ، فَمَنْ مَنَعَهُ فَقَدْ مَنَعَ اللَّهَ، وَمَنْ أَعْطَاهُ فَقَدْ أَعْطَى اللَّهَ (حكمة ٢٩٥)

وَاحْفَظْ لِلَّهِ مَا اسْتَحْفَظَكَ مِنْ حَقِّهِ فِيهِمْ، وَاجْعَلْ لَهُمْ قِسْمًا مِنْ بَيْتِ مَالِكَ، وَقِسْمًا مِنْ غَلَّتِ صَوَافِي الْإِسْلَامِ فِي كُلِّ بَلَدٍ، فَإِنَّ لِلْأَقْصَى مِنْهُمْ مِثْلَ الَّذِي لِلْأَدْنَى، وَكُلُّ قَدِ اسْتُرْعِيَتْ حَقُّهُ (كتاب ٥٣)